الجـمهورية الجـــزائرية الديمــقراطية الشـــعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المـدرسة العليـا للـتجـارة

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص:مالية المؤسسة

تقييم أدء البنوك التجارية بإستخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS

دراسة حالة :

بنك CPA، بنك BDL، بنك BADR، بنك BNA

إعداد الطالبة :
مروة لشمط

إشراف الأستاذ :
الطاهر لطرش

المؤسسة المستقبلة :المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري(CPA) - خلية المخاطر المالية

فترة التربص : من 14 مارس 2022 الى 30 جوان 2022

السنة الجامعية : 2021 / 2022

الجـمهورية الجـــزائرية الديمــقراطية الشـــعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المـدرسة العليـا للـتجـارة

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص:مالية المؤسسة

تقييم أدء البنوك التجارية بإستخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS

دراسة حالة :

بنك CPA، بنك BDL، بنك BADR، بنك BNA

إعداد الطالبة :
مروة لشمط

إشراف الأستاذ :
الطاهر لطرش

المؤسسة المستقبلة :المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري(CPA) - خلية المخاطر المالية

فترة التربص : من 14 مارس 2022 الى 30 جوان 2022

السنة الجامعية : 2021 / 2022

دعاء

يارب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت، ولا باليأس إذا فشلت

هو التجربة التي تسبق النجاح .

يارب علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام

هو أول مظاهر الضعف .

يارب إذا جرد تني من المال أترك لي الأمل وإذا جرتني

من النجاح

أترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل،وإذا جردتني من نعمة

الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يارب إذا أعطيتني مالا فلا تأخذ سعادتي وإذا أعطيتني قوة فلا تأخذ

عقلي وإذا أعطيتني تواضعا لا تأخذ اعتزازي بكرامتي .

يارب إذا أسأت للناس أعطيني شجاعة الاعتذار

وإذا أساء الناس أعطيني شجاعة العفو والغفران

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل الى:

الأستاذ المشرف الطاهر لطرش على كل ما قدمه من توجيهات ونصائح؛

الى الأستاذ سعاد ولد محند على ما قدمته من توجيهات ونصائح ودعم من أجل إنجاح هذا العمل على الرغم من انشغالاتها الكثيرة؛

الى الأستاذ ناصر عزواني والأستاذ موسى ودعي على كل ما قدمه من مساعدات وتوجيهات؛

وأتقدم بشكر الى الأستاذ زهير ملزي على جميع التوجيهات المقدمة من قبله؛

كما أشكرصديقاتي ليديا شعباني، عبير طلحاوي، خولة جدير، أميرة طاجين على كل ما قدمه لي من دعم ؛

كما أشكر السيد محمد إسلام رافعي على كل ماقدمه من نصائح و مساعدات.

الإهداء

أهدي هذا العمل الى:

أمي الغالية وأبي العزيز حفظهما الله؛

الى توءمي الحبيبة شهيناز؛

الى أخواتي محمد فراس؛

الى عمتي الغالية نصيرة؛

الى جدتي وجدي أطال الله عمرهم؛

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الفهرس	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
قائمةالإختصارات	VII
الملخص	VIII
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: عموميات حول تقييم أداء البنوك التجارية	01
المبحث الأول:عموميات حول البنوك التجارية	03
المبحث الثاني: تقييم الأداء البنكي	11
المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء	18
الفصل الثاني: نظام التقييم المصرفي CAMELS	27
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقييم المصرفي CAMELS	29
المبحث الثاني: كفاية رأس المال و جودة الأصول و كفاءة الإدارة حسب نظام CAMELS	37
المبحث الثالث: الربحية و السيولة و الحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	47
الفصل الثالث:تقييم البنوك محل الدراسة باستخدام نظام CAMELS	56
المبحث الأول: طريقة وأدوات البحث	58
المبحث الثاني: تقييم ملاءة ر أس المال جودة الأصول، كفاءة الإدارة للبنوك محل الدراسة	63
المبحث الثالث: تقييم ربحية و سيولة، الحساسية البنوك محل الدراسة اتجاه مخاطر السوق	81
الخاتمة العامة	97
المراجع	100
الملاحق	110

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1	مقررات اتفاقيات لجنة بازل	10
الجدول 2	العناصر الأساسية لتقييم الأداء	16
الجدول 3	مؤشرات العائد على الملكية (المجموعة الأولى)	20
الجدول 4	مؤشرات العائد عل الملكية (المجموعة الثانية)	21
الجدول 5	أنواع إختبارات الضغط البنكية	23
الجدول 6	ترجمة اختصارات نظام CAMELS	31
الجدول 7	تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	36
الجدول 8	الإجراءات الرقابية التي يمن اتخاذها بناء على درجة التصنيف	36
الجدول 9	أوزان المخاطر المرجحة للأصول داخل الميزانية حسب مقررات بازل الأولى	40
الجدول 10	الأوزان الترجيحية للأصول خارج الميزانية	40
الجدول 11	معايير تصنيف كفاية رأس المال وفق مؤسسة Examiner Ration	41
الجدول 12	تصنيف رأس المال	41
الجدول 13	أسس تصنيف رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	42
الجدول 14	معايير تصنيف جودة الأصول	44
الجدول 15	أسس تصنيف جودة الأصول وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	44
الجدول 16	أسس تصنيف الإدارة وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	46
الجدول 17	أسس تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	49
الجدول 18	تصنيف السيولة	51
الجدول 19	أسس تصنيف السيولة وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	52
الجدول 20	أسس تصنيف الحساسية لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	54
الجدول 21	مكونات الأموال الخاصة في البنوك الجزائرية	64
الجدول 22	المرجعية القانونية لتصنيف نسبة ملاءة رأس المال في الجزائر	65
الجدول 23	نسبة ملاءة رأس مال البنك A	65
الجدول 24	نسبة ملاءة رأس المال للبنوك محل الدراسة	66
الجدول 25	تصنيف نسبة التصنيف المرجح	68
الجدول 26	نسبة التصنيف المرجح للبنك A	68

الجدول 27	نسبة التصنيف المرجح للبنوك محل الدراسة	69
الجدول 28	ألفا كرونباخ لثبات و مصداقية الاستبيان	71
الجدول 29	خصائص العينة-حجم عينة الدراسة	71
الجدول 30	خصائص العينة-الجنس	72
الجدول 31	خصائص العينة- الوظيفة	73
الجدول 32	جدول ليكارت	73
الجدول 33	المحور الأول- الحوكمة(البنك A)	74
الجدول 34	المحور الثاني- التدقيق و الرقابة(البنك A)	74
الجدول 35	المحور الثالث- الموارد البشرية(البنك A)	74
الجدول 36	المحور الرابع- نظام المعلومات(البنك A)	75
الجدول 37	المحور الخامس- التخطيط الاستراتيجي (البنك A)	75
الجدول 38	المحور السادس- معلومات اخرى(البنك A)	75
الجدول 39	نتائج استبيان البنكB	77
الجدول 40	نتائج البنك C	78
الجدول 41	نتائج البنك D	79
الجدول 42	المرجعية القانونية لتصنيف نسب الربحية في الجزائر	81
الجدول 43	معدل العائد على حقوق الملكية للبنك A	81
الجدول 44	معدل العائد على الملكية للبنوك محل الدراسة	82
الجدول 45	معدل العائد على الأصول للبنك A	83
الجدول 46	معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة	83
الجدول 47	التصنيف النهائي لربحية البنوك محل الدراسة	85
الجدول 48	المرجعية القانونية لتصنيف نسب السيولة في الجزائر	86
الجدول 49	معامل السيولة القانونية للبنوك محل الدراسة	87
الجدول 50	نسبة التوظيف للبنك A	88
الجدول 51	نسبة التوظيف للبنوك محل الدراسة	89
الجدول 52	نسبة القروض الى إجمالي الأصول للبنك A	90
الجدول 53	نسبة القروض الى إجمالي الأصول للبنوك محل الدراسة	90
الجدول 54	التصنيف النهائي لسيولة البنوك محل الدراسة	92
الجدول 55	الفجوة بين الأصول و الخصوم الحساسة لتغير سعر الفائدة للبنكA	93

الجدول 56	**قيمة و نسبة فجوة البنوك محل الدراسة**	**94**
الجدول 57	**التصنيف الكلي للبنوك محل الدراسة وفق نظام CAMELS**	**94**
الجدول 58	**ترتيب البنوك محل الدراسة وفق نظام CAMELS**	**95**

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1	المراحل التي تمر بها عملية المقارنة المرجعية	25
الشكل2	مقومات نظام التقييم المصرفي CAMELS	31
الشكل 3	معيار S-CAMELS	32
الشكل 4	التطور التاريخي لنظام CAMELS	33
الشكل 5	تطور نسبة ملاءة رأس المال للبنوك محل الدارسة من 2016 الى 2018	66
الشكل 6	تطور نسبة التصنيف المرجح للبنك A من 2016 الى 2018	69
الشكل 7	تطور نسبة التصنيف المرجح للبنوك محل الدراسة	70
الشكل 8	خصائص العينة – حجم العينة	72
الشكل 9	خصائص العينة- الجنس	72
الشكل 10	خصائص العينة- الوظيفة	73
الشكل 11	تطورROE للبنوك نحل الدراسة من 2016 الى 2018	82
الشكل 12	تطور ROA للبنوك محل الدراسة من 2016 الى 2018	84
الشكل 13	تطور معامل السيولة القانونية للبنوك محل الدراسة من 2016 الى 2018	87
الشكل 14	تطور نسبة التوظيف للبنوك محل الدراسة من 2016 الى 2018	89
الشكل15	تطور نسبة القروض الى إجمالي الأصول للبنوك محل الدراسة من 2016 الى 2018	91

قائمة الملاحق

الرقم	الملاحق	الصفحة
01	معطيات البنك A لفترة الدراسة	112
02	معطيات البنك B لفترة الدراسة	113
03	معطيات البنكC لفترة الدراسة	114
04	معطيات البنك D لفترة الدراسة	115
05	الاستبيان الموجه للبنوك محل الدراسة	116

قائمة الاختصارات

الاختصار	معنى الاختصار		ترجمة معنى الاختصار
BADR	La banque de l'Agriculture et du Développement		بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BDL	Banque de Développent Local		بنك التنمية المحلية
BNA	Banque National d'Algérie		البنك الوطني الجزائري
CAEL	Capital Adequacy, Assets Quality, Earnings, Liquidity		كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة
CAMELS	C	Capital Adequacy	كفاية رأس المال
	A	AssetsQuality	جودة الأصول
	M	Management	الإدارة
	E	Earnings	الربحية
	L	Liquidity	السيولة
	S	Sensitivity to MarketRisk	الحساسية اتجاه مخاطر السوق
CPA	Crédit Populaire d'Algérie		القرض الشعبي الجزائري
EVA	Economic Value Added		القيمة المضافة الاقتصادية
LCR	LiquidityCoverge Ratio		نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل
NSFR	Net Stable Funding Ratio		نسبة صافي الموارد المالية المستقرة
ROA	Return On Asset		العائد على الأصول
ROAA	Return On average Asset		العائد على متوسط الأصول
ROE	Return On Equity		العائد على حقوق الملكية
TCR	Total Classification Ratio		نسبة التصنيف الإجمالي
WCR	Weighted Classification Ratio		نسبة التصنيف المرجح

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نظام CAMELS، وتبين مدى مساهمة هذا النظام في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعفالبنوك التجارية، حيث يسمح نظام CAMELS بتقييم الوضعية المالية للبنوك التجارية وتقييم مدى كفاءة الإدارة المصرفية، من خلال مجموعة من المؤشرات والمعايير الكمية والنوعية، كما يعتبر نظام CAMELS من أهم النماذج لتنبؤ بالمخاطر المالية وتقييمها من أجل تفادي الأزمات المالية.

شملت الدراسة أربعة بنوك تجارية خلال الفترة من 2016 الى 2018، وتم الاعتماد على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة.

وتوصلت الدارسة الى أن البنوك محل الدراسة احترم النسبة القانونية لملاءة رأس المال المحددة من قبل بنك الجزائر، على عكس نسبة السيولة القانونية التي كنت تحت النسبة المحددة من قبل بنك الجزائر، أما بالنسبة لربحية فقد تبين لنا أن بنكين فقط من البنوك محل الدراسة حققت نتائج مرضية.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، الأداء، تقييم الأداء، CAMELS.

Résumé

l'objectif de cette étude est évalué la performance des banques commerciales en Algérieà travers le système CAMELS, et montre dans quelle mesure ce système contribué à identifier les forces et les faiblesses des banques commerciales, où le système CAMELS permet d'évaluer la situation financière des banques commerciales et d'évaluer l'efficacité de la gestion bancaire, à travers un ensemble d'indicateurs et de critères quantitatifs et qualitatifs,le système CAMELS est aussi l'un des modèles les plus importants pour prévoir et évaluer les risques financiers dans le but d'éviter les crises financières.

L'étude incluait quatre banques commerciales sur la période 2016-2018 et s'appuyait sur les rapports annuels des banques examinées.

L'étude a montré que les banques étudiées respectent le ratio de solvabilité statutaire défini par la Banque d'Algérie, contrairement au ratio de liquidité légal qui était inférieur au ratio spécifié par la Banque d'Algérie, quant à la rentabilité, nous avons constaté que seules deux des banques étudiées obtiennent des résultats satisfaisants.

Les mots clés: les banques commerciales, performance, évaluation de performance, CAMELS.

المقدمة العامة

يلعب القطاع المصرفي دورا كبير في دعم النشاط الاقتصادي، والذي عرف تطورات وتغيرات ملحوظة في العقود الأخيرة، وهذه التطورات وتغيرات جعلت القطاع المصرفي أكثر عرضة للمشاكل والمخاطر الجديدة، مما دفع البنوك الى اللجوء الى أساليب وأدوات بهدف مواجهة المخاطر والأزمات المالية.

ومن الواضح أن النظام المصرفي الجزائري قد تأثر بهذه التغيرات الحاصلة خلال سنوات التسعينات، حيث بدأ يتماشى مع المعايير الدولية، ووفقا لما أصدره بنك الجزائر فإن عدد البنوك المعتمدة هو عشرين بنك منها بنوك عمومية،خاصة،ومنهامحليةومنها بنوك أجنبية، حيث أن دخول البنوك الأجنبية للجزائر أعطى فرص أكثر للأفراد والشركات لاختيار بين البنوك.

لجأت البنوك التجارية كغيرها من البنوك الموجودة في مختلف دول العالم الى استخدام أساليب وأدوات لتقييم مستوى أدائها والإنذار المبكر للمخاطر التي يمكن حدوثها، بهدف ضمان استمرارية القدرة التنافسية ونمو الربحية وتجنب المخاطر والأزمات المصرفية.

هناك عدة أساليب ونماذج للرقابة والإنذار المبكر تستخدم تقييم الأداء البنكي، حيث تسمح هذه الأساليب ونماذج بتحديد الاختلالات والمشاكل الموجودةفي وقت مبكر حتى لا تتعرض البنوك الى مشاكل مالية تتسبب في إفلاسها، ومن أبرز هذه الأساليب نظام التقييم المصرفي CAMELS، والذي يستخدم لتقييم أداء البنوك التجارية من خلال تقييم وتصنيف كل مكون من مكونات النظام على حدى، و تتمثل مكوناته في كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

ونظرا لأهمية نظام التقييم المصرفي CAMELS، سنقوم بتطبيق نظام CAMELS على البنوك محل الدراسة، المتمثلة في بنك القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، بهدف تقييم أداء هذه البنوك باستخدام معايير نظام CAMELS.

إشكالية الدراسة

ومما سبقنطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك محل الدراسة؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تلتزم البنوك محل الدراسة بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد من طرف بنك الجزائر؟
2. هل تحقق البنوك محل الدراسة ربحية كافية من أجل استقرارها؟
3. هل تمتلك البنوك محل الدراسة السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها؟

فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات السابقة قومنا بصيغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة:يساهم نظام CAMELS في تحديد نقاط قوة ونقاط ضعف البنوك محل الدراسة.

الفرضيات الفرعية

تتمثل الفرضيات الرئيسة فيما يلي:

1. **الفرضية الأولى:**تلتزم البنوك محل الدراسة بنسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد من طرف بنك الجزائر؛
2. **الفرضية الثانية:** تمتلك البنوك محل الدراسة أرباح كافية من أجل استقرارها؛
3. **الفرضية الثالثة:**تمتلك البنوك محل الدراسة السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها.

أسباب اختيار الموضوع

لقد قمنا باختيار هذا الموضوع باختيار هذا الموضوع نظرا للأسباب التالية:

1. أهمية القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي؛
2. نقص الدراسات النظرية والتطبيقية حول نظام التقييم المصرفي CAMELS؛
3. الميول الشخصي للبحث في مجال البنوك.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في التالي:

1. إبراز أهمية تقييم الأداء البنكي؛
2. الأهمية التطبيقية لنظامCAMELS، والذي يعتبر من أبرز الأساليب المستخدمة في مجال التقييم المصرفي؛
3. معرفة الوضعية المالية للبنوك محل الدراسة ومدى كفاءة إدارتها.

أهداف الدراسة

لهذه الدراسة مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1. معرفة كيفية تقييم الأداء بصفة عامة، وبصفة خاصة للبنوك محل الدراسة؛
2. معرفة أهم الطرق والمؤشرات التي يتم استخدمها في تقييم الأداء؛
3. تبين كيفية استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS في البنوك محل الدراسة؛
4. معرفة نقاط الضعف ونقاط القوة للبنوك محل الدراسة؛
5. تصنيف البنوك محل الدراسة وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.

الإطار الدراسة

1. **الإطار المكاني:** ستركز الدراسة في تطبيق نظام CAMELS على بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري؛
2. **الإطار الزمني:** ستركز الدراسة على تغطية الفترة الممتدة من 2016 الى 2018.

منهج الدراسة

من أجل معالجة إشكالية الدراسة سنقوم:

بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالنسبة من خلال وصف وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، وذلك بالاعتماد على الكتب والمجلات الملتقيات ورسائل الدكتوراه والماجيستر، و من أجل إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي، حيث سنقوم بتقييم البنوك محل الدراسة باستخدام نظام CAMELS، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المتاحة عبر الموقع الرسمي و التقارير السنوية المتوفرة لكل بنك من البنوك محل الدراسة، كما سنقوم بإعداد استبيان لتقييم كفاءة إدارة البنوك محل الدراسة.

خطة البحث

من أجل الالمام بالجوانب الرئيسة للموضوع، وبهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسة واختبار فرضيات الدراسة، سيتم تقسيم هذه الدراسة الى جانب نظري (الفصل الأول والفصل الثاني) وجانب تطبيقي (الفصل الثالث).

الفصل الأول: سنتناول من خلال هذا الفصل أهم الجوانب النظرية لتقييم أداء البنوك التجارية، وسيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، حيث سيتضمن المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية، أما المبحث الثاني سيتناول الأداء وتقييم الأداء،والمبحث الثالث سيتناول أساليب ونماذج تقييم الأداء.

الفصل الثاني: سنتناول من خلال هذا الفصل الجوانب الأساسية لنظام التقييم المصرفي CAMELS، وسيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، حيث سيتضمن المبحث الأول ماهية نظام التقييم المصرفي CAMELS، أما المبحث الثاني سيتناول المكونات الثالثة الأولى لنظام CAMELSوالتي تتمثل في كفاية رأس المال وجودة الأصول كفاءة الادارة، والمبحث الثالثفسيتناول المكونات الثالثة الأخيرة لنظامCAMELS والتي تتمثل في الربحية ودرجة السيولةوالحساسية اتجاه مخاطر السوق.

الفصل الثالث: يتضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية للبنوك محل الدراسة، حيث سنقوم بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، سيشمل المبحث الأول أدوات وطرق المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فسيتضمن تقييم كفاية رأس المال وجودة الأصول، كفاءة الإدارة للبنوك محل الدراسة وفق نظام CAMELS،والمبحث الثالث سيتناول تقييم ربحية، درجة سيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق للبنوك محل الدراسة.

الفصل الأول : عموميات حول تقييم أداء البنوك التجارية

تمهيد

تساهم البنوك التجارية بشكل كبير في التنمية وتطور الاقتصاد من خلال وظائفها والعمليات المصرفية، حيث يتمثل الدور الرئيسي للبنوك التجارية في الوساطة المالية، أو بعبارة أخرى هي تلك المؤسسات المالية الوسيطة التي يتمحور نشاطها الأساسي في تجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائض، وتستخدمها في الإقراض.

ونظرا للأهمية البالغة للبنوك التجارية تعتبر الرقابة البنكية وتقييم الأداء عميات ضرورية لابد منها، فقد يعد تقييم الأداء مقياس لمدى نجاح البنوك التجارية في تحقيق أهدافها المسطرة، وكشف الوضعية الحقيقة التي يمر بها البنك ومخاطر التي يتعرض لها، وتتم عملية تقييم الأداء بإستخدام أساليب ونماذج متعددة، لذلك سنتطرق هذا الفصل الى تقييم أداء البنوك التجارية، حيث سيتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية
- المبحث الثاني: تقييم الأداء البنكي
- المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء البنكي

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى ماهية البنوك التجارية وخصائصها، أهدافها وأهم وظائفها، كما سيشمل هذا المبحث أهم المخاطر البنكية والرقابة الداخلية البنكية في البنوك التجارية ومقوماتها، أهميتها ومكوناتها وفق لجنة بازل، لذلك قسمنا هذا المبحث الى ثلاثة مطالب كالتالي:

- المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية
- المطلب الثاني: مخاطر البنوك التجارية
- المطلب الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

هناك تعريفات عديدة منها:

البنوك التجارية " هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات و المؤسسات و السلطات العمومية و يتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع من أنواع النقود ".[1]

و عرفها اخر أنها " هي أحد المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود و التي تسعى لتحقيق الربح " .[2]

كما عرفت البنوك التجارية بأنها: " إحدى أهم المؤسسات الإئتمانية وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية ، ودائع التوفير و ودائع لأجل من الأفراد و المشروعات و الإدارة العامة وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الإئتمان و الخصم و بقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية " .[3]

وعليه فإن الوظيفة الرئيسة للبنوك التجارية هو قبول الودائع و إعادة إستخدامها في شكل قروض بأجال مختلفة ، تعتبر البنوك من أهم ركائز النظام المصرفي فهي تحتل المرتبة الثانية فيه بعد البنك المركزي الذي يتولى الرقابة على البنوك التجارية و ذلك بإستخدام أساليب يؤثر بها على قدرتها في خلق النقود و الودائع.[4]

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 12.

[2] محمد السعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 14.

[3] رضا صاحب أبو حامد، إدارة المصارف: مدخل تحليل كمي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص:19.

[4] حياة النجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2014، ص :17.

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية وأهدافها

1. خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بخصائص التالية: [1]

- تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تأثر عليه، حيث أن يقوم البنك المركزي برقابة على البنوك التجارية وذلك بواسطة جهاز مكلف، غير أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أي أو تأثير على البنك المركزي؛
- تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد، تتعدد وتتنوع حسب حاجات السوق الإئتمانية في الوطن غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الاستراتيجية، هذا التركز من شانه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه احتكارية على أسواق النقد والمال غير ان هذا التركيز لم يصل بعد الى مرحلة نتصور فيها وجود بنك واحد في بلد ما؛
- تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى ابرائية وغير نهائية والثانية ابرائية نهائية بقوة التشريع؛
- تسعى البنوك التجارية الى تحقيق الربح عكس البنك المركزي، فالبنوك التجارية تعتبر مشاريع رأسمالية يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق الربح بأقل تكلفة.

2. أهداف البنوك التجارية:

تتمثل أهداف البنوك التجارية في : [2]

- تحقيق أقصى ربحية؛
- -تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة؛
- تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين في البنك.

- **الربحية :** تهدف إدارة المصارف الى تحقيق أقصى ربح ممكن لمتعامليه و زيادة ثروة الملاك و ذلك بالقيام بتوظيف الأموال ، حيث يعتبر حجم الأرباح هو المعيار الأساسي لقياس كفاءة الإدارة ، و يمكن للبنك تحقيق الأرباح في حالة تكون إيراداته أكبر من تكاليفه .[3]
- **السيولة :** تعتبر الودائع تستحق الطلب الجزء الأكبر من موارد البنك ، فإن بمجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك قادرة على أن تهز ثقة المودعين ، مما يدي الى دفعهم لسحب ودائعهم ، و قد يكون هذا سبب في تعرض البنك الى الإفلاس .[1]

---

[1] سلمان دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص: 114-115.

[2] رضا صاحب أبو حامد، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[3] حياة النجار، مرجع سابق، صفحة 21.

- **الأمان:** و يتمثل في مدى قدرة رأس مال المصرف على مواجهة الخسائر المتوقعة في إجمالي الأصول و مواجهة الطلب الغير متوقع على السيولة .[2]

الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية

1. الوظائف التقليدية

تتمثل الوظائف التقليدية الرئيسية فيما يلي:

- فتح حسابات و قبول الودائع بمختلف أنواعها و تشمل ما يلي :[3]

✓ **ودائع الأجل:** وهي وديعة التي تودع لدى البنك بفائدة، وحيث أنه لا يحق لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها الا بعد انتهاء المدة المحددة.

✓ **ودائع تحت الطلب:** وهي ودائع التي تودع لدى البنك دون قيد او شرط ويملك صاحبها القدرة على السحب منها في أي وقت دون تقديم إشعار مسبق ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.

✓ **ودائع تحت الاشعار:** وهي التي لا يمكن لصاحبها السحب منها الا بعد اخطار المصرف فترة زمنية متفق عليها.

- منح القروض: يقوم البنك بمنح القروض للعملاء، على أن يتعهد العميل لدى البنك بتسديد الأموال و الفوائد و قد تكون هذه القروض الممنوحة للعملاء بضمانات أو بدون ضمانات .[4]

2. الوظائف الحديثة

تتمثل أهم الوظائف للبنوك التجارية فيما يلي: [5]

- تسديد مدفوعات الزبائن من فواتير وتقديم الدارسات والاستشارات لهم؛
- إدارة المحافظ المالية والتعامل بالأورق المالية؛
- تمويل الإسكان الشخصي؛
- تقديم خدمات البطاقة الإئتمانية؛
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية؛
- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق باستيراد؛
- وظيفة الإشراف والرقابة.

---

[1] سامرة جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة 01، الأردن، عمان، 2009، ص:20.

[2] صورية عاشوري، محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2007-2017)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2020، ص:10.

[3] رشاد العصار، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، عمان ،2010، ص: 70.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارته، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2000، ص:104.

[5] حياة النجار، مرجع سابق، ص: 20.

المطلب الثاني: مخاطر البنوك التجارية

الفرع الأول: تعريف المخاطر المصرفية

تعرف أنها نتائج غير ملائمة تتولد من خلال أحداث مستقبلية محتملة أو غير محتملة تؤثر على ربحية البنك و رأسماله .[1]

" احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير ".[2]

"احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها و / أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ".[3]

الفرع الثاني: مصادر المخاطر

1. **المخاطر النظامية:** تعني المخاطر النظامية " أن البنوك تتعرض الى نوع في المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها" .[4]
2. **المخاطر الغير نظامية:**وهي تلك المخاطر المتعلقة بالمخاطر الداخلية للمصرف، ويمكن الإبتعاد عن هذا النوع من المخاطر من خلال التنويع في المحفظة الإستثمارية للبنك.[5]

الفرع الثالث: أنواع المخاطر

1. **مخاطر الإئتمان:**تعرف مخاطر الإئتمان على أنها خسارة متوقعة يتضرر بسببها المؤتمن و لا يتحملها المدين الذي لذلك فهي تصيب مانح الإئتمان ، و لا ترتبط بعملية تقديم فحسب بل تستمر حتى إنهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المحدد و يكون السبب الرئيسي فيها المدين بسبب عدم إلتزامه أو قدرته أو قياسه برد أصل الفرض و فوائده .[6]
2. **مخاطر السيولة:** " تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها ".[7]

---

[1] شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، ندوة حول المخاطر المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014، ص:60.

[2] نعيمة بن العامر، البنوك التجارية وتقييم طلبات الإئتمان، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2001-2002، ص:76.

[3] حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة- مخاطر- تقنيات، جامعة جيجل، أيام 6 و7 جوان 2005، ص:3.

[4] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، عمان،2002، ص:167.

[5] نعيمة خضاروي، إدارة المخاطر البنكية دراسة حالة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2009، ص:04.

[6] -عزيزة بن سمينة، إدارة مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني والعشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2011، ص:402.

[7] S. Brana et al., économie mémoire et financière, 2 eme édition, Dunod, Paris, 2003, P: 114.

3. **مخاطر التشغيل:** عرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة التي تتولد عن عدم الملأة أو عدم نجاح العمليات الداخلية و الأفراد و الأنظمة و قد تنتج بسبب عوامل خارجية .[1]
4. **مخاطر السوق:** " خطر السوق هو الخسائر المحتملة الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، أسعار الفائدة، أسعار السلع أو أسعار الأوراق المالية...الخ، و ذلك بسبب التطورات غير المواتية لعوامل السوق"،[2] وتأخذ مخاطر السوق عدة أشكال يمكن تصنيف أهم مخاطر السوق كما يلي :[3]

- **مخاطر سعر الفائدة:** وهي عبارة عن الخسائر التي يوجهها البنك نتيجة تغيرات أسعار الفائدة في السوق والتي يكون لها انعكاس سلبي على عائدات البنك وقيمة أصوله؛
- **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار العملات الأجنبية وبالتالي التأثير على الأصول والالتزامات المسعرة بالعملة الأجنبية، الأمر الذي يقضي بالإلمام بأسباب تقلبات أسعار الصرف ويتجسد عن العملة المرجعية، وأنه تطلب عملية صرف لم يتم تغطيتها؛
- **مخاطر أسعار الأورق المالية:** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة تغيرات الغير مرغوب في محفظة الإستثمارات المالية وذلك بسبب عوامل خارجية كالظروف الاقتصادية وغيرها أو عوامل داخلية كهيكل التمويلي مثلا؛
- **مخاطر أسعار السلع:** وهي تعرف مخاطر التضخم الناتجة عن الإرتفاع العام والمستمر في سلة الأسعار المختلفة ومن ثم انحفاض القدرة الشرائية للعملة.

المخاطر الأخرى

تتمثل فيما يلي:[4]

ان التعامل الدولي للبنوك قد ينتج عنه ما يعرف بخطر البلد والذي يعتبر نوعي من أنواع مخاطر الإئتمان او الا فلاس والذي سببه عدم وفاء البلد بالتزاماته او قد يكون المدين أجنبي يمتنع عن الوفاء بالتزاماته بسبب عوامل اقتصادية او سياسية يتعرض لها البلد؛

كما يمكن ان يتعرض البنك الى مخاطر السمع والتي قد تحدث بسبب الفشل في التشغيل السليم للبنك بما ليتلاءم مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك حيث ان طبيعة البنوك تستند على السمعة الجيدة لدى المودعين والزبائن؛

وكذا مخاطر الالتزام والتي تنشا عند عدم تطبيق للقواعد والقوانين التي تسير التشغيل وعرض خدمات لسوق وهو ما قد ينتج عنه تعرض البنك الى عقوبات مختلفة؛

---

[1] جاسم المناعي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص:08.

[2] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص:56.

[3] نفس المرجع السابق، ص:184- 185.

[4] أحلام بوعبدلي، الإصلاحات البنكية وأثرها على السياسات إدارة البنوك التجارية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010، ص:136-137.

وهناك أيضا المخاطر الاستراتيجية والتي تنتج بسبب عدم وجود استراتيجية ملائمة للبنك.

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

الفرع الأول: الرقابة الداخلية

تعريف الرقابة الداخلية

" مجموعة الوسائل و الإجراءات التي يتبعها المسؤولين من أجل التحم الجيد في نشاطاتهم ".[1]

"انها عبارة عن نظام خاص بتوزيع العمل و الاختصاصات و المسؤولية بين الموظفين في الأقسام المختلفة ، بحيث تراقب أعمال الموظفين بواسطة موقف اخر ".[2]

"عبارة عن المخطط التنظيمي ، و مجموعة الأساليب و الإجراءات التي تتبعها الإدارة للحصول على أهدافها ، و التأكد من تنفيذ السياسات الموضوعة من قبلها ، و المحافظة على الموجودات ، و منع و اكتشاف الغش و الخطأ و إعداد المعلومات الموثوق بها في الوقت المناسب " .[3]

أهداف الرقابة الداخلية

تتمثل فيما يلي:[4]

- توفير الحماية لموجودات المؤسسة؛
- التأكد من دقة البيانات وزيادة حجم الثقة بها؛
- الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية؛
- تشجيع الإلتزام بما تقضي به السياسات الإدارية المرسومة؛

الفرع الثاني: مقومات وأهمية الرقابة الداخلية للبنوك التجارية

مقومات الرقابة الداخلية

للرقابة الداخلية في البنوك مجموعة من المقومات تتمثل فيما يلي :[5]

- كفاءة الهيكل التنظيمي؛
- توفر نظام مناسب من أجل توزيع السلطات ومراحل التسجيل الإداري؛
- وجود أنظمة للضبط الداخلي والتي تتمثل في ترتيبات التي تتعلق بالواجبات؛
- الإشراف الإداري ومتابعة الأداء؛
- وجود مجموعة من الموظفين ذات مؤهلات كافية؛
- نظام جديد للحوافز.

---

[1] أحلام بوعبدلي، نفس المرجع السابق، ص: 183.

[2] محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة واليات التطبيق، الدار الجامعية، مصر،2001، ص:195-196.

[3] ثناء على القباني، الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2002-2003، ص:16-17.

[4] أحلام بوعبدلي، نفس المرجع السابق، ص:184.

[5] نفس المرجع السابق، ص: 185

1. أهمية الرقابة الداخلية في البنوكالتجارية

تكمن أهمية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية فيما يلي:[1]

- تمنح البنوك حماية ضد الخطاء والغش والمخاطر؛
- التغيير والتحسن الذي حدث على الرقابة الخارجية، والذي تغيير من التفصيلية الى مراجعة بإعتماد على العينات والذي نتج عنه الاهتمام برقابة الداخلية والعمل على تطويرها؛
- إن رقابة وإشراف البنك المركزي على البنوك التجارية تجعل البنوك التجارية تقوم بإعداد تقارير وبيانات من أجل ضمان إدارة البنك بإلتزاماتها مع البنك المركزي في الوقت المطلوب ودقة بياناتها.

الفرع الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية وفق لجنة بازل

1. **تعريف لجنة بازل**: هي لجنة استشارية فنية لا تستدعي الى أية اتفاقية دولية أنشئت مع نهاية 1974(بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية) تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدنية بازل بسويسرا ، و سميت بلجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية ، تجتمع اللجنة أربع مرات سنويا ، حيث أن القرارات أو التوصيات الصادرة من لجنة بازل ليس لها أي صفة قانونية أو إلزامية ، و تتضمن قرارات و توصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير الملائمة للرقابة اعلى البنوك مع الإشارة الى أساليب الممارسات الجيدة في جميع البلدان بهدف اتباع تلك المبادئ و الإستفادة من الممارسات .[2]

الأهداف الرئيسة للجنة بازل

تتمثل الأهداف الرئيسة للجنة بازل فيما يلي:[3]

- ✓ المسا همة في تقوية ودعم استقرار النظام المصرفي الدولي؛
- ✓ التقرير عن الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في المصارف؛
- ✓ توفير الأساليب الرقابية في البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات؛
- ✓ العمل على توفير فرص المنافسة العادلة والمتكافئة للبنوك.

مقررات اتفاقيات لجنة بازل

الـ

[1] صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية،دار الوسام للطباعة و التشر، الطبعة الأولى ، بيروت،، ص: 184-185.

[2] اسية شرقي، مقررات لجنة بازل ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية مجلة إقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، جوان 2019، ص: 454.

[3] عائشة بلحرش، ابتسام عدون، واقع افاق تطبيق مقرارت بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 20، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2021، 46.

إتفاقية بازل الأول	✓ التركيز على المخاطر الإئتمانية؛ ✓ تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية؛ ✓ المخصصات الواجب تكوينها؛ ✓ تقسيم دول العالم الى مجموعتين من حيث أوزان مخاطر الإئتمان؛ ✓ وضع مكونات رأس المال البنكي وتحديد معيار كفاية رأس المال.
ركائز اتفاقية بازل الثانية	✓ الحد الأدنى لرأس المال: حيث تم من خلالها وضع نماذج لرأس المال اللازم لمواجهة مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية؛ ✓ المراقبة الإشرافية: تتضمن متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال والرقابة عليها؛ ✓ انضباط السوق(متطلبات الإفصاح و الشفافية): تناولت الإفصاح عن هيكلة و حجم الأموال الخاصة ، الإفصاح عن عمليات تقييم المخاطر و الإستراتيجيات و إدارتها و تسيرها و تضمنت أيضا الإفصاح عن كفاية رأس المال تبعا لحجم المخاطر المحتملة .
المحاور الرئيسة لاتفاقية بازل الثالثة	✓ محور الأول: تحسين نوعية وشفافية قاعدة رأس المال؛ ✓ محور الثاني: يتضمن تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة؛ ✓ محور الثالث: ادخال نسبة جديدة وهي الرفع المالي؛ ✓ محور الرابع: حلول دون إتباع البنوك لسياسات اقراض مواكبة أكثر مما يجب؛ ✓ محور الخامس: يتناول مسألة السيولة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على
يوسف بوعيشاوي، فطيمة عليش، إدارة المخاطر المصرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1،2،3، دراسات اقتصادية، المجلد 20، 1،2019، ص79-80 -81.
سمية أحمد ميلي، انعكاسات اتفاقية بازلIIو IIIعلى إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة الى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد 2،ص:32-33.

مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب إتفاقية بازل الثانية

تتمثل فيما يلي: [1]

- **الإشراف الإداري وثقافة الرقابية:** يشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات الإدارة التنفيذية، معايير الأخلاق العالمية؛
- **تقييم المخاطر:** من خلال تحديد وتحليل المخاطر من أجل العمل على التقليل من حدة هذه المخاطر؛
- **أنشطة الرقابة وفصل المهام:** تتضمن أنشطة الرقابة تقارير الأداء و أما بالنسبة لفصل المهام تم الاتفاق على عدم قيام الموظف الواحد بمهام متعارضة وتدنية من توقع حدوث السرقة والغش؛
- **أنظمة المعلومات:** سهولة وإمكانية الوصول وتدفق للمعلومات في الوقت المناسب مع توفر أساليب حماية فعالة؛
- **المتابعة:** المتابعة الدائمة والتقييم الدوري لجميع ما يحتويه هيكل الرقابة الداخلية.

[1] أحلام بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص:185-186.

المبحث الثاني: تقييم الأداء البنكي

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى ماهية الأداء ومكوناته، أنواعه، كما سنتطرق أيضا الى ماهية تقييم الأداء وأهميته وأهدافه، بإضافة مجالات وعناصر تقييم الأداء ومراحله، لذلك قسمنا هذا المبحث الى ثلاثة مطالب كالتالي:

- المطلب الأول: ماهية الأداء ومكوناته، أنواعه
- المطلب الثاني: تقييم الأداء البنكي
- المطلب الثالث: مجالات وعناصر تقييم الأداء ومراحله

المطلب الأول: ماهية الأداء ومكوناته، أنواعه

الفرع الأول: مفهوم الأداء:

يعرف الأداء على أنه :" التفاعل بين ما تسعى المؤسسة للوصول إليه(الإنجاز و النتائج) و السلوك المتجه وفق أسس و معايير عديدة مسبقا التي تضمن تحقيق ذلك ، أي الوصول الى تحقيق مستوى مقبول من الأهداف مع ضرورة مراعاة الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة ".[1]

وعرفه أخر على أنها :"قيام الفرد بالأنشطة و المهام المختلفة التي يتكون منها عمله".[2]

ويعر الأداء كذلك بأنه :" انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية، و استغلالها بكفاءة و فعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".[3]

الفرع الثاني: مكونات الأداء:

يتكون الأداء من ثلاثة عناصر رئيسية موضحة على شكل العناصر التالية:

1. **الكفاءة:** تعرف بأنها الإستغلال الجيد للموارد المتاحة بغية الحصول على أفضل النتائج أو تعظيم الكميات المحصل عليها من خلال الكميات المتاحة من الموارد المستهلكة بهدف إنتاج معين .[4]
2. **الفعالية:** تعرف بأنها " درجة تحقيق المنظمة لأهدافها أو لغرضها"،[5] و تعرف أيضا بأنها :"عملية تحقيق الأهداف الرسمية المحددة للمنظمة".[6]

---

[1] إلهام التجاني، محمد فوزي شعوبي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث إقتصادية، ص:19.

[2] عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001، ص:86.

[3] الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 7، 2003، ص:218.

[4] Mathé jean- Charls et Malo jean buis, l'essentiel du contrôle de gestion, 2eme édition, édition d'organisation, paris,2000, p:106.

[5] سعد العنزي واخرون، فاعلية المنظمة في فلسفة أبرز منظري الفكر الإداري، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجل د15، العدد 53،2009 ص:22.

[6] عبد الطيف مصباح، محمد عائض، دورة الإدارة في نجاح البنوك الإسلامية اليمنية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، العدد 31 ،2010 ص:73.

3. **الجودة :** تعرف على أنها مجموعة من الخصائص يتمتع بها المنتوج أو الخدمة و التي تنتج القدرة لإشباع الحاجات .[1]

الفرع الثالث: أنـواع الأداء

إن تحديد نوع الأداء يختلف من باحث الى أخر وفقا لمعايير معينة، من أهمها نجد:

1.حسب معيار المصدر

ينقسم بشكل عام الى ما يلي:

- **الأداء الداخلي:** يتضمن مجموعة من الأداءات الجزئية وتتمثل في ثلاثة أجزاء كما يلي:
  - ✓ **الأداء البشري :** يقصد بها قيام الفرد بالأنشطة و المهام المختلفة التي يتكون منه عمله ،[2] ويعتبر الأداء البشري ميزة تنافسية ، فالمؤسسة بحاجة الى توفر موارد بشرية ذات نوعية جيدة .[3]
  - ✓ **الأداء التقني**: وينتج بفعل الإستغلال الجيد من طرف المؤسسة لاستثمارات بفعالية.[4]
  - ✓ **الأداء المالي:** يتحدد من خلال الإستغلال السليم و العقلاني للاعتمادات الممنوحة .[5]
- **الأداء الخارجي:** يعرف بأنه الأداء الناتج عن مجموعة التطورات و التغيرات الخارجية الناتجة عن المحيط، و يتحقق هذا من خلال استجابة المؤسسة لهذه التطورات الخارجية و قدرتها على سبقها .[6]

حسب معيار الشمولية

ينقسم الى نوعين:

- **الأداء الكلي:** يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأقل التكاليف، و لتحقيق هذه الأهداف يستلزم اتحاد جميع المصالح الفرعية للمؤسسة .[7]
- **الأداء الجزئي:** ويكون على احدى الأنظمة الفرعية من المنطقة و في معظم الأحيان يكون احدى وظائفها التنظيمية .[8]

---

[1] مؤيد عبد الحسين الفضل، يوسف حجيم الطائي، إدارة الجودة الشاملة من المستهلك الى المستهلك، دار الوراق لنشر، الطبعة الأولى، الأردن ،2004، ص:23.

[2] أحمد صقر عاشور، إدارة القوى العاملة، بيروت، دار النهضة العربية، 1983، ص:50.

[3] جمال الدين محمد المرسي، الاستراتيجية للموارد البشرية: مدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،2003، الجزائر، ص:23.

[4] أحمد زرنوح، الأداء في المنظمة، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 1، العدد 03 ،2017، ص:32.

[5] عبد الوحيد صرار، الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي، المؤتمر الدولي حول الأداء المميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة ،2005، الجزائر، ص:136-141.

[6] نوال شافي، تحفيز العمال ودوره في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2004-2005، الجزائر، ص:52.

[7] عادل عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (قياس وتقييم)، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2003 -2004، الجزائر، ص:3.

[8] أحمد زرنوح، مرجع سابق ذكره، ص:34.

حسب المعيار الوظيفي

- **أداء الوظيفة المالية:** يتمثل في ضمان السير الجيد و العقلاني للاعتمادات المتاحة ، و يتمثل أدائها في مدى صحة و شرعية العمليات التي تقوم بها .[1]
- **أداء وظائف الإنتاج:** يتحقق أداء وظيفة الإنتاج عندما تكون للمؤسسة القدرة على تحقيق معدلات عالية للإنتاجية مع الأخذ بعين الإعتبار الجودة في ظل الإمكانيات المتوفرة ،إن حجم و جودة السلعة أو الخدمة تشير الى مدى مستوى أداء المؤسسة العمومية .[2]
- **أداء وظيفة التسويق:** يتجسد في قدرة هذه الوظيفة على تحقيق أهدافها المطلوبة بأدنى تكلفة ممكنة و تقييم أداء هذه الوظيفة يكون من خلال مؤشرات معينة كحصة السوق .[3]
- **أداء الموارد البشرية:** إن تحسين قدرة و كفاءة الموارد البشرية يتمتع بأهمية كبيرة في تحسين مردودية المؤسسة ن ويتجسد أداء وظيفة الموارد البشرية في العمل الذي يقدمه جميع من يعمل على مستوى المؤسسة،[4] و يتم قياس أداء الأفراد من خلال عدة معايير نذكر منها :
  - ✓ حجم الإنتاج ونوعية؛
  - ✓ -الخدمات المقدمة للزبائن؛
  - ✓ -الانضباط في العمل؛
  - ✓ معالجة مشاكل الزبائن؛
  - ✓ التعاون بين العمال .[5]

المطلب الثاني: تقييم الأداء البنكي

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء

"تقييم الأداء يمثل تحديد و تعريف الكيفية التي يتم من خلالها الأداء، كما أنه يمثل عمل خطة لتحسين و تطوير هذا الأداء ، و عندما يطبق تقييم الأداء بصورة جيدة و صحيحة، فإنه لا يوضح مستوى الأداء الحالي فقط، و إنما يكون له انعكاسات إيجابية على الأداء المستقبليالمتوقع".[6]

"هو عملية مقارنة بين الواقع فعلي (أداء محقق)، وبين معايير ومقاييس ومعدلات ومؤشرات مستهدفة (أداء مستهدف) بغرض التأكد من أن ما تم تنفيذه قد تم وفقا لما هو مستهدف".[7]

---

[1] عبد الوحيد صرار، مرجع سابق ذكره، ص:136.
[2] أحمد زرنوح، مرجع سابق ذكره، ص:35.
[3] زاهية لعرف، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، 2019-2020، ص:31.
[4] أحمد زرنوح، مرجع سبق ذكره، ص:35.
[5] أحمد زرنوح، مرجع سبق ذكره، ص:35-36.
[6] الهيتي، خالد عبد الرحيم، إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي)، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2000، ص:180.
[7] محمد كمال مصطفى، تحليل وتقييم الأداء البشري، مركز الخبرات المهنية- بميك للنشر،2014، ص:21.

ونستنتج مما سبق أن عملية تقييم الأداء هي عملية رقابية يتم من خلالها الكشف عن نقاط القوة والضعف، من أجل الاستفادة من نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء

تتمثل أهمية تقييم الأداء فيما يلي:[1]

1. يساهم تقييم الأداء في توفير المعلومات التي تحتاجها مختلف مستويات الإدارة؛
2. يساعد تقييم الأداء في ترشيد إنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنظمة للموارد المتاحة؛
3. يساعد في اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لإتخاذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها؛
4. يؤدي إلى التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المنظمة في الإنتاج والتسويق والتمويل
5. يساهم تقييم الأداء في تحقيق المتابعة للأهداف الموضوعة بالموازنة التخطيطية عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بالتقديرات الموضوعة.

بإضافة الى :[2]

6. يعتبر تقييم الأداء أهم ركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة.
7. يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها.
8. يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة التي يعمل فيها ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك.
9. يعتبر تقييم الأداء وسيلة مهمة في تحسين مردودية المؤسسات الاقتصادية.
10. معرفة مدى سلامة السياسات الإسترتيجيات خلال السنة المالية.

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء

تتمثل أهداف تقييم الأداء فيما يلي:[3]

1. تقييم مدى تحمل المسؤولين للمسؤوليات المحولة لهم؛
2. تشخيص المجالات التي تكون بحاجة الى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها؛
3. التأكد من أن المسؤولين يتحفزون نحو تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل؛

---

[1] علي منصور محمد سفاع، تقييم الأداء باستخدام نموذج كامل دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007 , مجلة العلوم الاقتصادية جامعة عدن اليمن العدد الثاني ديسمبر 2008 , ص 08-09.)

[2] شيبي عبد الرحيم بن بوزيان جازية تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر , 24-25 أفريل 2006، ص:04.

[3] العونية بلهاشمي، تقييم أداء البنوك التجارية بإستخدام نموذج التقييم المصرفي: CAMELS – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة، 2015-2016، ص:5.

4. التمكين من اجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المؤسسة لتحديد المجالات التي يجب أن تجري فيها التحسينات؛
5. التأكد من أن الإنجاز الفعلي قد تم بكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.

المطلب الثالث: مجالات وعناصر تقييم الأداء ومراحله

الفرع الأول: مجالات تقييم الأداء

تتضمن عملية تقييم الأداء ثلاثة مجالات رئيسة موضحة كالتالي :[1]

1. **المجال الأول:** ويتمثل في التحقق من تنفيذ الأهداف، ويعني ذلك التأكد من تنفيذ البنك لأهدافه الرقمية والقياسية التي شملتها الموازنة التخطيطية في الوقت المحدد لها؛
2. **المجال الثاني:** الرقابة على الكفاءة ويتم من خلاله التأكد من تحقيق البنك لأهدافه والقيام بمختلف نشاطاته بمستوى عالي من الكفاءة، لاستغلال الموارد المتاحة أفضل إستغلال ممكن، والتحقق من أن يكون أداء البنك مترابط ومتوازن مع وحدات الجهاز البنكي الأخرى؛
3. **المجال الثالث:** تقييم النتائج ويعني تبين حقيقة التطورات والاتجاهات التي تنتج عن أداء البنك بإضافة عن كشف نقاط الضعف وانحرافات وتخليلها ومعرفة أسبابها وتحديد المسؤوليات على مستوى الإدارة من أجل أن تصبح اتجاهات ومسارات الأداء مستقبلا ورفع الكفاءة في إطار الخطط التي تهدف الى تحقيق درجة عالية من الكفاءة.

[1] صلاح حسن، تحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، القاهرة،2010، 357.

الفرع الثاني: عناصر لتقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بجملة من العناصر الأساسية موضحة في الجدول التالي:

الجدول 2: العناصر الأساسية لتقييم الأداء

عنصر تقييم الأداء الاقتصادي	يشمل هذا العنصر الإستغلال الكلي للموارد بأدنى تكلفة ممكنة مع مراعاة عنصر الجودة و النوعية المناسبة وفق الهدف المسطر من قبله.
عنصر تقييم الكفاءة	يعرف بأنه معدل قياس للمخرجات(السلع و الخدمات) التي تتولد من خلال العمليات التشغيلية لنشاط أو البرنامج المنسوب الى تكلفة النشاط أو تكلفة البرنامج.
عنصر إجراءات التقييم	يتم بناءا على إجراءات محددة في تنفيذ هذه العملية و تعتبر مقابلة التقييم منة أهم الإجراءات، حيث تتم بإجراء مقابلة مع العمال لتزويدهم بالمعلومات اللازمة بغية تحسين أداء العمال في المستقبل .
عنصر الفعالية	الهدف من تقييم الفعالية هو الربط بين المنتج و أهداف.
عنصر فترة و وقت التقييم	من الصعب تحديد فترة وقت التقييم بالنسبة للعمال لكن يمكن الاستناد على أداء المستشارين في مجال إدارة الأفراد، و ذلك من خلال تزويد الأفراد بالملاحظات و التعليقات حول نتائج التقييم و كشف نقاط الضعف لديهم ، ثم يتم توجيهم من طرف الإدارة بهدف زيادة كفاءة و فعالية أداء الأفراد.
عنصر تقييم البيئة	يهتم عنصر تقييم البيئة بالحفاظ على البيئة من خلال تقييم مدى تحقيق المصرف للمنافع التي تحيط به و أيضا درجة معوقات و الأسباب المحتملة التي تؤدي الى التأثير على البيئة.

المصدر: محمد البشير عمر، أحمد نصير، تقييم أداء البنوك باستخدام نموذجCAMELS،مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 2، 2017، ص:31-32.

الفرع الثالث: مراحل تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل التالية :[1]

1. **جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:** يتم في هذه المرحلة جمع البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات المطلوبة من أجل حساب النسب، والمعايير المطلوبة، ويتم عادة جمع هذه المعلومات لتقييم سنة محددة بإضافة الى معلومات السنوات الماضية وبيانات المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع أو خارج نشاط نظرا لأهميتها، بهدف الوصول من درجة من الدقة وصلاحية المعايير والمؤشرات والنسب المطلوبة والنسب المطلوبة من أجل تقييم الأداء؛
2. **إجراء عملية التقييم:** تتم عملية التقييم بواسطة النسب والمعايير والمؤشرات التي تتناسب النشاط التي تمارسه المنشأة، وتشمل عملية التقييم جميع أنشطة المنشأة؛
3. **اتخاذ القرار المناسب عن النتائج:** لأن نشاط الوحدة التي تنفيذه كان ضمن الأهداف المسطرة، وأن الانحرافات التي حدثت في النشاط قد حصرت جميعها، وتم كشف أسباب حدوثها، وقد تم اتخاذ الحلول المناسبة لمعالجة هذه الانحرافات، والخطط قد وضعت من أجل سير نشاط الوحدة نحو الأحسن مستقبلا؛
4. **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** وحصلت في الخطة الإنتاجية وتقرير نظام الحوافز من خلال نتائج التقييم، منح الجهات المعنية بالمعلومات والبيانات التي تنتج بناء على عملية التقييم بغرض الإستفادة منها في التخطيط المستقبلي ورفع درجة فعالية الرقابة والمتابعة.

[1] روقيةبلقصور، حنان العمراوي، تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج:CAMELSدراسة قياسية على المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2016، المجلد 05، العدد 1، الجزائر، ص:41-42.

المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء البنكي

سنتناول في هذا المبحث أهم نماذج التقييم البنكي، حيث سنقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب كما يلي:

- المطلب الأول: التحليل المالي
- المطلب الثاني: نموذج العائد على الملكية ونموذج القيمة المضافة
- المطلب الثالث: المقارنة المرجعية وقياس الضغط

المطلب الأول: التحليل المالي

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

" تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة بإستعمال وسائل تختلف بإختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل. [1]

ويعرف أيضا أنه : "هو مجموع الأساليب و الطرق الرياضية و الإحصائية و الفنية التي يقوم بها المحلل المالي للبيانات و التقارير و الكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات و المنظمات في الماضي و الحاضر و توقع ما سيكون عليه في المستقبل " .[2]

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي

1. **التحليل الرأسي:** يتم من خلال المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية الواحدة ، و تكون هذه المقارنة في شكل نسب مئوية ، كأن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية الى إجمالي الأصول في نفس الميزانية .[3]
2. **التحليل الأفقي:** يكون هذا الأسلوب بإعتماد على تحليل القوائم المالية على مدى فترات متعددة، حيث تكون فترة واحدة هي سنة الأساس، بهدف تحديد أوجه الضعف و القوة الموجودة في القوائم المالية وتبين أسبابها، من وضع الحلول اللازمة و إتخاذ القرارات المناسبة.[4]

الفرع الثالث: نسب التحليل المالي

1. **نسب السيولة**
2. هي النسب التي تقيس مدى إمكانية البنوك التجارية على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل من أجل مواجهة المسحوبات من الزبائن التي تأتي بشكل مفاجئ،[1] نذكر منها:[2]

---

[1] اسيا قاسمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقييم القروض في البنوك، رسالة ماجيستر في علوم التسيير غير منشورة، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص:68.

[2] عزمي وصفي عوض، تقييم أداء المصارف التجارية الفلسطينية مقارنة مع أداء المصارف التجارية الوافدة باستخدام البيانات المالية ومؤشرات الحصص السوقية (دراسة بنك فلسطين والبنك العربي)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص: 21.

[3] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان الأساليب والأدوات والاستخدامات، طبعة 2، دار وائل،2006، ص:25.

[4] صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص:251.

نسبة الأصول السائلة بالنسبة الى إجمالي الأصول = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$ ؛

المعدل النقدي = $\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}}$.

3. نسب ملأة رأس المال

يبين تقييم الملأة الإئتمانية مدى صلابة المركز المالي للبنك وبعث الثقة للمتعاملين مع البنك،[3] و نسب قياس ملأة رأس المال عديدة نذكر منها ما يلي:[4]

معدل مقدرة البنك على رد الودائع = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$ ؛

معدل حق الملكية للأصول الخطرة = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة}}$.

4. نسب التوظيف

تستهدف هذه المؤشرات مدى قدرة البنك على استخدام ما لديه من موارد و أموال في أشكال التوظيف المختلفة،[5] و نذكر منها ما يلي:[6]

علاقة القروض و السلفيات بالودائع = $\frac{\text{القروض و السلفيات}}{\text{الودائع}}$ ؛

علاقة الإستثمار بالنسبة للودائع = $\frac{\text{الإستثمارات}}{\text{الودائع}}$.

المطلب الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية ونموذج القيمة المضافة

الفرع الأول: نموذج العائد على حقوق الملكية

لقد تم سنة 1972 في الولايات المتحدة الأمريكية إستخدام نموذج العائد على الملكية كنموذج لتقييم الأداء في البنوك باستعمال مجموعة من النسب تشمل مخاطرالإئتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال، مخاطر السيولة، [7]" و يمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد و الربحية(المجموعة الأولى)، و مجموعة تتعلق بالمخاطر المختارة (المجموعة الثانية)".[1]

---

[1] اسبة كرومي، تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية: دراسة تطبيقية خلال الفترة (2005-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، جوان 2016، ص:136.

[2] نفس المرجع السابق، ص:136.

[3] اسبة كرومي، مرجع سبق ذكره، ص:136.

[4] نفس المرجع السابق، ص:136.

[5] نفس المرجع السابق، ص:136.

[6] عبد الخفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص:51.

[7] سماح راشدي، الية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص:95.

1. المجموعة الأولى

الجدول 3: مؤشرات العائد عل الملكية (المجموعة الأولى)

النسبة	العلاقة	دلالة المؤشر
العائد على حقوق الملكية	الدخل الصافي / إجمالي حقوق الملكية	يبين مؤشر العائد على حقوق الملكية العائد البنك عند استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية
العائد على الأصول	الدخل الصافي / إجمالي الأصول	يدل على قيمة صافي الدخل من خلال استثمار الأصول
الرافعة المالية	إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية	يعبر عن قياس الربح و المخاطرة و كذلك المقارنة بين الأصول و حقوق الملكية
هامش الربح	الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات	يوضح هذا المؤشر صافي الدخل التي يتم الحصول علية من خلال استثمار وحدة واحة من الإيرادات بإضافة الى مدى تحكم البنك في التدفقات و تخفيض الضرائب
منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	تدل على إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول

المصدر: عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الأردن، 1993، ص:274.

[1] نفس المرجع السابق، ص:95.

2. المجموعة الثانية

الجدول 4: مؤشرات العائد عل الملكية (المجموعة الثانية)

المخاطر	العلاقة	دلالة المخاطر
مخاطر الإئتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض	المخاطر التي تنتج عند فقدان كل أو جزء من الفوائد أو أصل الدين أو الإثنين معا.
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول	يدل على نسبة السيولة المطلوبة لمواجهة المسحوبات من الودائع و الزيادة في القروض.
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول	يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة.
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة / الأصول الخطرة	تعبر عن الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين و المودعين أو درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات مخاطر.
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال	تدل على كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك.

المصدر سماح راشدي مرجع سبق ذكره، ص:97.

الفرع الثاني: نموذج القيمة المضافة EVA

إن التطور الذي تطرأ في القطاع المصرفي ،أدى الى عدم تلبية نموذج العائد على حقوق الملكية لتقييم أداء للعديد من البنوك ، و على إثر ذلك تم اعتماد نموذج جديد و الذي يتمثل في نموذج القيمة المضافة ، حيث يعبر هذا الأخير ما إذا كان الدخل الصافي يفوق تكلفة رأس المال[1] ، ويعرف بالعلاقة المعادلة التالية :[2]**القيمة الاقتصادية المضافة=الربحالصافي بعد الضريبة – رأس مال×تكلفة**

المطلب الثالث: المقارنة المرجعية وقياس الضغط

الفرع الأول: نموذج إختبارات قياس الضغط:

1. مفهوم إختبارات الضغط

" يقصد بإختبارات الضغط استخدام البنك تقنيات مختلفة لتقييم قدرته لمواجهة الإنكشافات في ظل الأوضاع و ظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر هذه الإنكشافات على مجموعة من المؤشرات المالية للبنك ، و بصفة خاصة على كفاية رأس المال و على الربحية " .[3]

و بعبارة أخرى : " هي مدى قدرة البنوك على تحمل للصدمات غير متوقعة و مدى جاهزيتها لامتصاص الخسائر التي قد تمس محفظة أصولها خاصة بالنسبة للبنوك التي تستعمل نماذجها الداخلية لقياس المخاطر السوقية " .[4]

[1] سماح رشدي، مرجع سبق ذكره، ص:97.
[2] نفس المرجع السابق، ص: 97.
[3] اختبارات الضغط اضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد 5، ديسمبر 2010، ص:2.
[4] ريمة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2011-2012، ص:147-148.

2. أنواع إختبارت الضغط

فيما يخص أنواع إختبارات الضغط البنكية، فيمكن تصنيفها وفق ثلاثة معايير أساسية، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 5: أنواع إختبارات الضغط البنكية

المعيار	أنواع إختبارات الضغط البنكية
حسب المجال	✓ إختبارت الضغط الكلية: تهتم بتقييم الاستقرار المالي للنظام كليا، من خلال الإعتماد على مجموعة من الأساليب وطرق للإحاطة بخطر العدوى المالية؛ ✓ إختبارات الضغط الجزئية : تهدف الى التعرف على مصادر الضعف و عدم الاستقرار المالي الذي يشكل خطرا على البنوك بشكل منفرد ، وقد إستخدمت في التسعينات لقياس درجة مقاومة محافظة المالية للصدمات الخارجية من طرف المصارف العالمية.
حسب الإتجاه	✓ المقارنة التنازلية: تعرف بإختبارات من الأعلى الى الأسفل، و يتم تطبقها من طرف السلطات الإشرافية على الميزانية الإجمالية للقطاع المصرفي من خلال إستخدام نماذج خاصة بها لدراسة نتائج التي تتولد من المتغيرات الاقتصادية الكلية عن النظام المصرفي، و يتم تدفق المعلومات من السلطة الإشرافية الى البنوك؛ ✓ المقارنة التصاعدية : تهتم بإختبارت من الأسفل الى الأعلى وتطبقها البنوك التجارية على ميزانياتها العمومية بشكل فردي ، ويتم ذلك من خلال نماذج داخلية خاصة بالبنك حسب سيناريوهات تحددها السلطة الرقابية و بعد ذلك يتم تجميع المعلومات ، ويكون التدفق المعلومات من البنوك الى السلطة الرقابية
حسب عوامل الخطر	✓ تحليل السيناريو: بشمل دراسة تأثير تغير مجموعة من عوامل الخطر تتمثل في سيناريوهات غير عادية لكن معقولة على محفظة البنك؛ ✓ تحليل الحساسية : يتم من خلاله دراسات الصدمات التي يكون سببها إحدى عوامل الخطر على محفظة البنك ، مثل التغير في سعر الفائدة أو تقلبات التي تحث على مستوى أسعار الأسهم .

المصدر: فاروق فخاري واخرون، تحليل إختبارت الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن الخسائر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية، المجلد 04، العدد 01 ،2020، ص: 225.

الفرع الثاني: المقارنة المرجعية (المقياس المرجعي أو المقارن)

" عملية تحالف ما بين أطراف معينة لغرض المشاركة في المعلومات حول العمليات و المقاييس التي تعقد على الإبداع في الممارسات و تحسن الأداء " .[1]

و تعرف كذلك بأنها : " أداة منظمة تسمح لشركة بتحديد أدائها من العمليات و النشاطات التنظيمية مثل أفضل الممارسات ، نماذج القياس المقارن و تكون مفيدة في تحديد كيف أن وحدة العمل ، القسم أو الشركة تؤدي عملها مقارنة بالمنظمات المماثلة الأخرى" .[2]

الفرع الثالث: مراحل المقارنة المرجعية في تقييم الأداء:

تمر عملية تقييم الأداء بإستخدام المقارنة المرجعية بمراحل التالية :[3]

1. مرحلة التخطيط

والتي يتم فيها:

- تحديد ما هو مطلوب قياسه؛
- تحديد المصارف التي يتم المقارنة بها؛
- إقرار طريقة جمع البيانات؛

2. مرحلة التخطيط

تشمل هذه المرحلة ما يلي:

- إقرار فجوة الأداء الحالية؛
- تحديد مستوى الأداء المستقبلي للمشروع؛

3. مرحلة التكامل

يتم فيها ما يلي:

- إيصال نتائج المقارنة واستعمال الموافقات؛
- توضيح الأهداف الوظيفية؛

[1] خالد محمد بني حمدان، وائل صبحي إدريس، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجية، الأردن، 2007، ص:426.

[2] نور ثابت محمد كاظم، مجلة الأخبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 10، المجلد 5، جامعة سامراء العراق، 2013، ص417.

[3] ثامر البكري، قضايا معاصرة في التسويق، دار حامد للنشر، الأردن،2014، ص:361.

4. مرحلة التنفيذ

يتم في مرحلة التنفيذ:

- تطوير خطة التنفيذ؛
- تنفيذ الإجراءات المحددة ومراقبة التقدم الحاصل؛
- إعادة قياس قواعد المقارنة.

الشكل 1:المراحل التي تمر بها عملية المقارنة المرجعية

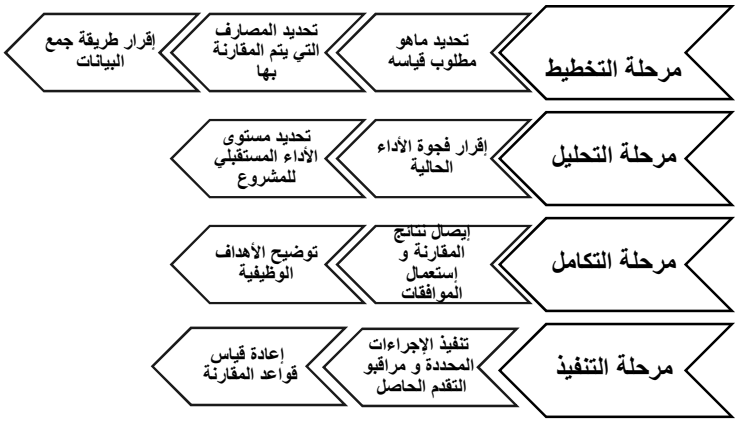

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

خلاصة

تضمن هذا الفصل تحديد الإطار العام للبنوك التجارية وتقييم الأداء البنكي، بإضافة الى أهم نماذج وأساليب تقييم الأداء البنكي، واستنتجنا من خلال هذا الفصل ما يلي:

- إن البنوك التجارية تلعب دور الوسيط المالي، حيث أن تتمثل وظفتها الرئيسية في تلقي الودائع وتقديم القروض، وتتعرض البنوك التجارية للعديدة من المخاطر، مما يتطلب قيام البنك برقابة الداخلية فعالة؛
- إن قيام إدارة البنك بتقييم أدائه، يسمح لها بمعرفة الانحرافات والاختلالات الموجودة وتحديد أسبابها من أجل معالجتها، ووضع الخطط المناسبة لتحسين مستوى الأداء البنكي؛
- تتطلب عملية تقييم الأداء إستخدام أساليب ونماذج، حيث يعتبر التحليل المالي من أبرز الأساليب التقليدية لتقييم الأداء، الا أن تطور القطاع المصرفي ونشاط البنوك التجارية أدى الى ظهور العديد من النماذج والأساليب، نجد من أهمها نموذج العائد على الملكية، نموذج القيمة المضافة، اختبارات الضغط، المقارنة المرجعية، فهذه الأساليب الحديثة تتماشى مع المتطلبات الحالية للبنوك التجارية.

الفصل الثاني : نظام التقييم المصرفي CAMELS

تمهيد

يتعرض أي بنك تجاري للعديد من الأزمات والإضرابات التي قد تؤدي الى انهياراه، مما أوجد الحاجة الى ظهور نماذج ونظم رقابية يتم الإعتماد عليها لقياس وتقييم سلامة الأوضاع المالية للبنوك وبيان المخاطر التي تمس القطاع المصرفي قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أوضاع البنوك، ونجد من بين نظام التقييم المصرفي نظام CAMELS والذي يعتبر من الأنظمة التي تستخدم للإنذار المبكر بالفشل أو الانهيار المصرفي، وذلك من خلال لجملة من المعايير والمؤشرات.

وللإلمام بنظام التقييم ال مصرفي CAMELS سنقوم بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقييم المصرفي CAMELS
- المبحث الثاني: كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة حسب نظامCAMELS
- المبحث الثالث: الربحية ودرجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق حسب نظامCAMELS

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقييم المصرفي CAMELS

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى الإطار المفاهيمي لنظام التقسيم المصرفي CAMELS

لذلك سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب كالاتي:

- المطلب الأول: نشأة وتطور نظام ومفهومه
- المطلب الثاني: أهمية ومميزات نظامCAMELS وانتقاداته
- المطلب الثالث: كيفية استخدام نظام CAMELS

المطلب الأول: نشأة وتطور نظام ومفهومه

الفرع الأول: نشأة نظام CAMELS:

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 انهيارات مصرفية حيث افلس4000 بنك محلي، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية الى أن تكون من بين الأوائل الدول التي لجأت الى استخدام معايير الإنذار المبكر ، بإضافة الى أن إفلاس عدد كبير من البنوك يعتبر كذلك احد الدوافع التي أدت الى تأسيس مؤسسة ضمان الودائع المصرفية ، حيث أنه تعرض كل النظام المصرفي لخسارة ثقة المتعاملين معه و لجوء الجمهور الى سحب ودائعهم من البنوك ، و قد تكرر هذا السيناريو سنة 1988 ، حيث نتج عن ذلك فشل 221 مصرفا.[1]

لقد عرفت سنة 1979 بداية استخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ظل البنك الإحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف البنوك و منح النتائج التصنيف للبنوك مع عدم نشرها للجمهور ، الى ان استطعت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالإنهيار المصرفي قبل حدوثه ، مما أدى الى انخفاض عدد الى 3 عام 1998 و قد شاهد البنوك التي تم تصنيفها وفق معيار CAMELS تحسنا في الأداء في الربع الأول من سنة 1998 مقارنة مع سنة 1988 .[2]

لقد توصل المحللين الإقتصادين بنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي الى نتيجة مفادها أن النتائج التي تم التحصل عليها من خلال استخدام معيار و التي بينت نقاط الخلل بالبنوك و مدى تحديد سلامتها البنكية كانت فعالة أكثر من النتائج المتحصل عليها بفعل استخدام التحليل الإحصائي التقليدي ، بإضافة الى أن دراسات توصلت أن معيار له قدرة على تحديد درجة المخاطر بالبنك قبل معرفتها بواسطة الية السوق و الأسعار بعدة شهور ، مما أدى الى مطالبة البعض من الباحثين و المحللين بضرورة نشر النتائج للجمهور بهدف تمكين الجمهور من معرفة الحقائق من أجل إتخاذ القرار على بينة من الأمر مادام أن ان نشر نتائج التحليل على يؤثر سلبا على سلامة النظام المصرفي ، إلا أنه يوجد البعض من

[1] يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، جامعة الأغواط مجلة الباحث العدد 10 ،2012، ص :207.

[2] نفس المرجع السابق.

لهم رأي مختلف و فهناك من يعارض نشر تحليل معيار للجمهور ، لأنهم يرون أن نتائج تحليل نظام CAMELS نتائج سرية و لذلك فأنها تقتصر على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور .[1]

الفرع الثاني: تطور معيار CAMELS:

لقد مر معيار CAMELS بمراحل مختلفة وأصبح له نماذج مختلفة تستخدم في حالات مختلفة من أهمها نذكر ما يلي:

1. **معيار CAEL:** كانت مؤسسة التطوير الإستثمار الفدرالي هي أول من قامت بإستخدام هذا المعيار سنة 1980 لتقديم تصنيف إشرافي ربع سنوي و في سنة 1999 تم تعميمه حيث أنه يعتمد على أربعة عناصر هي كفاية رأس المال ، جودة الأصول،الربحية و السيولة .[2]
2. **معيارCAMEL:** لقد تطور نظام CAMEL من خلال إضافة بعض التعديلات عليه ليصبح أكثر كفاءة من أجل استخدامه من طرف الجهة الرقابية للبنك المركزي، بغرض مساعدة البنوك التجارية لتقييم و تصنيف السنوي لفروعها و قياس مدى كفاءة أداء الفروع الداخلية ، و يتضمن معيار CAMEL خمسة عناصر و هي ملأة رأس المال ، جودة الأصول ، الإدارة ،ربحية و السيولة.[3]
3. **معيارCAMELS:** تم في 1996 إعادة النظر في نموذج CAMEL و عرف معيارCAMEL عام 1997 زيادة عنصر سادس الذي يتعلق بقياس السوق من أجل معرفة حساسية البنوك اتجاه عوامل السوق يرمز له بحرف "S" ،مما أدى الى وجود نموذج جديد لنظام ليصبح يعرف بنظام CAMELS الذي يعتمد على 6 عناصر ،[4] موضحة في الشكل الاتي:

[1] العونية بلهاشمي، تقييم أداء البنوك التجارية بإستخدام نموذج التقييم المصرفي – CAMELS :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة، 2015-2016، ص:39.

[2] عبد الله كمال بن مسعود، دور استخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012 الى 2018، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية ،2021-2022، ص:27.

[3] نفس المرجع السابق، ص :27-28.

[4] نفس المرجع السابق، ص:28.

الشكل 2:مقومات نظام التقييم المصرفي CAMELS

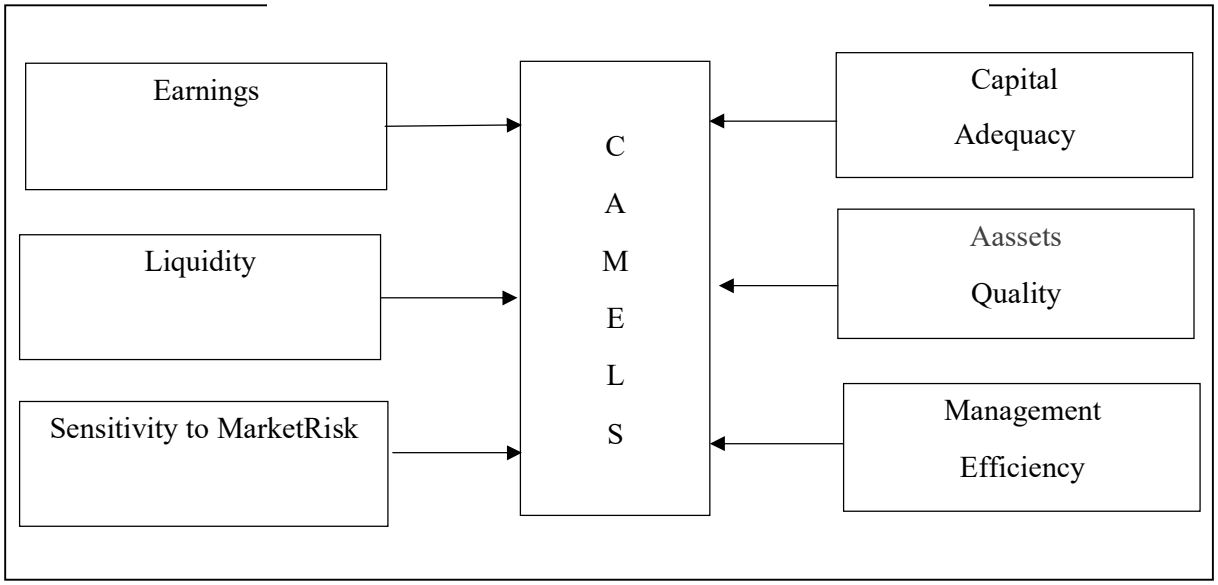

المصدر: عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:28.

يتضمن الجدول التالي ترجمة اختصارات مقومات نظام CAMELS:

الجدول 6: ترجمة إختصارات مقومات نظام CAMELS

Capital	C	رأس المال
Assets	A	الأصول
Management	M	الإدارة
Earnings	E	الربحية
Liquidity	L	السيولة
Sensivity to MarketRisk	S	الحساسية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الشكل رقم 01- 02.

4. معيار S-CAMELS

يعتبر معيار السلامة الشرعية SHARIAA COMPLIANT أبرز ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التجارية ، حيث يعد إضفاء المشروعية على جميع التعاملات التي تشمل الموارد أو الإستخدامات و الذي يعتبر أهم هدف تسعى اليه تحقيقات المصارف الإسلامية بإضافة الى أن المتعاملين

مع المصرف الإسلامي يعطون مكانة كبيرة لهذا المعيار و بالتالي يصبح النظام معرف ب:-S CAMELS.[1]

الشكل 3 : معيار S-CAMELS

المصدر: شوقي بورقبة، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ARFBC، الجزائر، 2011، ص:153.

5. **معيارG-CAMELS:** يتمثل في تطوير لنظام التقييم المصرفيCAMELS ، مع مراعاة عوامل البيئة كعنصر منفصل عن النموذج الأول بغرض دراسة مدى تأثر البيئة بالصناعة المالية ، و ذلك من أجل تشجيع المصارف على تحمل المسؤولية الاجتماعية و العمل على تحقيق التنمية المستدامة ، حيث الهدف من إضافة عنصر لنموجCAMELS هو تعزيز محتوى الدراسات المتعلقة بالنموذج الأصلي مع التركيز على سياسة الإئتمان الأخضر ن حيث أن الصين من بين أوائل الدول التي اقترحت هذه الإضافة ، إلا أن معظم المصارف لم تصل لدرجة جيدة من الفهم العميق للسياسات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة و بالأخص التنمية البيئية [2]، و قد هذا ابتكار معيار إضافي لنموذج CAMES و المتمثل في :[3]

$$\text{Green Indicator Ratio} = \frac{\text{Green credit balance}}{\text{total loan amont}} .$$

[1] شوقي بورقبة، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ARFBC، الجزائر، 2011، ص:153.

[2] عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:28.

[3] نفس المرجع السابق، مرجع سبق ذكره، ص:29.

الشكل 4 : التطور التاريخي لنظام CAMELS

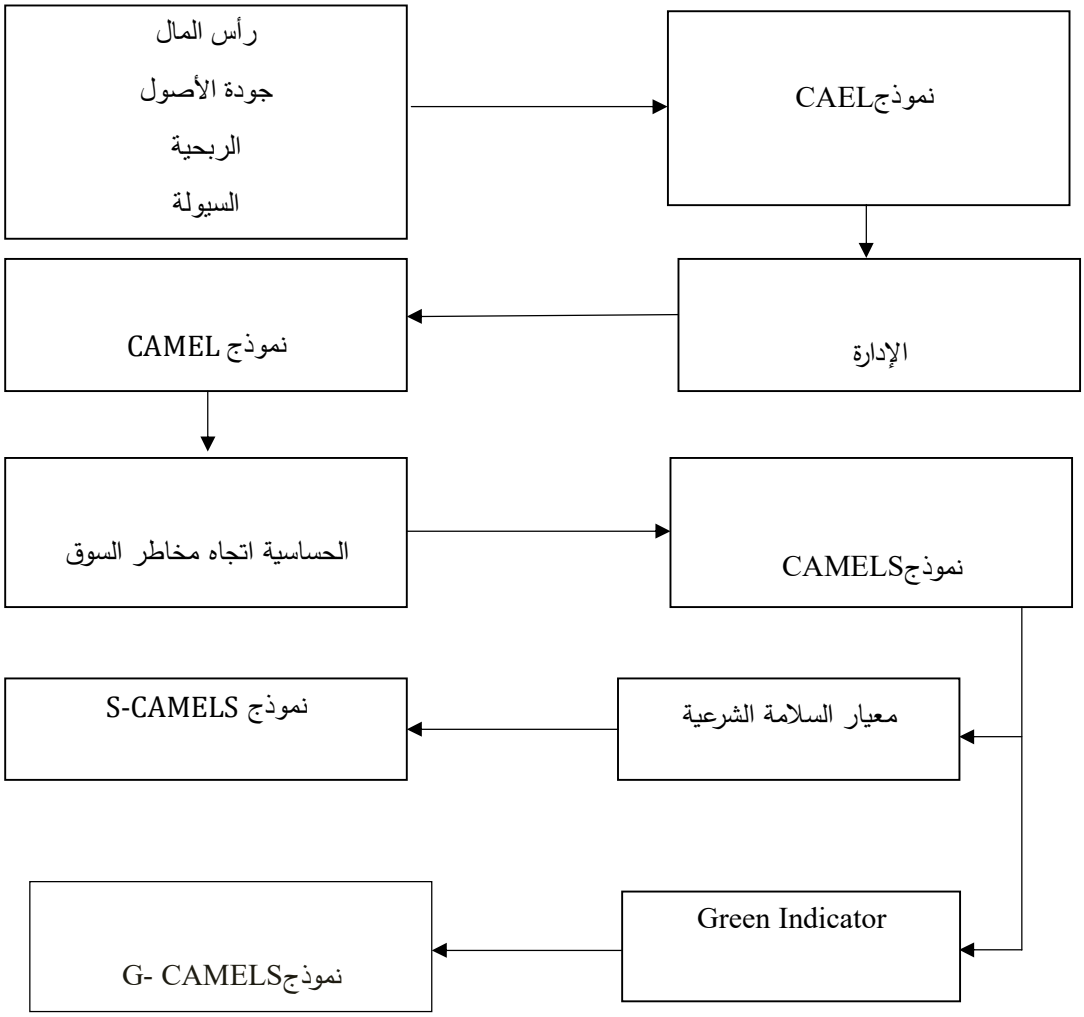

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على سبق.

الفرع الثالث: مفهوم نظام CAMELS

يعرف على انه:" يمثل نظامCAMELS مقياسا شاملا لوضع البنك بشكل كامل ، و بالتالي فان ترجعه مؤشر مهم لوضع غير سليم يعاني منه البنك، كما يستخدم لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية و التشغيلية و الإدارية للبنك و تتطلب بذل عناية رقابية خاصة و تحديد أولويات الرقابة اللازمة أو تدخل السلطات النقدية لمعالجة الأمر ".[1]

يعرف ايضا "هو عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموفق نظام التقييم المصرف المالي لأي بنك و درجة تصنيفه و هو يعتبر طريق الرقابة الميدانية و تعتمد عليه السلطات الرقابية في قرارتها ".[2]

و يعرف أيضا على النحو التالي :" تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه ، و تعتبر هذه الطريقة أح الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيارCAMELS و الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات " .[3]

المطلب الثاني: أهمية ومميزات نظام CAMELS وانتقاداته.

الفرع الأول: أهمية نظام CAMELS

تكمن أهمية نظام التقييم المصرفي CAMELS فيما يلي :[4]

1. يسمح نظام برقابة صحة الأداء والتعرف على نقاط الضعف وبالتالي مواجهتها في الوقت المناسب؛
2. يعتبر نظام مقياس فعال لكفاءة وأداء الفروع الداخلية للبنوك التجارية؛
3. يساهم في حماية النظام المصرفي من خلال إشراف البنوك المركزية على البنوك التجارية؛
4. تعتبر وسيلة للرقابة الميدانية والمباشرة؛
5. يسمح نظام للبنك المركزي بمعرفة مدى صحة الوضعية المالية للبنوك، بإعتباره وسيلة للرقابة الخارجية بأقل تكلفة وفي مدة قصيرة.

---

[1] عبد الله بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:25.

[2] محمد بن عمر، أحمد نصير، مرجع سبق ذكره، ص:34.

[3] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص:144.

[4] عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:31.

الفرع الثاني: مميزات نظامCAMELS

و تتمثل فيما يلي :[1]

1. تصنيف البنوك وفق معيار واحد؛
2. توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
3. تقليص وقت التفتيش بإعتماد على ستة بنود وعدم تضيع الجهود في تقسيم بنود غير ضرورية؛
4. يسمح بجعل التقارير حجما أصغر بسبب الإعتماد غالبية الأسلوب الرقمي مقارنة مع الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير؛
5. يساهم على تطبيق مبدا الشفافية وإفصاح وتوفير المعلومات للمتعاملين مع البنوك؛
6. يسعى الى تبين مخاطر إنتقال الأزمات والسعي لتدنية حدتها؛
7. الإعتماد على تصنيف كامل لكل النظام المصرفي على أساس منهج واحد؛
8. يكمن من خلال نظام إجراء مقارنة الأوضاع بين البلدان.

الفرع الثالث: انتقادات نظام CAMELS

رغم قدرة نظام CAMELS على إثبات فعالية في تحسن أداء البنوك إلا أنه تعرض لبعض الإنتقادات منها :[2]

1. يتضمن نظام تقييم البنوك لمجموعة متشابهة على أساس الموجودات، حيث يعتبر أن القيم المتوسطة للنسب المستخدمة تمثل مجموعة كاملة، إلا أن المتوسط غير ثابت في كل البنوك في المجموعة الواحدة ومنه لا يعطي الوضعية الحقيقة للمجموعة؛
2. يستند نظام على قياس الأداء بالإعتماد على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة، منه في حالة حصول تغيير هيكلي على أداء المجموعة أو على أداء النظام المصرفي، فإن من المعتاد لا تتغير معايير التقييم على أساس عند تحديد درجات التصنيف النهائي؛
3. الإعتماد على أوزان ثابتة لعناصره مع إهمال الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يؤدي الى تدنية كفاءته ودقته في التحليل والعمل بالنتائج التي تم الوصول إليها.

[1] العونية بلهاشمي، مرجع سابق ذكره، ص:45-46.

[2] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص:147.

المطلب الثالث:كيفية استخدام نظام CAMELS

يستخدم نظام التقييم المصرفي CAMELS لدعم الإجراءات الرقابية الفعالة، فمن خلاله تحدد نقاط القوة ونقاط الضعف للبنك أي يوصف الوضعية الحقيقة للبنك، وذلك يتم من خلال التصنيف النهائي الذي يكون نتيجة لتصنيف كل مكون من مكونات نظام CAMELS.

الفرع الأول: تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS

يتم تصنيف من التصنيف رقم 01 الى التصنيف رقم 05، حيث يعتبر التصنيف رقم 01 أحسن تصنيف والتصنيف رقم 05 أسوء تصنيف، كما هو موضح في الجدول الاتي:

الجدول 7: تصنيف البنوك وفقا لنظام التقييم المصرفي CAMELS

Rating Range	Rating Analysis	درجة التصنيف
1-1.4	Strong	قوي
1.5-2.4	Satisfactory	مرضي
2.5-3.4	Fair	معقول
3.5-4.4	Marginal	هامشي
4.5-5	Unsatisfactory	غير مرضي

Source: knalafalla Ahmed Mohamed Arbi, Predicting Banks Faillure : The Case of Banking Sector in Sudan for the Period(2002-2009), Journal of Business Studies Quarterly,Voulume 4, Number ,Sudan, 2013, p:165.

الفرع الثاني: الإجراءات الرقابية التي يجب إتخاذها بالاستناد على درجة التصنيف

الجدول 8:الإجراءات الرقابية التي يجب إتخاذها بالاستناد على درجة التصنيف

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الوقائي
1	الموقف سليم من النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3	يظهر عناصر الضعف و القوة	رقابة و متابعة مستمرة
4	خطر قد يؤدي الى الفشل	برامج إصلاح و متابعة ميدانية
5	خطير جدا	رقابة دائمة

المصدر: قوال زواوية إيمان، تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام معيارCAMELS، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص:137.

المبحث الثاني: كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة حسب نظام CAMELS

سنتطرق في هذا المبحث الى العناصر الثلاثة الأولى التي يتكون منها نظام CAMELS، والتي تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الأصول وكفاءة الجهاز الإداري، حيث سندرس كل عنصر من العناصر الثلاثة الأولى لنظام CAMELS دراسة مفصلة، لذا سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب كالاتي:

- المطلب الأول: كفاية رأس المال
- المطلب الثاني: جودة الأصول
- المطلب الثالث: كفاءة الإدارة

المطلب الأول: كفاية رأس المال

الفرع الأول: مفهوم رأس المال ومكوناته

1. **مفهوم راس المال:** يعرف رأس المال بأنه:" الفرق بين الأصول و الخصوم لأي منشأة ، و يعتبر حماية دائني أي مؤسسة في حالة عدم وجود مخصصات لمقابلة أي خسائر تحدث مستقبلا ، كما يعتبر خط الدفاع الأول لإمتصاص أية خسائر محتملة ."[1]
2. **مكونات رأس المال:** يتكون رأس المال حسب إتفاقية بازل الأول من شريحتين

- **الشريحة الأولى:** تسمى الشريحة الأولى برأس المال الأساسي الذي تكون من العناصر التالية:[2]

✓ حقوق المساهمين والتي تتضمن الأسهم العادية والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة وفقا لتخفيضات؛

✓ الإحتياطات العامة والقانونية؛

✓ الأرباح المحتجزة؛

ويتم إستبعاد العناصر التالية من رأس المال الأساسي:[3]

✓ الشهرة؛

✓ الإستثمارات في البنوك والمؤسسة التابعة غير المندمجة التي لا تظهر حساباتها الختامية ضمن المركز الرئيسي؛

---

[1] أحمد عبد الفتاح، مقررات لجنة بازل بخصوص كفاية رأس المال والإجراءات التنفيذية التي قام بها البنك الأردني لتنفيذ ذلك، اتحاد المصارف العربية، لبنان ،1993، ص:43.

[2] سماح رشدي، الية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر في التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص:118.

[3] خليل محمد حسن الشماع، تقرير لجنة بال فيما يتعلق بكفاية رأس المال (الملاءة المصرفية)، اتحاد المصارف العربية، لبنان،1990، ص:16.

- ✓ الإستثمارات المتداولة في رؤوس الأموال في البنوك الأخرى والمنشأت المالية.
- **الشريحة الثانية :** تسمى براس المال المساند أو التكميلي وتتكون الشريحة الثانية من المكونات التالية:[1]
- ✓ الإحتياطات غير معلنة؛
- ✓ إحتياطات إعادة التقييم؛
- ✓ المخصصات العامة للديون المتعثرة؛
- ✓ وأدوات رأسمالية أخرى؛
- ✓ القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل.
- ولقد حددت لجنة بازل قيود معنية على رأس المال المساند (التكميلي) والتي تتمثل فيما يلي:[2]
- ✓ ألا يتجوز إجمالي رأس المال التكميلي ض100% من راس المال الأساسي؛
- ✓ إخضاع إحتياطات إعادة التقييم الى خصم نسبة 55% من قيمتها؛
- ✓ أن يكون أقصى حد للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محدودة 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بالأوزان؛
- ✓ أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي.

الفرع الثاني: ملأة رأس المال وتطورها وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية

1. تعريف ملأة رأس المال

" يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر المصرف و المخاطر المحيطة بموجودات المصرف و تعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملأة المصرف ، حيث يمكن تعريف درجة ملأة البنك بأنها إحتمال إعسار البنك ، حيث كلما انخفضت إحتمال الإعسار ارتفعت درجة الملأة " .[3]

2. تطور كفاية رأس المال وفق لجنة بازل

- كفاية رأس الما وفقا لاتفاقية بازل الأولى سنة 1988:[4]

---

[1] سماح رشدي، مرجع سبق ذكره، ص:118.

[2] لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، علوم تجارية فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ،2011ص:55

[3] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص:147-148.

[4] عبد القادر بريش، أنيسة سدرة، فرص وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مقررات بازل-دراسة حالة البنوك الجزائرية-، المؤسسة،المجلد 06، العدد 06، الجزائر،2017، ص:14.

معيار كفاية رأس المال = $\frac{\text{رأس المال[الشريحة الأول +الشريحة الثانية]}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 8\ \%$

(معيار Cook)

- كفاية رأس المال وفق تعديلات لاتفاقية بازل الأول:[1]

كفاية رأس المال= $\frac{\text{رأس المال [الشريحة 1+الشريحة 2+الشريحة 3]}}{\text{الأوزان المرجحة بأوزان المخاطر +مقياس المخاطر السوقية *5.21\%}} \geq 8\%$

الشريحة 3 = الدين متأخر الرتبة قصير الأجل .[2]

- كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل الثانية:[3]

كفاية رأس المال = $\frac{\text{رأس المال الاجمالي[الشريحة 1+الشريحة 2+الشريحة 3]}}{\text{مخاطر الائتمانية+المخاطر السوقية+مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$

- كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل الثالثة:

ركزت اتفاقية بازل الثالثة على تعزيز رأس المال و السيولة ، حيث نصت على زيادة الأموال الخاصة و تحسين نوعيتها .[4]

3. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول

لقد قامت لجنة بازل في الاتفاقية الأولى بوضع أوزان ترجيحية من أجل حساب الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان و هي 0 % و10 %، 20% ،50 %، 100 %، و تحسب الأصول المرجحة بجمع الأصول داخل الميزانية المرجحة و الإلتزامات العرضية (تعهدات خارج الميزانية) .[5]

[1] يوسف بوعيشاوي، فطيمة عليش، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1،2،3، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 20، العدد1، الجزائر ،2019، ص:81.

[2] حياة النجار، مرجع سبق ذكره، ص:101.

[3] سمية أحمد ميلي، مرجع سبق ذكره، ص:32.

[4] يوسف بوعيشاوي، فطيمة عليش، مرجع سبق ذكره، ص89.

[5] عبد القادر بريش، مرجع سبق ذكره، أنيسة سدرة، ص 15.

- **الأوزان الترجيحية للأصول داخل الميزانية**

الجدول 9: أوزان المخاطر المرجحة للأصول داخل الميزانية حسب مقررات بازل الأولى

درجة المخاطر	نوعية الأصول
%0	النقديات ،القروض الممنوحة للحكومات المركزية و القروض لضمانات أوراق مالية صادرة من الحكومات ، القروض الممنوحة من حكومات البنوك المركزية في بلدان (OCDE)
%50-0%	القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام المحلية حسب ما يتقرر وطنيا.
%20	القروض الممنوحة للبنوك التنمية الدولية و بنوك منظمة OCDE ، النقديات رهن التحصيل.
%50	قرض مضمونة برهونات عقارية و يشتغلها ملاكها.
%100	جميع الأصول الأخرى القروض التجارية، القروض الممنوحة للقطاع الخاص، القروض الممنوحة خارج دول منظمة OCDE ويتبقى على استحقاقها عن عامة، القروض الممنوحة لشركات قطاع عام إقتصادية مساهمات في شركات أخرى بإضافة الى جميع الموجودات

المصدر: عمار عريس، مجدوب بحويصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، الجزائر ،2017، ص:101.

- **الأوزان الترجيحية للأصول خارج الميزانية**

الجدول 10: أوزان المخاطر المرجحة للأصول خارج الميزانية حسب بازل 1

أوزان المخاطر	البنود
%100	بنود مثلية للقروض مثل الضمانات العامة للقروض
% 50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان ، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات
% 20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الإعتماداتالمستندية)

المصدر: سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية ،2005، ص:37.

الفرع الثالث: تصنيف كفاية رأس المال وفق نظام التقييم المصرفيCAMELS

الجدول 4: معايير تصنيف كفاية رأس المال وفق مؤسسةExaminer Ration

النسبة	رأس مال جيد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدا
رأس المال الأساسي / متوسط الأصول	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%
رأس المال الأساسي/ الأصول المرجحة بالمخاطر	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من3%
إجمالي رأس المال/ الأصول المرجحة بالمخاطر	10% فأكثر	8% فأكثر	أقل من 8%	أقل من 6%

المصدر: صورية عاشوري، مرجع سبق ذكره، ص:91.

الجدول 5: تصنيف رأس المال

رأس المال الأساسي	إجمالي رأس المال	درجة التصنيف
النسبة > 4%	النسبة < 9%	1
النسبة = 4%	8% < النسبة < 9%	2
3%< النسبة < 4%	7% < النسبة < 8%	3
2% < النسبة < 3%	5% < النسبة < 7%	4
النسبة < 2%	النسبة < 5%	5

المصدر: مالك رشيد أحمد، مقارنة بين معايرين CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005، ص:8.

أسس تصنيف رأس المال وفق نظام التقييم المصرفيCAMELS

الجدول 6:أسس تصنيف رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

التصنيف	وصف حالة رأس المال
1	أداء قوي للأرباح، النمو الجيد للأصول، خبرة الإدارة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها، وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال المناسب لها، توزيع الأرباح على المساهمين بشكل عقلاني، مع قدرة ضمان المساهمين والشركات القابضة على نمو رأس المال بشكل مقبول، وجود أصول متعثرة قليلة مع وجود مخصصات كافية لمواجهتها.
2	نفس خصائص التصنيف 1 ، حيث تفوق نسبة الملاءة رأس المال المتطلبات القانونية ، الا أن البنك له نقاط ضعف في احدى العوامل أو أكثر المذكورة سابقا، مثلا أن يكون البنك يتمتع بربحية جيدة و لكن لديه مشاكل في الأصول .
3	تناسب كفاية رأس المال مع المتطلبات القانونية له، الا أنه يوجد مشاكل نسبية في عامل أو أكثر (من العوامل المذكورة سابق)، مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة أو المساهمين للقضايا المطلوبة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين كفاية رأس المال، ومن بين أسباب التصنيف 3 يمكن أن يكون مستوى عالي للأصول التي لديها مشاكل مقارنة برأس المال، فضلا عن ضعف ربحية البنك وضعف زيادة الأصول.
4	لدى البنك مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر اللازمة لمسارات الأعمال و العمليات المصرفية ، حيث يكون لدى المصرف مستوى مرتفع من الخسائر المتعلقة بالقروض المتعثرة و التي تكون أكبر من نصف راس المال ، بالإضافة الى وجود مشاكل لدى البنك بخصوص المعاملات المصرفية و العمليات الائتمانية و/أو تكون ربحية البنك سالبة ، مما سبق يمكن للبنك أن يعاني و ربما لا يعاني من تلبية المتطلبات التنظيمية، لكن أكيد ليس لدى البنك كفاية في رأس ماله ،لذا يجب أن تتخذ الإدارة الإجراءات الازمة و الا يحتمل الاعسار الوشيك للبنك .
5	تعتبر معسرة بحيث يتطلب إشرافا رقابيا قويا لملاقاة خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تفوق إجمالي رأس المال مع وجود توقع ضعيف بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للبنك.

المصدر: علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، ص:21-22.

المطلب الثاني: جودة الأصول

الفرع الأول: النقاط الواجب مراعاتها لتقييم جودة الأصول

1. يتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد الى نقاط محددة، نذكر منها:[1]
2. حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة الإجمالي رأس المال؛
3. حجم واتجاهات اجال تسديد القروض التي فات موعد سدادها، والإجراءات المعمول بها الإعادة برمجتها؛
4. العمليات القانونية المرتبطة بالائتمان؛
5. حجم المخصصات المكونة لمقابلة خسائر القروض والائتمان المتعثرة؛
6. حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.

الفرع الثاني: أهم مؤشرات جودة الأصول:

1. **نسبة التصنيف المرجح WCR:** تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية،[2] يتم حسابها من خلال ما يلي:[3]

$$\text{نسبة التصنيف المرجح } \mathbf{WCR} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{المخصصات+حقوق الملكية}}$$

2. **نسبة إجمالي ال تصنيفTCR:**تقسي هذه النسبة حجم القروض المتعثرة الى اجمالي حقوق الملكية،[4] و تحسب وفق الطريقة التالية :[5]

$$\text{نسبة إجمالي التصنيف } \mathbf{TCR} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{المخصصات + حقوق الملكية}}$$

[1] أحمد نور الدين الفرا، مرجع سبق ذكره، ص:64.
[2] محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS: حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014-2015)، مجلة إضافات إقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 2، سبتمبر 2017، ص:37.
[3] نفس المرجع السابق، ص:37.
[4] أحمد نور الدين الفرا، مرجع سبق ذكره، ص:68.
[5] نفس المرجع، ص:68.

الفرع الثالث: تصنيف جودة الأصول

الجدول 7: معايير تصنيف جودة الأصول

درجة التصنيف	WCR	TCR
1	أقل من 50 %	أقل من 20%
2	بين 05% و15%	بين 20% و50%
3	بين 15% و35%	بين 50% و80%
4	بين 35% و65%	بين 80% و100%
5	60% فأكثر	60% فأكثر

المصدر: علي عبد الله شاهين، مرجع سابق ذكره، ص:35.

الفرع الثالث: أسس تصنيف جودة الأصول وفق نظام التقييم المصرفيCAMELS

الجدول 8: أسس تصنيف جودة الأصول وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

التصنيف	وصف حالة البنك
1	تكون جودة الأصول البنكية جيدة و يكزن تسيير القروض بشكل جيد ، و تكون المخاطر قليلة بالمقارنة بحجم رأس المال و قدرة إدارة المصرف ، و لا تستدعي إدارة البنك أي إجراء رقابي .
2	تكون نوعية الأصول البنكية مرضية ، و كذلك بالنسبة لإدارة القروض ، و مستوى تصنيف القروض و المشاكل الأخرى تتطلب اهتمام محدد من طرف السلطات الرقابية .
3	تكون نوعية الأصول البنكية و إدارة القروض أقل من مرضية ، و نوعية الأصول و المخاطر الأخرى تتطلب اتخاذ إجراءات رقابية من طرف السلطات المعنية ، و يوجد الحاجة لتحسين من مستوى إدارة القروض و إدارة المخاطر من طرف الإدارة .
4	يشهد البنك ضعف في نوعية الأصول وإدارة القروض، ويكون مستوى المخاطر ومستوى الأصول عالي، لا يكون لدى البنك القدرة على التحكم عليه بالشكل اللازم، و قد تعرض المصرف الى خسائر محتملة، إذا لم يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة.
5	يعني المصرف من ضعف كبير في نوعية أصوله و إدارة القروض ، مما يهدد بشكل مباشر الوضعية المالية للبنك .

المصدر: إبراهيم الكراسنة، أطر السياسة ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ورقة عمل صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006، ص:25.

المطلب الثالث: كفاءة الإدارة

الفرع الأول: ماهية الإدارة

مفهوم الإدارة: "تعرف بأنها عميلة التخطيط وإتخاذ و التنظيم و القيادة و التحفيز و الرقابة التي تمارس في حصول المنظمة على الموارد البشرية و المادية و المالية و المعلوماتية ومزجها و توحيدها و تحويلها الى مخرجات كفاءة عالية ".[1]

و تعرف كذلك انها: "الإدارة هي مجموعة من الخبرات و القدرات و المهارات التي تحكم الإستخدام الفعال و الكفء للموارد البشرية و المادية و المالية و ذلك من خلال العمليات و الأنشطة الإدارية المتمثلة في التخطيط ، التنظيم ، التوجيه ،الرقابة و التقويم بغرض تحقيق أهداف المؤسسة " .[2]

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم جود الإدارة:

1. الحوكمة

يتم تقييم عمل مجلس الإدارة بناءا على تنوع الخبرات النقدية و قدرته على اتخاذ القرارات باستقلالية عن الإدارة بشكل فعال و مرن.[3]

2. الموارد البشرية

يبين هذا المعيار ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقوم بتقديم نصائح وتوجيهات تؤثر بشكل واضح على المستخدمين وذلك بواسطة معيار التوظيف والتكوين بإضافة الى نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.[4]

3. عملية المراقبة والإشراف

تتطلب عملية المراقبة و التدقيق النقاط التالية:[5]

- مدى تمتع الرقابة الداخلية بكفاءة وفعالية؛
- وجود لجان مصرفية متنوعة كلجنة الإستثمار ولجنة إدارة الموجودات البنكية؛
- مدى قوة إدارة المخاطر المصرفية؛
- مدى توفر دائرة مختصة في التدقيق تتمتع بالإستقلالية والفعالية؛
- وجود رقابة خارجية تتمتع بالكفاءة والاستقلالية.

4. نظام المعلومات

---

[1] عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سبق ذكره ص:55.

[2] نفس المرجع السابق، ص:56.

[3] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص:9

[4] نفس المرجع السابق، ص:9.

[5] محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، السودان، الطبعة الأولى ،2013، ص:224.

من أجل تقييم كفاءة وفعالية نظام المعلومات لدى البنك يستلزم ما يلي:[1]

- توفر درجة الدقة المناسبة في المعلومات؛
- أن تكون مواصفات البيانات والمعلومات تتلاءم مع احتياجات المستخدمين؛
- توفر البيانات والمعلومات في الوقت المناسب،
- توفر المعلومات بالتكلفة المناسبة.

5. التخطيط الاستراتيجي

يحدد هذا المعيار ما إذا كانت المؤسسات لديهم نهج شامل للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، ماذا كان مخطط التنمية قد تم تحييه.[2]

الفرع الثالث: أسس تصنيف الإدارة وفق نظام التقييم المصرفيCAMELS

الجدول 9: أسس تصنيف الإدارة وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

درجة التصنيف	المؤشرات التي يتصف بها البنك
1	قوة الأداء المالي في جميع المجالات ، الفهم المناسب و المقدرة على التأقلم مع تغيرات البيئة الاقتصادية ، مراعاة الإلتزام بعمليات التخطيط و الدو دقة و تنفيذ السياسات و الإجراءات و الضوابط الرقابية الفعالة في مجال العمل ، دقة و ملائمة وظيفة التدقيق الداخلي و الخارجي مراعاة القوانين و الأنظمة بشكل جيد و قدرة عالية على إدارة المخاطر، كما يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية و الهيئة العامة و المساهمين معا بصورة وثيقة، العمق الإداري و التدريب المعقول، تجاوب الإدارة و الهيئة العامة و المساهمين مع توصيات البنك المركزي
2	لديها مؤشرات مماثلة لتصنيف الأول، حيث تأخذ بعين الإعتبار القوانين و الأنظمة وتطبيقات إدارة المخاطر المصرفية نسبيا بإضافة الى وجود بعض النقائص التي يسهل تصحيحها دون الحاجة لرقابة التنظيمية
3	تظهر نقاط الضعف الرئيسة في واحد من أكثر العوامل المذكورة ، حيث تتميز بسواء الإستخدام الواضح من طرف الموظفين و تجاهل المتطلبات التنظيمية و التقييم الغير جيد للمخاطر و العمليات التخطيطية لمسار الأعمال البنكية ، و ردود الفعل غير مناسبة في معالجة المصاعب الاقتصادية أو أداء اقتصادي ضعيف ، مما يستلزم توفر رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة للإجراءات اللازمة
4	يوجد بعض النقائص في عدد من العوامل المذكورة ، مما يتطلب إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة وجدت عمليات سوء الإستخدام من طرف الموظفين و تجاهل للمتطلبات التنظيمية و الإدارية التي قد تهدم الأداء المالي
5	هي غير فاعلة على الإطلاق و تتطلب إجراء رقابي فوري ،حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم العوامل المذكورة من قبل و يعاني البنك المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات و إجراء التعديل الفوري لإدارة البنك

المصدر: أحمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص:107-109.

[1] عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:58-59.

[2] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص:151.

المبحث الثالث: الربحية ودرجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق CAMELS

سنتطرق في هذا المبحث الى العناصر الثلاثة الأولى التي يتكون منها نظام CAMELS، والتي تتمثل في الربحية، درجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق، حيث سندرس كل عنصر من العناصر الثلاثة الأولى لنظام CAMELS دراسة مفصلة، لذا سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب كالاتي:

- المطلب الأول: الربحية
- المطلب الثاني: السيولة
- المطلب الثالث: الحساسية اتجاه مخاطر السوق

المطلب الأول: الربحية

الفرع الأول: مفهوم الربحية وأنواعها

1. **مفهوم الربحية**: " الربحية هي زيادة الإيرادات عن التكاليف، أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم "،[1] وتعرف كذلك بأنها " الربحية هي ضرورة التوسع في التوظيف وتحقيق عائد مالي مجزي للمساهمين "،[2] و يعرفها اخرون بأنها:" الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية، و تتكون الإيرادات الاجمالية نتيجة لعمليات الإئتمان و الإستثمار التي يقوم بها البنك، أما النفقات البنك قد تتمثل في نفقات ادارته و الفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه " .[3]

و تعرف الربحية البنكية بأنها " هي القدرة على تحقيق نسبة أرباح كافية ، من خلال نشاطها المتعلق بالوساطة بين المودعين و المستثمرين ، إضافة الى العمولات المحصلة من مختلف الخدمات المصرفية الأخرى بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية " .[4]

2. **أنواع الربحية**

- دخل الفائدة الصافي: يتمثل دخل الفائدة الصافي العمود الأساسي للإيرادات البنكية وتسعى البنوك الى إبقائه في حالة إستقرار و تنمية، و هو الفرق بين الفوائد التي تم تحصل عليها على القرض و السلفيات الخرى و الفوائد المسددة على الودائع بإضافة الى ما تم إقتراضه من أجل تمويل المحفظة المدفوعة.[5]

---

[1] إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،1967 ،67.

[2] زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والأموال، دار الجامعية، مصر ،1994، ص:132-133.

[3] العونبةبلهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص:63.

[4] عبد الله كمال، مرجع سابق ذكره، ص:60.

[5] نفس المرجع السابق، ص:60.

- دخل العمليات البنكية الأخرى: تتمثل في مداخيل الأنشطة الثانوية، المداخيل التي تتولد من أرباح الشركات التي لدى البنك أسهم فيها،المداخيل الناتجة عن بيع وشراء بعض الموجودات.[1]
- دخل التمويلات الإسلامية :هو ما تم تحقيقه من عمليات التمويل المتعلقة بصيغ الصيرفة الإسلامية والتي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .[2]

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الربحية

1. **معدل العائد على حقوق الملكية :** تقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك من تحقيق عائد من خلال رأس المال التي تم استثمره ، و تحسب كأتي: [3]

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية ROE} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

2. معدل العائد على الأصول : وتدل هذه النسبة عن مدى كفاءة الإدارة في الإستغلال الأمثل للموجودات و تقيس أيضا الأرباح التي تتولد بفضل الإستثمارات في مختلف الأصول ، و يتم حساب معدل العائد على كالتالي :[4] $\text{العائد على الأصول ROA} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$

3. **معدل العائد على متوسط الأصول :** يدل هذا المؤشر على مدى كفاءة الإدارة في إستغلال الأصول من أجل تحقيق عوائد بواسطة الإستثمارات في مختلف الموجودات و يحسب كأتي :[5]

$$\text{معدل العائد على متوسط الأصول ROAA} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حقوق الملكية}} .$$

4. **هامش الفائدة :** يستخدم في تقييم كفاءة وزيادة في دلالة هامش الفائدة ويتم حسابه كما يلي:[6]

$$\frac{\text{صافي إيردات الفوائد}}{\text{متوسط ربح الأصول}}$$

[1] نفس المرجع السابق، ص :60.

[2] عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:60.

[3] محمد حمدان علي الخزاعلة، أثر السيولة والكفاية الإدارية والملأة المالية على الربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، مذكرة ماجستير في التمويل المصارف، جامعة البيت كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، ص:32.

[4] العونية بلهاشمي، مرجع سابق ذكره، ص:64.

[5] أحمد نورالدين الفرا، تحليل نظام التقييم الأمريكي(camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي: دراسة حالة بنك فلسطين، مذكرة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، ص 85.

[6] عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سابق ذكره، ص60.

الفرع الثالث: أسس تقييم ربحية البنك وفق نظام CAMELS

الجدول 10: أسس تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي *CAMELS*

التصنيف	وصف حالة البنك
1	يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الإحتياطي اللازم لنمو رأس المال و دفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين،سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل و النفقات، الإتجاه في فئات الدخل و النفقات الأساسية، الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية و مصادر الدخل الغير التقليدية ،نسبة الربحية بالعادة تفوق 1%
2	يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الإحتياطات اللازمة ، و يوفر نمو لراس المال و يدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن البنك يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالإعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية ، مما يستلزم تحسين قدرة الإدارة في التخطيط و الرقابة على العمليات البنكية ، كما يجب على الإدارة دارسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية .
3	تكون نقاط الضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة، وقد يشهد البنك انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها ،مما يعيق تكوين الإحتياطات الازمة ،مما يستلزم وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح الصافية
4	يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكن غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي المناسب ونمو رأس المال، ويستلزم هنا ضرورة تعزيز أداء الأرباح لاجتناب الخسائر في رأس المال ويجب على الإدارة القيام بإجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات. كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العملات غير الإيجابية من خلال استخدم وسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية، وتكون نسبة الربحية بين 0.25 % و0.5 %.
5	يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يستلزم وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بإعسار الوشيك تبلغ نسبة الربح في هذه الحالة أقل من 0.25% أو الدخول في خسائر.

المصدر: علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي "camels"لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة ،2005، ص:28-29.

المطلب الثالث: السيولة

السيولة البنكية هي " قدرة البنك على توفير و خلق النقد المطلوب في الوقت المناسب".[1]

. و تكمن أهمية السيولة في :[2]

- تجنب إلزامية بيع بعض الموجودات
- تجنب الإقتراض من البنك المركزي، أو دفع أعباء أكثر من مقدرة البنك التي تدفع الى اللجوء الى مصادر الخارجية
- منح البنك صورة جيدة في السوق المالي، بحيث يستطيع المصرف الوفاء بمختلف إلتزاماته
- زيادة ثقة المتعاملين مع البنك، وتأكيد على قدرة البنك على تلبية حاجاتهم لديه

الفرع الأول: أهم المؤشرات التقليدية لتقييم السيولة

1. **نسبة الإحتياطي القانوني:** تحتفظ البنوك التجارية بنسبة معينة من المبالغ التي تمتلكها و التي تنتج من مختلف الودائع لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يسمى الإحتياطي القانونين وتتراوح هذه النسبة بين 20-30 حسب تشريعات البلدان المتخلفة .[3]، و يتم حسابه على النحو التالي :[4]

$$\textbf{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية بالبنك المركزي}}{\text{إجمالي الوادئع}}$$

2. **معامل السيولة القانونية:** يدل هذا المؤشر على مدى اعتماد البنك على أصوله السائلة من أجل تغطية الودائع، ويعبر هذا المؤشر عن قياس الاحتياجات الأولية و الثانوية على الوفاء بالالتزامات المستحقة على البنك في مختلف الظروف ، و يتم وضع حدود لمعامل السيولة القانونية حسب تشريعات كل بلد ، و تقس بإجمالي الاحتياطات الأولية و الاحتياطات الثانوية الى اجمالي الودائع .[5]
3. **نسبة التوظيف:** " تقيس هذه النسبة حصة القروض من إجمالي الأصول، حيث تبين نسبة الأصول الى أصول البنك الموظفة (قروض) غير سائلة" ،[6]

وتحسب كما يلي:[7]$\textbf{نسبة القروض الى إجمالي الأصول} = \frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الأصول}}$

---

[1] فاروق فخاري، نورة زبيري، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 02، الجزائر ،2018، ص:177.

[2] نفس المرجع السابق، ص:178 ,

[3] عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:69.

[4] نفس المرجع السابق، ص:69.

[5] أحلام بوعبدلي، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار جنان لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:146.

[6] رقية شرون، محمود فوزي شعوبي، محددات خطر السيولة في البنوك الإسلامية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018، ص:16.

[7] نفس المرجع السابق.

الفرع الثاني: أهم المؤشرات الحديثة لتقييم السيولة:

1. **نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل LCR:** يطلب من البنوك الإحتفاظ بالموجودات السائلة ذات نوعية جيدة (وغير مرهونة) التي تكون كافية لمواجهة نقص في التمويل خلال شهر كامل، وذلك بإعتماد سيناريو يقوم المعنيين بأمر بتجهيزه، و الذي يفترض أن إدارة المصرف قد قامت بإتخاذ التدابير الواجب إتخاذها من أجل الوصول الى الحلول الملائمة، و تم تحديد أجال زمنية معينة لهذه النسبة.[1]

LCR = صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال 30يوما/ الأصول عالية الجودة قصيرة الأجل .[2]

2. **نسبة صافي الموارد المالية المستقرة:** تقيس هذه النسبة قيمة مصادر التمويل المتاحة طويلة الأجل مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الإلتزامات خارج الميزانية،[3] ويتم حساب نسبة صافي الموارد المالية المستقرة كالتالي :[4]

$$NSFR = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}}{\text{قيمة التمويل المتاح المستقر}}$$.

الفرع الثاث: تصنيف السيولة وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

الجدول 11: تصنيف السيولة

درجة التصنيف	A=القروض /الودائع	B =صافي التمويل/الأصول
1	A < 50%	B < 50%
2	A < 60%	B < 60%
3	A < 65%	B < 65%
4	A < 70%	B < 70%
5	A >71%	B > 70%

المصدر: مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياريCAMEL وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية الميزات عيوب التطبيق،مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35،2005،ص:12.

[1] BRI, comité de Bale sur le contrôlebancaire, baleIII, Ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité, Janvier 2013, p4.

[2] -Idem.

[3] عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:70.

[4] نفس المرجع السابق، ص:70.

أسس تصنيف الحساسية السيولة وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

الجدول 12: أسس تصنيف السيولة وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

التصنيف	وصف حالة البنك
1	تكون الأصول السائلة متوفرة من أجل استقبال الودائع وتقديم القروض بشكل طبيعي، وتلبية الطلب الغير متوقع، عمليات الاقتراض من المصارف الأخرى لاجتياحات السيولة تكون محدودة، وجود متطلبات الرقابة والاشراف الفعال على العمليات، تتمتع إدارة البنك بالخبرة الكافية والاستخدام الجيد لعمليات الإقراض بين البنوك لمواجهة احتياجات السيولة.
2	إن التصنيف رقم 2 له نفس خصائص التصنيف رقم 1، بالإضافة الى وجود نقطة ضعف في أحد الخصائص المذكورة سابق، الا أنه يستطيع البنك تصحيحها دون اللجوء لرقابة تنظيمية.
3	يوجد نقاط ضعف رئيسة في مجموعة من العوامل المذكورة سابقا، وتشير الى عدم تمتع الإدارة بالكفاءة اللازمة من اجل إدارة السيولة وهذا يؤدي الى حدوث مشاكل بشكل متكرر، كما يتضح حاجة الإدارة الى التدارك الفوري للاتجاهات السليمة من أجل اجتناب الأزمات المصرفية.
4	يشهد البنك مشاكل حادة في السيولة ، مما يستلزم رقابة تنظيمية بشكل فوري و قوي بهدف تعزيز مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية ، و على المصرف أيضا القيام بوضع خطط مكثفة للتعامل مع احتياجات السيولة القصيرة المدى و الغير متوقعة.
5	يتطلب تدخل البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجات البنك ، بهدف تجنب انهيار المصرف بسبب عدم استطاعته تلبية المقترضين و المودعين .

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على: أحمد نور الدين الفرا، مرجع سابق، ص:81-82.

المطلب الثالث: الحساسية اتجاه مخاطر السوق

الفرع الأول: ماهية الحساسية اتجاه مخاطر السوق

يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم و السندات الحكومية و الأجنبية و المشتقات المالية ،[1]و تتمثل اهم مخاطر السوق في :[2]

- المخاطر المتعلقة بالأوراق المالية؛
- المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة؛
- المخاطر المتعلقة بأسعار الصرف.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس مخاطر السوق

1. **الفجوة:** تشير الى قيمة الفجوة الموجودة بين الأصول و الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة ، حيث اذا كانت قيمة الفجوة سالبة فهذا يدل على أن الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة أكبر من الأصول الحساسة لسعر الفائدة و العكس صحيح ،[3] و العكس صحيح ، و تحسب الفجوة وفق ما يلي :[4]

الفجوة = الأصول الحساسة لأسعار الفائدة – الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة

2. **نسبة إجمالي الأسهم الى إجمالي الأصول:** تعتبر هذه النسبة مقياسا للمخاطر المتعلقة بتقلبات في أسعار الأوراق المالية، و كلما زادت هذه النسبة يدل ذلك على ان المخاطر ارتفعت و كلما قلت يدل ذلك على أنه يوجد استجابة جيدة لمخاطر السوق ، [5] و تحسب و فق العلاقة التالية :[6]

$$\frac{\text{إجمالي الأسهم}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

[1] محمد البشير عمر، أحمد نصير، مرجع سابق ذكره، ص:35.
[2] عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سابق ذكره، ص:71.
[3] أحمد نور الفرا، مرجع سبق ذكره، ص:112.
[4] نفس المرجع السابق، ص:112.
[5] عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:74.
[6] نفس المرجع السابق، ص:74.

الفرع الثالث: أسس تصنيف الحساسية لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

الجدول 20: أسس تصنيف الحساسية لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

التصنيف	وصف حالة البنك
1	تكون درجة التحكم في مخاطر السوق كبيرة و تكزن الأرباح الصافية كافية لمقابلة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة ، بإضافة الى تمتع كل من الأرباح و ملأة رأس المال بقوة لمواجهة مخاطر السوق
2	يشهد هذا التصنيف نفس الخصائص التي يتميز بها التصنيف ا رقم 01 ، لكن يوجد نقطة ضعف واحدة أو أكثر من العوامل السابق ذكرها
3	تكون درجة التحكم في مخاطر السوق ضئيلة و تتطلب تحسين ، مما ستلزم توفر رقابة تنظيمية ، لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات اللازمة لتصحيح الاختلال الموجود
4	يشهد البنك ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة سابقا ، مما تظهر الحاجة الى تدخل البنك المركزي للقيام بالإجراءات اللازمة ، و بأخص عند وجود مشكلة حقيقة في التحكم في مخاطر السوق
5	تكون هناك مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق ، مما يعني أن جميع العوامل السابقة تعني من مشاكل ، و يتطلب هذا الأمر القيام بإجراءات رقابية تصحيحية فعالة ، حيث أن في حالة عدم القيام بهذه الإجراءات بشكل فوري ، فإن ذلك يؤدي الى إعسار البنك

المصدر: عبد الحميد مهري، استخدام نموذج CAMELSكأداة لتقييم البنوك التجارية: دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال للجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و2014، المجلد 2، العدد 04، جوان 2017، ص:841.

خلاصة

تضمن هذا الفصل تحديد الإطار العام لنظام CAMELS، كما تناول هذا الفصل كل مكون من مكونات نظام التقييم المصرفي CAMELS، واستنتجنا من خلال هذا الفصل ما يلي:

- يعتبر نظام CAMELS من أبرز نظم الإنذار المبكر وأكثر الأساليب استعمالا في العالم، يعتمد نظام التقييم المصرفي CAEMLS على درجات تصنيف كل مكون من مكوناته على حدى، والتي تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، درجة السيولة، الربحية، الحساسية اتجاه مخاطر السوق؛
- يسمح نظام CAMELS بتقييم الوضعية المالية التقييم بها البنك ومدى كفاءة إدارته، حيث يتم من خلال إستخدام نظام CAMELS كشف نقاط القوة ونقاط الضعف الموجودة لدى البنك، والتي تسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة؛

يساعد نظام CAMELS البنوك التجارية من أجل تقييم ومعرفة تصنيف أدائها، كما يسهل الوظيفة الرقابية للبنك المركزي على البنوك التجارية.

الفصل الثالث : تقييم اداء البنوك محل الدراسة باستخدام نظام CAMELS

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري الذي يشمل الفصل الأول والفصل الثاني الى تقييم الأداء ونظام CAMELS ومقوماتها، سنحاول من خلال هذا الفصل توطيد التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي من خلال تطبيق ما ورد في الجانب النظري على مستوى الواقع العملي.

ولذلك سيتم تناول من خلال هذا الفصل تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة وجمع البيانات والمعلومات وتلخيصها وعرض الأدوات المستخدمة، وثم تحليل نتائج الدراسة،

ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث المتمثلة في:

- المبحث الأول: طريقة والأدوات البحث
- المبحث الثاني: تقييم أداء ملأة رأس المال وجودة الأصول، كفاءة الإد ارة البنوك محل الدراسة
- المبحث الثالث: تقييم ربحية وسيولة، الحساسية البنوك محل الدراسة اتجاه مخاطر السوق

المبحث الأول: طريقة وأدوات البحث

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى مجتمع وعينة الدراسات والبيانات والمعلومات المستخدمة وبرامج وأدوات التي سيتم بها حساب المؤشرات وتحليل النتائج المحصل عليها، كم سيتم تقديم البنوك محل الدراسة والتي تتمثل في عينة الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يتمثل في البنوك التجارية الموجودة في الجزائر، تختلف البنوك التجارية في الجزائر بإختلاف نشاطها ومنتجات المتعددة التي يقدمها كل بنك بهدف تحقيق مردودية من أجل نمو نشاط البنوك التجارية وتحسين وضعيتها المالية ونيل رضا الجمهور حيث يوجد بنوك تجارية عمومية وأخرى خاصة، كما يوجد بنكين إسلاميين فقط في الجزائر.

الفرع الثاني: البنوك التجارية الموجودة في الجزائر

طبقا لأحكام المادة 93 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لسنة 2003 التي تم نشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والتي تتضمن قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر كل من:[1]

- بنك الجزائر الخارجي؛
- البنك الوطني الجزائري؛
- القرض الشعبي الجزائري؛
- بنك التنمية المحلية؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- الصندوق الوطني للادخار والاحتياط؛
- بنك البركة الجزائري؛
- سيتي بنك – الجزائر؛
- المؤسسة العربية المصرفية- الجزائر؛
- نتيكيس-الجزائر؛
- سوسيتي جنيرال –الجزائر؛
- البنك العربي-الجزائر (فرع بنك)؛
- بي-ن-بي باريباس-الجزائر؛

[1] www.bank-of-algeria.dz

- ترست بنك-الجزائر؛
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائر؛
- بنك الخليج-الجزائر؛
- فرنسا بنك- الجزائر؛
- كاليون-الجزائر؛
- إتش-إس-بي-سي-الجزائر (فرع بنك)؛
- مصرف السلام-الجزائر.

الفرع الثالث: عينة الدراسة

تم إختيار عينة الدراسة نظرا للبيانات والمعلومات المتاحة، وتم إختيار أربعة بنوك بهدف مقارنة أداء البنوك محل الدراسة من خلال التصنيف وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، وتتمثل عينة الدراسة فيما يلي:

- القرض الشعبي الجزائري؛
- بنك التنمية المحلية؛
- -بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- -البنك الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: تقديم البنوك محل الدراسة (عينة الدراسة)

الفرع الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائريCPA

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في 26-12-1966 بموجب الأمر رقم66-366 الصادر بتاريخ 29-12-1966 والذي نتج عن تأميم قطاع المصارف في الجزائر، وقد قدر رأسماله آنذاك ب 15 مليون دج انطلاقا من الشبكات المورثة من البنوك الشعبية في عهد الاستعمار مثل:

- البنك الشعبي التجاري الصناعي الجزائري؛
- البنك الشعبي التجاري الصناعي بوهران؛
- البنك الشعبي التجاري الصناعي ل قسنطينة؛
- البنك الشعبي التجاري لعنابة؛

الى جانب هذه البنوك تم ادماج ثلاثة بنوك أجنبية سنة 1969 والمتمثلة في:

- شركة مارسليا للإقراض؛
- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك؛

- البنك المختلط ميسرMISR.[1]

ومن مهام القرض الشعبي الجزائري نجد:[2]

-قبول الودائع وجمع رؤوس الأموال بمختلف أنواعها؛

- يقدم القرض الشعبي الجزائري أنواع أخرى من الخدمات على حسب طلب العملاء وإمكانيات المتوفرة للبنك؛

- خصم الأوراق التجارية والأوراق المالية؛

- يقدم القرض الشعبي الجزائري منتجات الصيرفة الإسلامية كقرض الحسن، عقود المشاركة.

الفرع الثاني: تقديم بنك التنمية المحلية BDL

تأسس بالمرسوم رقم 85/85 في 30-04-1985 وهو منبثق عن القرض الشعبي الجزائري وتتمثل أهم مهامه في:

- خدمة الهيئات المحلية؛

-منح القروض القصيرة ومتوسطة الأجل التمويل عمليات التصدير والاستيراد؛

-منح القروض للقطاع الخاص.

الفرع الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

بموجب المرسوم رقم82-106 في 17 جمادى الأولى عام 1402 الموفق ل 13 مارس 1982 يتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحديد قانونه الأساسي، ويعرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي:[3]

المادة 01: ينشأ بنك للإيداع والتنمية يدعى (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) ويسمى (البنك الفلاحي)؛

المادة 02: يتمتع البنك الفلاحي بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويعد تاجر في علاقاته مع الغير؛

المادة 03: يكون المقر الرئيسي للبنك الفلاحي في الجزائر العاصمة، ويفتح فروعا ووكالات أو مكاتب وشبابيك في إطار التنظيم اللامركزي طبقا لأهداف المرسومة له في مجال القروض والتنمية، ووفقا لسياسة الحوكمة.

ومن مهام بنك الفلاحة والتنمية المحلية نجد:[4]

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية المختلفة وفقا للقوانين المعمول بها؛

- تنمية الموارد والاستخدامات البنكية من خلال ترقية الادخار والاستثمار؛

---

[1] أحلام بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص:198.

[2] www.cpa-bank.dz

[3] المادة 01، 02 ،03، من المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، ص:554.

[4] badrbanque.dz

-فتح حسابات للعملاء على حسب طلبهم؛

-قبول الودائع ومنح القروض؛

-عرض خدمات مصرفية جديدة توكب تطور القطاع المصرفي.

الفرع الرابع: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر رقم 176/66 الصادر في 13 جوان 1966، والذي مارس من خلاله كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة كما تخصص الى جانب ذلك في تمويل القطاع الزراعي وترقية الريف، وقد تم إنشاء البنك الوطني الجزائري برأس مال قدر ب 20 مليون دج من خلال تأميم مجموعة من البنوك الأجنبية.[1]

وفق القانون الأساسي، فإن البنك الوطني الجزائري يقوم بوظائف الرئيسة التالية:[2]

- قبول الودائع؛
- إصدار السندات والتعهدات حسب الاحتياجات؛
- تقديم القروض بمختلف أشكالها؛
- خصم أو إعادة شراء مختلف الأوراق التجارية أو جميع السندات الجيدة والأوراق المالية التي تصدر عن الخزينة العامة أو الهيئات العامة أو شبه عامة؛
- تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية.

المطلب الثالث: الأدوات ومعطيات ومتغيرات الدراسة

الفرع الأول: تلخيص المعطيات المجمعة

ستنطلق هذه الدراسة من خلال جمع البيانات و المعلومات الخاصة بالبنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2018، حيث تم الإعتماد على التقارير السنوية من سنة 2016 الى سنة 2018 من أجل الحصول على نسبة ملأة رأس المال القانونية و معامل السيولة القانونية ، و تم الإعتماد على القوائم المالية و بتحديد على الميزانيات المالية و جدول حساب النتائج من سنة 2016 الى سنة 2018 المتوفرة على الموقع الرسمي لكل بنك ، لحساب باقي المؤشرات ، وتم إعداد استبان موجه لعمال البنوك محل الدراسة بهدف تقييم كفاءة إدارة البنوك.

الفرع الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة

من أجل تقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة تم إستخدام:

- مؤشر ملأة رأس المال القانونية من أجل تقييم كفاية رأس المال؛
- نسبة الترجيح المصنف لقياس جودة الأصول؛

[1] عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:138.
[2] نفس المرجع السابق.

- نسب المردودية (نسبة المردودية المالية، نسبة المردودية الاقتصادية) ؛
- نسب السيولة (معامل السيولة القانونية، نسبة التوظيف، نسبة القروض الى إجمالي الأصول)؛
- قيمة ونسبة الفجوة من الأصول الحساسة اتجاه مخاطر السوق والخصوم الحساسة اتجاه مخاطر السوق؛
- تحليل نتائج الاستبيان الموجه لعمال البنك محل الدراسة بهدف تقييم أداء إدارتهم.

ومن أجل حساب وتحليل ما سبق تم الإعتماد على

- برنامج الجداول الإلكترونية MICROSOFT EXCEL، من أجل حساب المؤشرات السابق ذكرها؛
- برنامج SPSS، وقد تم تفريغ إجابات الاستبيان في برنامج SPSS بهدف تحليله.

الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في مؤشرات الستة التي يتكون منها نظام CAMELS، حيث تتكون من خمسة متغيرات كمية وهي ملأة رأس المال، جودة الأصول، ربحية، سيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق، ومتغير واحد كمي الذي يتمثل في كفاءة الإدارة.

احترام لطلب البنوك محل الدراسة ونظرا لأهمية البيانات والمعلومات المقدمة من قبلها خاصة، لن يتم ذكر أسماء البنوك محل الدراسة، سنكتفي بإشارة اليها ب البنكA ، البنك BوالبنكC، البنكD .

المبحث الثاني: تقييم ملأة رأس المال وجودة الأصول، كفاءة الإدارة للبنوك محل الدراسة

يتناول هذا المبحث تقييم أداء البنوك التجارية وفق نظام CAMELS من خلال قياس وتصنيف المؤشرات الثالثة الأول المكونة لنظام التقييم الأمريكي وهي ملأة رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة البنكية.

حيث سيضمن هذا المبحث ثلاثة مطلب كما يلي:

- المطلب الأول:تحليل كفاية رأس المال
- المطلب الثاني: جودة أصول البنوك محل الدراسة
- المطلب الثالث: كفاءة إدارة البنوك محل الدراسة

المطلب الأول: كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة

الفرع الأول: كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية

قامت السلطات الجزائرية بإصدار النظام رقم14-01 المؤرخ في 16 فبراير2014 و الذي ينص على [1]:

المادة 02:"تلتزم البنوك والمؤسسات المالية باحترام بصفة مستمرة، على أساس فردي أو مجمع، معامل أدنى للملأة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية، من جهة، ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة، من جهة أخرى."

المادة 03:" يجب أن تغطي الأموال القاعدية كل من مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق بواقع أقل من 7% على الأقل"؛

المادة 04: بإضافة على ما هو منصوص عليه في المادة 02 " يجب أيضا على المصارف والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة، تدعى وسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تعطي 2.5%من مخارطها المرجحة".

1. حساب ملاءة رأس المال

تحسب ملأة رأس حسب المادة 5 من نظام 01-14 كما يلي :[2]

- يتكون بسط معامل الملأة من الأموال الخاصة القانونية ويشمل المقام التعرضات المرجحة لمخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق حيث أن:
- تتكون مخاطر القرض من مخاطر الميزانية ومخاطر خارج الميزانية؛
- يتم حساب مبلغ المخاطر العملياتية المرجحة لضرب 12.5 المتطلب من الأموال الخاصة بموجب هذه المخاطر؛

يتم حساب مبلغ المخاطر السوق المرجحة بضرب في12.5 المتطلب من الأموال الخاصة بموجب هذه المخاطر.

2. مكونات الأموال الخاصة القانونية

[1] النظامرقم 14-01 في 16 فبراير2014،المتضمننسبالملاءةالمطبقةعلىالبنوكوالمؤسسات المالية.

[2] المادة 05 من النظام رقم 14-01 في 16 فبراير 2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

تتكون الأموا الخاصة القانونية من أموال خاصة قاعدية وأموال خاصة تكميلية، موضح في الجدول التالي:

الجدول 13: مكونات الأموال الخاصة في البنوك الجزائرية

الأموال الخاصة القاعدية	الأموال الخاصة التكميلية
✓ رأس المال الاجتماعي أو من التخصيص. ✓ العلاوات ذات صلة برأس المال. ✓ احتياطات (خرج فوارق إعادة التقييم أو التقييم). ✓ الأرصدة الدائمة المرحلة من جديد. ✓ المؤونات القانونية. ✓ ناتج السنة الأخيرة المقفلة، صاف من الضرائب ومن الأرباح المرتقب توزيعها. ويستبعد منها: ✓ الأسهم الذاتية الخاصة المعاد شرائها. ✓ الأرصدة المدينة المرحلة من جديد. ✓ النواتج العاجزة قيد التخصيص. ✓ النواتج العاجزة المحددة سداسيا. ✓ الأصول الثابتة غير مادية صافية من الاهتلكاتوالمؤونات التي تشكل قيما معدومة. ✓ 50 % من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق اخر مماثل للأموال الخاصة المحوزة في البنوك ومؤسسات مالية أخرى. ✓ المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة بمساهمات. ✓ المؤونات التكميلية المفروضة من طرف اللجنة المصرفية.	✓ 50 % من مبلغ فوارق إعادة التقييم. ✓ 50 % من مبلغ فوائض القيمة الكامنة والناجمة عن التقييم بالقيمة الحقيقية للأصول المتاحة للبيع. ✓ مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة مكونة من المستحقات الجارية للميزانية، في حدود 1.25 % من الأصول المرجحة لخطر القرض. ✓ الأموال المتأتية من إصدار سندات أو اقترضات ويجب أن تستوفي شروط محددة. ✓ الأموال المتأتية من إصدار السندات أو قرض (تخضع لشروط محددة)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المادة 8 و9 و10 من النظام رقم 14-01 في 16 فبراير 2016، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك المؤسسات المالية.

الفرع الثاني: تحليل كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة

"كفاية رأس المال في البنوك تعني رأس المال الذي يستطيع أن يغطي المخاطر و يؤدي الى جذب الودائع و تحقيق الأرباح"،[1] تحسب كفاية رأس المال وفق العلاقة التالية :[2]

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض و المخاطر العملياتية و مخاطر السوق}}$$

[1] حمزة مقاتل، عبد القادر طاري، دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تحسين نسب كفاية رأس المال البنوك الإسلامية الجزائرية-دراسة حالة بنك البركة الجزائر خلال الفترة 2008-2018، المجلد 03، العدد 01، 2022، ص:142.

[2] المادة 05 منالنظامرقم 14-01 في 16 فبراير 2014،المتضمننسبالملاءةالمطبقةعلىالبنوكوالمؤسسات المالية.

- وضع بنك الجزائر وفقا لمحاكاة نظام CAMELS الحالات الممكنة لتصنيف كفاية رأس المال موضحة في الجدول التالي:

الجدول 14: المرجعية القانونية لتصنيف نسبة ملاءة رأس المال في الجزائر

التصنيف	مجال التصنيف
1	أكبر من 15%
2	بين 15% و12%
3	بين 12% و 8%
4	بين8 %و6%
5	أقل من 6%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص:167.

1. حساب وتصنيف كفاية رأس المال للبنك A:

الجدول 15: نسبة ملاءة رأس المال للبنك A

الوحدة: ألف دينار جزائري

البيان	2016	2017	2018
رأس المال التنظيمي	107210019	119424723	138159425
مجموع المخاطر المرجحة	824654250	852755266	987410513
نسبة ملأة رأس المال	13%	14%	14%
التصنيف السنوي	2	2	2
التصنيف الكلي	2		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من طرف البنك A

2. كفاية رأس المال وتصنيفها للبنوك محل الدراسة

الجدول 16: نسبة ملاءة رأس المال للبنوك محل الدراسة

البيان	2016		2017		2018		فترة الدراسة	
	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	متوسط النسبة	التصنيف الكلي
البنك A	%13	2	%14	2	%14	2	%13.67	2
البنكB	%14.26	2	%12.56	2	%12.43	2	%13.08	2
البنك C	%22.99	1	%28	1	%28	1	%26.33	1
البنكD	%25.32	1	%28.23	1	%27.22	1	%26.92	1

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

الشكل 5:تطور نسبة ملاءة رأس المال للبنوك محل الدراسة من 2016 الى 2018

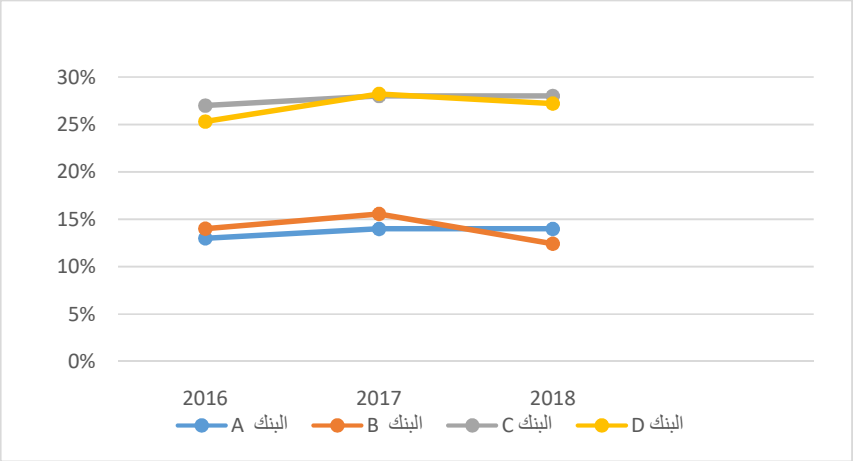

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول و الشكل السابقي نلاحظ أن معدل ملأة رأس المال للبنك A قدر ب13% سنة 2016، ثم ارتفع الى 14% سنة 2017 و هذا الإرتفاع راجع الى ارتفع قيمة رأس المال، بينما سنة 2018 فقد شهد معدل ملأة رأس المال ثبات 14%، و نلاحظ من خلال الجدول رقم ان رغم الإرتفاع قيمة رأس المال التنظيمي الا أن قيمة المخاطر المرجحة زادت ، أن نسب ملاءة رأسمال البنك A تفوق الحد الأدنى التي حدده بنك الجزائر لملاءة رأس المال و الذي يقدر ب9.5 %.

أما بالنسبة للبنك B فنلاحظ أن معدل ملاءة رأسماله كان يقدر ب 14.26% سنة 2016، الا أنه انخفض سنة2017 ليصبح 12.56%، وفي سنة 2018 قدرت ب 12.43 %.

خلال ثلاثة سنوات(من 2016 الى 2018) يمنح رأس المال البنك A والبنك B التصنيف رقم 2 حسب نظام التصنيف الأمريكي CAMELS، يتصف رأسمال البنك A والبنك B حسب نظام التقييم الأمريكي بأنه يفوق نسب ملأة رأس المال المتطلبات القانونية.

كما نلاحظ أن معدل ملاءة رأس المال للبنكC لسنة 2016 قدر ب 22.99 %، حيث شهد ارتفاع سنة 2017 ليصبح 28% ثم بقي ثابت سنة 2018.

ويمكن أن نستنتج مما سبق أنه يمنح لكل من البنك C التصنيف رقم 1 وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS، وهذا يدل حسب نظام CAMELSأن البنك يمتلك رأسمال جيد يتوافق مع المتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية المحددة من طرف بنك الجزائر الذي يتماشى مع المتطلبات العالمية للملاءة المصرفية، ومنه يمكن القول ان البنك C يتمتع بأداء قوي ويضمن النمو الجيد للأصول، كما أن الإدارة تمتلك خبرة جيدة في متابعة الأعمال البنكية، وتدل أيضا على البنك يقوم بتحليل جيد للمخاطر.

نلاحظ ان كفاية رأس المال للبنك D بلغت 25.32%، ثم ارتفعت سنة 2017 الى 28.33% وهذا الارتفاع يعتبر مؤشر جيد يدل على حرص البنك على تعزيز وزيادة مكونات رأس ماله، أما سنة

2018 فقد قدرت ب 26.92%، نلاحظ أنها انخفضت مقارنة بسنة 2017و سبب هذا الانخفاض راجع الى التوسع الائتماني، ووفق نظام CAMELS يمنح البنك التصنيف رقم 01.

وكما سبق الذكر فان قد منح التصنيف 01 لكل من البنك C والبنك D، والتصنيف 2 للبنك A والبنك B، وعليه فان كفاية المال للبنك C والبنك D أفضل من البنكA والبنكB.

المطلب الثاني: جودة الأصول للبنوك محل الدراسة

إن امتلاك البنك لأصول جيدة ينتج عنه بضرورة تحسن مؤشرات أدائه من خلال تحسن السيولة والتقييم الجيد للإدارة وملاءة رأس المال، ومن أجل معرفة مدى جودة أصول البنوك محل الدراسة، سنقوم بحساب نسبة التصنيف المرجح، حيث تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات،[1] حيث كلما زادت هذه النسبة دال ذلك على أن حجم الديون المتعثرة كبير، وتحسب كالتالي:[2]

$$\text{نسبة التصنيف المرجح} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{المخصصات+حقوق الملكية}}$$

الفرع الأول: الحالات الممكنة لتصنيف نسبة التصنيف المرجح:

يوضح الجدول التالية الحالات الممكنة لتصنيف نسبة التصنيف المرجح

الجدول 17: تصنيف نسبة التصنيف المرجح

درجة التصنيف	نسبة التصنيف المرجح
1	أقل من 5 %
2	من 5%-15%
3	من15%-35%
4	من35%-60%
5	60%فأكثر

المصدر: موفق عباس شكارة، تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 18، جامعة بغداد، العراق،2012، ص:147.

[1] محمد البشير بن عمر، احمد نصير، مرجع سبق ذكره، ص:37.
[2] نفس المرجع السابق.

الفرع الثاني: نسبة التصنيف المرجح للبنك A

الجدول 18: نسبة التصنيف المرجح للبنك A

الوحدة : ألف دينار جزائري

البيان	2016	2017	2018
المخصصات	19722540	14201728	8969192
حقوق الملكية	168443621	192997490	219013128
المخصصات + حقوق الملكية	188166161	207199218	227982320
التصنيف السنوي	2	2	1
التصنيف الكلي	2		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنكA

الشكل 6: تطور نسبة التصنيف المرجح للبنك A من 2016 الى 2018

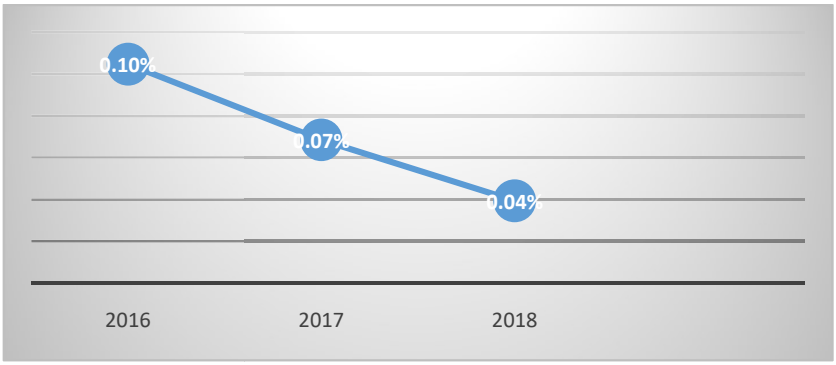

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل السابقيين نلاحظ انخفاض مستمر في نسبة التصنيف المرجح بالنسبة للبنك A خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع الى ارتفاع في حقوق الملكية خلال فترة من 2016 الى 2018، حيث بلغت 10.48% سنة 2016 ثم انخفضت سنة 2017 الى 6.85 %، وشهدت انخفاض أيضا سنة 2018 مقارنة مع السنة السابقة حيث بلغت 3.93%، كما نلاحظ أنه يمنح التصنيف 2 للبنك خلال فترة الدراسة.

الفرع الثالث: نسبة التصنيف المرجح للبنوك محل الدراسة

- نسبة التصنيف المرجح للبنوك محل الدراسة

الجدول 19: نسبة التصنيف المرجح للبنوك محل الدراسة

البيان	2016		2017		2018		فترة الدراسة	
	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	متوسط النسبة	التصنيف الكلي
البنك A	%10.48	2	%6.85	2	%3.93	1	%7.08	2
البنكB	%20.89	3	%20.77	3	%17.64	3	%19.76	3
البنك C	%24.69	3	%3.9	1	%6.64	1	%11.74	2
البنكD	16.17%	3	%7.87	2	%13.65	2	%12.56	2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

الشكل 7: تطور نسبة التصنيف المرجح للبنوك محل الدراسة

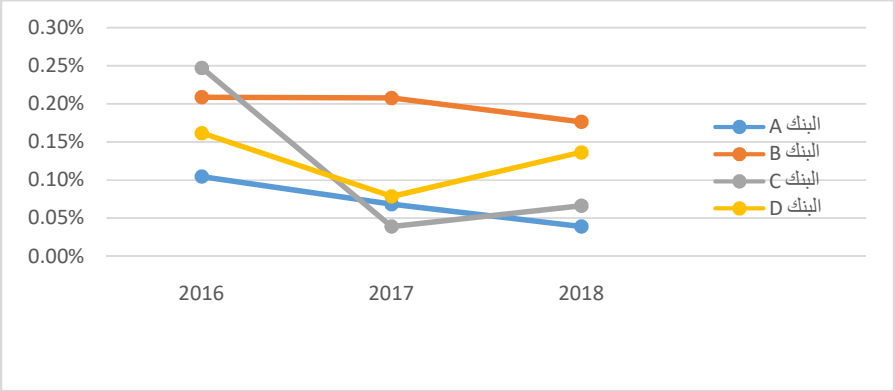

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل السابقيين نلاحظ:

بالنسبة للبنك B أنه يوجد انخفاض مستمر في نسبة التصنيف المرجح وهذا بسبب انخفاض مخصصات القروض والديون المتعثرة، حيث نلاحظ من خلال الملحق رقم 02 ان قد قدرت مخصصات القروض والديون المتعثرة سنة 2016 ب 21406530 ثم انخفضت سنة 2017 الى 19089164، لتقدر سنة 2018 ب 17689456، كما نلاحظ أن البنك يمنح التصنيف 3 وفق نظام CAMELS خلال فترة الدراسة.

نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح للبنك C شهدت انخفاض كبير بين سنتين 2016 و2017، حيث قدرت سنة 2016 ب 24.69 % لتنخفض سنة 2017 الى 3.9 % وسبب هذا الانخفاض هو ارتفاع حقوق الملكية، أما بالنسبة لسنة 2018 شهدت ارتفاعا حيث بلغت 6.64 % ونلاحظ أن البنك يمنح التصنيف 2 وفق نظام CAMELS خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للبنك D فقد قدرت نسبة التصنيف المرجح لسنة 2016 ب 16.12%، وعرفت انخفاض سنة2016 لتصل الى 7.87 % سنة 2017، لتعود وترتفع سنة 2018 حيث قدرت ب 13.65 %، ونلاحظ أن البنك يمنح التصنيف 2 وفق نظام CAMELS خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: تقييم كفاءة إدارة البنوك محل الدراسة

الفرع الأول: خصائص الاستبيان

لتقييم كفاءة الإدارة قمنا بإعداد استبيان موجه لموظفي البنوك محل الدراسة، وقد تضمن هذا الاستبيان كل من الحوكمة وعملية التدقيق والرقابة، الموارد البشرية، نظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي حيث تم تقسيم الاستبيان الى ستة محاور موضحة كما يلي:

- **المحور الأول:**الحوكمة؛
- **المحول الثاني:** التدقيق والرقابة؛
- **المحور الثالث:** الموارد البشرية؛
- **المحور الرابع:** نظام المعلومات؛
- **المحور الخامس:** التخطيط الاستراتيجي؛
- **المحور السادس:** معلومات أخرى.

1. ثبات ومصداقية الاستبيان

تم التأكد من مصداقية الاستبيان من خلال حساب معامل كرونباخ ألفا من خلال برنامجSPSS

الجدول 20:ألفا كرونباخ لثبات و مصداقية الاستبيان

ألفا كرونباخ	عدد العبارات	حجم العينة
0.861	28	156

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على مخرجات SPSS

ويتضح لنا من خلال الجدول أن معامل ألفا كرونباخ قد قدر ب 0.861 أي81.7% وهي مؤشر جيد على صحة ومصداقية الاستبيان.

2. خصائص عينة الدراسة

- **حجم العينة**

الجدول 21: خصائص العينة- حجم عينة الدراسة

البنك	التكرار	النسبة المئوية
البنكA	55	%35.26
البنكB	36	%23.08
البنكC	23	%14.74
البنك D	42	%26.92
المجموع	156	100

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل 8:خصائص العينة- حجم العينة

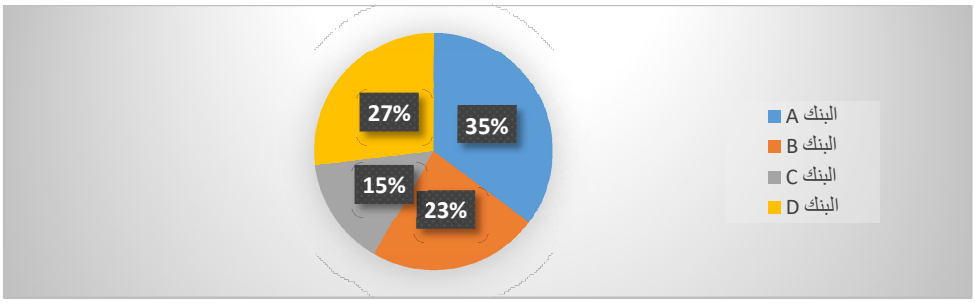

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن أجب على الاستبيان 156 موظف من إجمالي موظفي البنوك محل الدراسة، حيث 35.62% يمثلون موظفي البنك A، 23.08% من موظفي البنك B، 14.74% من موظفي البنك C، و26.92% من موظفي البنك D.

- **الجنس**

الجدول 30: خصائص العينة-الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
إناث	55	%35.26
ذكور	101	%64.74

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل 9: خصائص العينة- الجنس

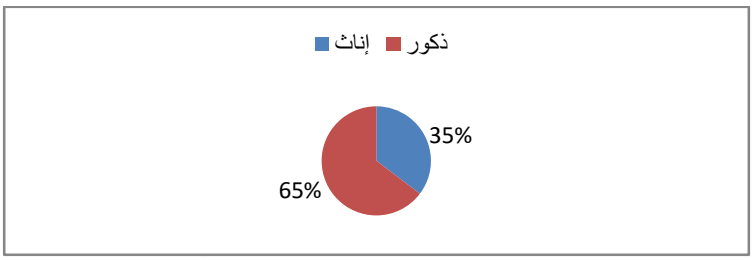

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن 35% من العينة الدراسة يمثل الإناث، و 65% ذكور.

- **الوظيفة**

الجدول 22: خصائص العينة- الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
رئيس مصلحة	12	%7.69
مسير تجاري	18	%11.54
محلل مالي	30	%19.23
مدير جهوي	12	7.69
مدير مالي	12	%7.69
موظف الخزينة	22	%14.10
موظف القروض	40	%25.64
موظف المحاسبة	10	%6.41
المجموع	156	%100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل 10: خصائص العينة- الوظيفة

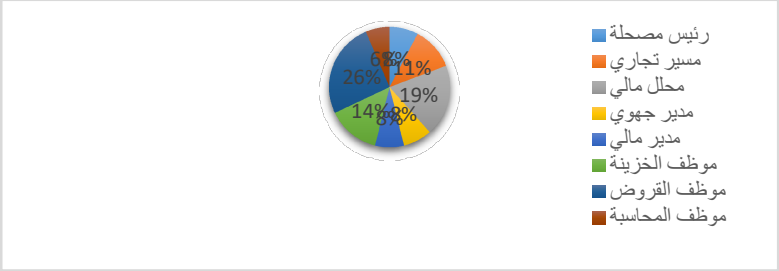

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

سيتم عرض النتائج المتوصل اليها إحصائيا والمتعلقة بمحاور الاستبيان، من خلال الاعتماد على الأدوات الإحصائية والتي تتمثل في التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، بهدف التعرف على استجابات موظفي البنوك محل الدراسة وآرائهم و سيتم الأخذ بعين الاعتبار الإجابات الأكثر تكرار من أجل تقييم أداء البنوك محل الدراسة، لذلك تم تحديد فئات مقياس التحليل كما يلي:

- ✓ حساب المدى: وهو عبارة عن أكبر قيمة –أصغر قيمة في مقياس ليكارت؛
- ✓ تحديد طول الفئة: يتم تحديد طول الفئة عن طريق قسمة المدى على عدد الفئات 4÷5=0.8.

ومنه فإن فئات المقياس تكون كالتالي:

الجدول 23: جدول ليكارت

الترميز	طول الخلية	الاجابة
5	4.2-5	موافق تماما
4	4.19-3.4	موافق
3	3.39-2.6	حيادي
2	2.59-1.8	غير موافق
1	1.79-1	غير موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ماسبق

الفرع الثاني: تحليل نتائج الاستبيان للبنك A

الجدول 24:المحور الأول- الحكومة (نتائج البنك A)

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه الاجابة
تتوفر الشفافية و الإفصاح في كافة أعمال البنك	8	35	4	8	0	3.78	0.90	75.64 %	موافق
البنك يعلن عن كافة أهدافه الاستراتيجية	20	23	8	4	0	4.07	0.90	81.45 %	موافق
تطبق إدارة البنك الحوكمة في كافة أعمالها	12	31	8	0	0	3.78	1.23	75.64 %	موافق
يتم تنظيم حوكمة البنك من طرف هيئات إتخاذ القرار و اللجان من خلال القوانين التي تخص الرقابة و الشفافية و المعلومات	20	35	0	0	0	4.36	0.49	87.27 %	موافق

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول 25: المحور الثاني- التدقيق و المراقبة (نتائج البنكA)

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه الاجابة
تتجاوب الإدارة بشكل كلي مع تقارير التدقيق الداخلي	16	35	4	0	0	4.22	0.57	%84.86	موافق
تتجاوب الإدارة بشكل كامل مع تقارير التدقيق الخارجي	24	27	4	0	0	4.36	0.62	%87.67	موافق
توجد ضوابط داخلية تتناسب مع طبيعة و حجم البنك	24	23	8	0	0	4.29	0.71	%85.82	موافق تماما
يوجد نظام رقابة داخلي فعال	24	19	4	9	0	4.11	0.94	%82.18	موافق

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدو35: المحور الثالث-الموارد البشرية (نتائج البنكA)

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه الإجابة
تعتمد الإدارة على برامج تدريب فعالة	12	4	21	18	0	3,18	1,12	%63,64	حيادي
تطبق الإدارة خطط توظيف واضحة من أجل توظيف الكفاءات المناسبة	4	20	19	12	0	3,29	0,90	%65,82	حيادي
تقوم إدارة البنك بالتوزيع الجيد للمسؤوليات و مناصب العمل	12	8	19	16	0	3,29	1,12	%65,82	حيادي
يعتمد البنك نظام حوافز فعال (كالمكافئات و الترقيات)	30	0	0	0	25	3,18	2,01	%63,64	حيادي
توفر إدارة البنك دليل عمل وفق كل منصب عمل	43	0	0	0	12	4,13	1,67	%82,55	موافق

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول36:المحور الرابع-نظام المعلومات (نتائج البنك A)

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه الإجابة
وصول المعلومات في الوقت المناسب	4	39	0	12	0	3,64	0,91	%72,73	موافق
سهولة و سرعة تنقل المعلومات داخليا و خارجيا	4	28	11	12	0	3,44	0,92	%68,73	موافق
توفر درجة مناسبة من دقة المعلومات دون تعقيد	8	20	15	12	0	3,44	1,00	%68,73	موافق
تطابق المعلومات مع احتياجات المستخدمين	8	28	11	8	0	3,65	0,91	%73,09	موافق

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول37: المحور الخامس- التخطيط الاستراتيجي (نتائج البنكA)

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه الإجابة
لدى إدارة البنك أهداف قصيرة و طويلة الأجل تعمل على تحقيقها	16	35	4	0	0	4,22	0,57	%84,36	موافق جدا
تقوم البنك بتحديث مخطط التنمية بشكل دوري	15	2	30	8	0	3,44	1,05	%68,73	موافق
توفر سياسات و إجراءات عمل في جميع مجالات العمل الرئيسة	12	31	0	12	0	3,78	1,03	%75,64	موافق

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول38: المحور السادس- معلومات أجرى (نتائج البنكA)

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة	اتجاه الاجابة
تتجاوب الإدارة من توصيات البنك المركزي و اللجنة المصرفية و مجلس النقد و القرض	35	20	0	0	0	4,64	0,49	%92,73	موافق جدا
المعلومات التي يتم إرسالها الى هينات الرقابة المصرفية الموثوقة	35	8	12	0	0	4,42	0,83	%88,36	موافق جدا
تتقيد إدارة البنك بالقوانين و التعليمات داخل البنك	31	12	12	0	0	4,35	0,82	%86,91	موافق جدا
يقدم البنك التقارير للبنك المركزي في الوقت المحدد	35	20	0	0	0	4,64	0,49	%92,73	موافق جدا
البنك قادر على مراقبة بيئته الخارجية	19	12	8	16	0	3,62	1,24	%72,36	موافق

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تقييم أداء إدارة البنك A بناء على إجابة الاستبيان

من خلال الجدول رقم يمكن القول أن:

- يتمتع البنك A بكفاءة أنظمة المعلومات؛
- وجود أهداف وبرامج مستقبلية؛
- تتجاوب إدارة البنك بشكل جيد مع تقارير التدقيق الداخلي والخارجي؛
- تنفذ إدارة البنك توصيات البنك المركزي؛
- يوفر دليل عمل لكل منصب عمل.

الفرع الثالث:نتائج البنك B و البنك C و البنك D

الجدول 39: نتائج الاستبيان للبنك B

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة	اتجاه الاجابة
1-تتوفر الشفافية و الإفصاح في كافة أعمال البنك	17	6	13	0	0	4,11	0,92	%82,22	موافق
2-البنك يعلن عن كافة أهدافه الاستراتيجية	17	12	7	0	0	4,28	0,78	%85,56	موافق جدا
3-تطبق إدارة البنك الحوكمة في جميع نشاطاتها	12	11	13	0	0	3,97	0,84	%79,44	موافق
4-يتم تنظيم حوكمة البنك من طرف هيئات إتخاذ القرار و اللجان من خلال القوانين التي تخص الرقابة و الشفافية و المعلومات	15	16	5	0	0	4,28	0,70	%85,56	موافق جدا
5-تتجاوب الإدارة بشكل كلي مع تقارير التدقيق الداخلي	12	24	0	0	0	4,33	0,48	%86,67	موافق جدا
6-تتجاوب الإدارة بشكل كامل مع تقارير التدقيق الخارجي	6	18	12	0	0	3,83	0,70	%76,67	موافق
7-توجد ضوابط داخلية تتناسب مع طبيعة و حجم البنك	11	25	0	0	0	4,31	0,47	%86,11	موافق جدا
8-يوجد نظام رقابة داخلي فعال	24	6	6	0	0	4,50	0,77	%90,00	موافق جدا
9-تعتمد الإدارة على برامج تدريب فعالة	24	6	6	0	0	4,50	0,77	%90,00	موافق جدا
10-تطبق الإدارة خطط توظيف واضحة من أجل توظيف الكفاءات المناسبة	17	6	7	6	0	2,42	3,37	%48,33	موافق
11-تقوم إدارة البنك بالتوزيع الجيد للمسؤوليات و مناصب العمل	25	11	0	0	0	4,86	2,63	%97,22	موافق جدا
12-يعتمد البنك نظام حوافز فعال(كالمكافئات و الترقيات)	19	0	0	0	17	2,64	1,43	52,78	حيادي
13-توفر إدارة البنك دليل عمل وفق كل منصب عمل	30	0	0	0	6	4,36	1,00	87,22	موافق جدا
14-وصول المعلومات في الوقت المناسب	6	11	12	7	0	3,44	1,73	68,89	موافق
15-سهولة و سرعة تنقل المعلومات داخليا و خارجيا	6	11	12	0	7	3,06	0,49	61,11	حيادي
16-توفر درجة مناسبة من دقة المعلومات دون تعقيد	12	24	0	0	0	4,53	1,73	%90,56	موافق جدا
17-تطابق المعلومات مع احتياجات المستخدمين	13	23	0	0	0	4,36	1,12	%87,22	موافق جدا
18-لدى إدارة البنك أهداف قصيرة و طويلة الأجل تعمل على تحقيقها	6	11	12	0	7	3,06	1,09	%61,11	حيادي
19-تقوم البنك بتحديث مخطط التنمية بشكل دوري	12	11	6	7	0	3,78	0,73	%75,56	موافق
20-توفر سياسات و إجراءات عمل في جميع مجالات العمل الرئيسة	12	6	13	5	0	3,69	0,73	%73,89	موافق
21-تتجاوب الإدارة من توصيات البنك المركزي و اللجنة المصرفية و مجلس النقد و القرض	19	12	5	0	0	4,39	0,49	%87,78	موافق جدا
22-المعلومات التي يتم إرسالها الى هيئات الرقابة المصرفية الموثوقة	19	12	5	0	0	4,39	0,82	%87,78	موافق جدا
23-تتقيد إدارة البنك بالقوانين و التعليمات داخل البنك	0	23	13	0	0	3,64	0,73	%72,78	موافق
24-يقدم البنك التقارير للبنك المركزي في الوقت المحدد	14	12	10	0	0	4,11	0,00	%82,22	موافق
25-البنك قادر على مراقبة بيئته الخارجية	25	6	5	0	0	4,56	0,00	%91,11	موافق جدا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول40:نتائج الاستبان للبنك C

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة	اتجاه الاجابة
1-تتوفر الشفافية و الإفصاح في كافة أعمال البنك	9	4	0	10	0	3,52	1,41	%70,43	موافق
2-البنك يعلن عن كافة أهدافه الاستراتيجية	9	0	0	14	0	3,17	1,50	%63,48	حيادي
3-تطبق إدارة البنك الحوكمة في جميع نشاطاتها	7	6	6	4	0	3,70	1,11	%73,91	موافق
4-يتم تنظيم حوكمة البنك من طرف هيئات إتخاذ القرار و اللجان من خلال القوانين التي تخص الرقابة و الشفافية و المعلومات	13	10	0	0	0	4,57	0,51	%91,30	موافق جدا
5-تتجاوب الإدارة بشكل كلي مع تقارير التدقيق الداخلي	17	4	2	0	0	4,65	0,65	%93,04	موافق جدا
6-تتجاوب الإدارة بشكل كامل مع تقارير التدقيق الخارجي	13	10	0	0	0	4,57	0,51	%91,30	موافق جدا
7-توجد ضوابط داخلية تتناسب مع طبيعة و حجم البنك	16	4	3	0	0	4,57	0,73	%91,30	موافق جدا
8-يوجد نظام رقابة داخلي فعال	10	11	0	2	0	4,26	0,86	%85,22	موافق جدا
9-تعتمد الإدارة على برامج تدريب فعالة	0	13	6	4	0	3,39	0,78	%67,83	موافق
10-تطبق الإدارة خطط توظيف واضحة من أجل توظيف الكفاءات المناسبة	0	9	0	14	0	2,78	1,00	%55,65	حيادي
11-تقوم إدارة البنك بالتوزيع الجيد للمسؤوليات و مناصب العمل	6	17	0	0	0	4,26	0,45	%85,22	موافق جدا
12-يعتمد البنك نظام حوافز فعال(كالمكافئات و الترقيات)	10	0	0	0	13	2,74	2,03	%54,78	حيادي
13-توفر إدارة البنك دليل عمل وفق كل منصب عمل	16	0	0	0	7	3,78	1,88	%75,65	موافق
14-وصول المعلومات في الوقت المناسب	0	15	4	4	0	3,48	0,79	%69,57	موافق
15-سهولة و سرعة تنقل المعلومات داخليا و خارجيا	0	17	2	4	0	3,57	0,79	%71,30	موافق
16-توفر درجة مناسبة من دقة المعلومات دون تعقيد	0	21	2	0	0	3,91	0,29	%78,26	موافق
17-تطابق المعلومات مع احتياجات المستخدمين	12	11	0	0	0	4,52	0,51	%90,43	موافق جدا
18-لدى إدارة البنك أهداف قصيرة و طويلة الأجل تعمل على تحقيقها	8	11	0	4	0	4,00	1,04	%80,00	موافق
19-تقوم البنك بتحديث مخطط التنمية بشكل دوري	6	13	0	4	0	3,91	1,00	%78,26	موافق
20-توفر سياسات و إجراءات عمل في جميع مجالات العمل الرئيسة	0	19	0	4	0	3,65	0,78	%73,04	موافق
21-تتجاوب الإدارة من توصيات البنك المركزي و اللجنة المصرفية و مجلس النقد و القرض	10	13	0	0	0	4,43	0,51	%88,70	موافق جدا
22-المعلومات التي يتم إرسالها الى هيئات الرقابة المصرفية الموثوقة	12	11	0	0	0	4,52	0,51	%90,43	موافق جدا
23-تتقيد إدارة البنك بالقوانين و التعليمات داخل البنك	10	13	0	0	0	4,43	0,51	%88,70	موافق جدا
24-يقدم البنك التقارير للبنك المركزي في الوقت المحدد	4	13	0	4	2	3,57	1,24	%71,30	موافق
25-البنك قادر على مراقبة بيئته الخارجية	7	10	0	6	0	3,78	1,17	%75,65	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول41:نتائج الاستبيان للبنك D

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة	اتجاه الاجابة
1-تتوفر الشفافية و الإفصاح في كافة أعمال البنك	22	15	5	0	0	4,40	0,49	%88,10	موافق جدا
2-البنك يعلن عن كافة أهدافه الاستراتيجية	10	32	0	0	0	4,24	0,19	%84,76	موافق جدا
3-تطبق إدارة البنك الحوكمة في جميع نشاطاتها	10	27	0	5	0	4,00	0,73	%80,00	موافق جدا
4-يتم تنظيم حوكمة البنك من طرف هيئات إتخاذ القرار و اللجان من خلال القوانين التي تخص الرقابة و الشفافية و المعلومات	17	20	5	0	0	4,29	0,45	%85,71	موافق جدا
5-تتجاوب الإدارة بشكل كلي مع تقارير التدقيق الداخلي	12	20	10	0	0	4,05	0,53	%80,95	موافق
6-تتجاوب الإدارة بشكل كامل مع تقارير التدقيق الخارجي	20	15	2	5	0	4,19	0,99	%83,81	موافق
7-توجد ضوابط داخلية تتناسب مع طبيعة و حجم البنك	22	10	10	0	0	4,29	0,70	%85,71	موافق جدا
8-يوجد نظام رقابة داخلي فعال	22	15	0	0	5	4,17	1,61	%83,33	موافق
9-تعتمد الإدارة على برامج تدريب فعالة	5	37	0	0	0	4,12	0,11	%82,38	موافق
10-تطبق الإدارة خطط توظيف واضحة من أجل توظيف الكفاءات المناسبة	5	22	15	0	0	3,76	0,43	%75,24	موافق
11-تقوم إدارة البنك بالتوزيع الجيد للمسؤوليات و مناصب العمل	22	20	0	0	0	4,52	0,26	%90,48	موافق جدا
12-يعتمد البنك نظام حوافز فعال(كالمكافئات و الترقيات)	27	0	0	0	15	3,57	3,76	%71,43	موافق
13-توفر إدارة البنك دليل عمل وفق كل منصب عمل	37	0	0	0	5	4,52	1,72	%90,48	غير موافق
14-وصول المعلومات في الوقت المناسب	20	22	0	0	0	4,48	0,26	%89,52	موافق جدا
15-سهولة و سرعة تنقل المعلومات داخليا و خارجيا	15	17	10	0	0	4,12	0,60	%82,38	موافق
16-توفر درجة مناسبة من دقة المعلومات دون تعقيد	10	22	10	0	0	4,00	0,49	%80,00	موافق
17-تطابق المعلومات مع احتياجات المستخدمين	32	10	0	0	0	4,76	0,19	%95,24	موافق جدا
18-لدى إدارة البنك أهداف قصيرة و طويلة الأجل تعمل على تحقيقها	27	10	5	0	0	4,52	0,50	%90,48	موافق جدا
19-تقوم البنك بتحديث مخطط التنمية بشكل دوري	10	32	0	0	0	4,24	0,19	%84,76	موافق جدا
20-توفر سياسات و إجراءات عمل في جميع مجالات العمل الرئيسة	22	15	5	0	0	4,40	0,49	%88,10	موافق جدا
21-تتجاوب الإدارة من توصيات البنك المركزي و اللجنة المصرفية و مجلس النقد و القرض	22	20	0	0	0	4,52	0,26	%90,48	موافق جدا
22-المعلومات التي يتم إرسالها الى هيئات الرقابة المصرفية الموثوقة	27	10	5	0	0	4,52	0,50	%90,48	موافق جدا
23-تتقيد إدارة البنك بالقوانين و التعليمات داخل البنك	12	30	0	0	0	4,29	0,21	%85,71	موافق جدا
24-يقدم البنك التقارير للبنك المركزي في الوقت المحدد	17	20	0	0	5	4,05	1,51	%80,95	موافق
25-البنك قادر على مراقبة بيئته الخارجية	15	22	5	0	0	4,24	0,43	%84,76	موافق جدا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

تقييم أداء إدارة البنك B بناء على نتائج الاستبيان:

باعتماد على إجابات موظفي البنك B أي حسب الجدول رقم نستنتج أن:

- قوة وملائمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي؛
- توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها؛
- وجود خطط واضحة لتوظيف ووضع كل موظف في المنصب المناسب له؛
- لدى البنك B مستوى جيد في تنفيذ توصيات الهيئات المراقبة والتفتيش.

تقييم أداء البنك C على نتائج الاستبيان

بالاعتماد على الإجابات الصادرة من موظفي البنك C نستنتج أن:

- تتوفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال البنك؛
- وجود تناسب في وظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي؛
- تقوم إدارة البنك بتوزيع الجيد للمسؤوليات ومناصب العمل؛
- وجود أنظمة معلومات إدارية فعالة؛
- تتجاوب إدارة البنك C بشكل جيد مع توصيات البنك المركزي.

تقييم أداء البنك D بناء على نتائج الاستبيان:

- توفر الشفافية في كافة أعمال البنك، بالإضافة الى أن البنك يعلن عن كافة أهدافه الاستراتيجية؛
- فعالية أنظمة المعلومات الادرية؛
- وجود خطط واضحة للتعيين وتوفر برامج تدريب فعالة؛
- عدم قدرة البنك على توفير دليل عمل لكل منصب عمل؛
- تقديم معلومات دقيقة للبنك المركزي في الوقت المناسب.

المبحث الثالث: تقييم ربحية وسيولة، الحساسية البنوك محل الدراسة اتجاه مخاطر السوق

المطلب الأول: تقييم ربحية البنوك محل الدراسة

لتحديد ربحية البنوك محل الدراسة سنعتمد على معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول

من أجل تصنيف ربحية البنوك محل الدراسة وفق نموذج CAMELS، سيتم الاعتماد على الجدول التالي:

الجدول 26: المرجعية القانونية لتصنيف نسب الربحية في الجزائر

تصنيف مؤشرات الربحية	1	2	3	4	5
ROE	أكبر من 15%	بين 15%و 9%	بين 8.9%و 7%	بين 6.9% و5%	أقل من 5%
ROA	أكبر من 2.5%	بين 2.5% 1.5%	بين 1.49%و0.5%	بين 0.49% و0%	سالب

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عبد الله كمال مرجع سابق ذكره،ص:202.

الفرع الأول: معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة

يقيس العائد على حقوق الملكية النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية،[1] ويحسب وفق العلاقة التالية: معدل العائد على حقوق الملكية=$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$

1. معدل العائد على حقوق الملكية للبنك A

الجدول 27: معدل العائد على حقوق الملكية للبنك A

الوحدة: ألف دينار جزائري

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	26303586	32937968	40981379
الأموال الخاصة	168443621	192997490	219013128
نسبة العائد على حقوق الملكية ROE	15.62	17.07	18.71
التصنيف السنوي	1	1	1
التصنيف الكلي	1		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك A خلال فترة من 2016 الى 2018

[1] سمية فضيلي، علي دبي، أثر قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك الجزائرية–دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2012–2018، مجلة ريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 02، الجزائر،2021، ص:454.

2. معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة

يوضح الجدول التالي م معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة:

الجدول 28: معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة

ROE	2016		2017		2018		فترة الدراسة	
	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	متوسط النسبة	التصنيف الكلي
البنك A	%15.62	1	%17.07	1	%18.71	1	%16.8	1
البنكB	%17.9	1	%14.3	2	%15	2	%15.73	2
البنك C	%8.39	3	%5.34	4	%8.39	2	%7.37	3
البنكD	%9.3	2	%5.56	4	%6.41	4	%7.09	3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك محل الدراسة خلال فترة من 2016 من 2018

الشكل 11: تطور ROE للبنوك محل الدراسة من 2016 الى 2018

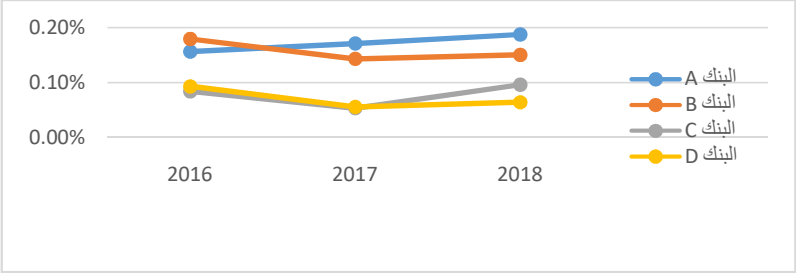

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول و الشكلالسابقيين نلاحظ:

أن معدل العائد على حقوق الملكية للبنك A خلال ثلاثة سنوات كان أكبر من 10 %، حيث عرفت في مجملها ارتفاعا في قيم معدل العائد على حقوق الملكية حيث كان سنة 2016 يقدر ب 15.62%، ثم ارتفع سنة 2017 الى 17.07%، وقدر سنة2018 ب 18.71%، وذلك راجع للارتفاع المستمر في النتيجة الصافية خلال ثلاثة سنوات، كما نلاحظ أن البنك يمنح التصنيف 1 وفق نظام CAMELS خلال فترة الدراسة،أما بالنسبة للبنكB ، فنلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية شهد ارتفاع مستمر من 2016 الى 2018 حيث قدر سنة 2016 ب 2.07%، ثم ارتفع سنة 2017 حيث بلغ 18.96%، ليصل سنة 2018 الى 20.45%، كما نلاحظ أن البنك يمنح التصنيف 2 وفق نظام CAMELSخلال فترة الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى البياني أن قيمة معدل العائد على حقوق الملكية للبنكC ، قدر 8.39%سنة 2016، ثم انخفض سنة 2016 حيث بلغ 5.34%، وقد شهدت ارتفاعا سنة 2018 بمقارنة مع السنة السابقة حيث بلغت 9.59%، نلاحظ أن البنك يمنح التصنيف 3 وفق نظام

CAMELSخلال فترة الدراسة،أما بالنسبة للبنكD ، فقد تميزت فترة الدارسة بقيم أقل من 10% لمعدل العائد على حقوق الملكية، حيث عرفت هذه الفترة انخفاض متتالي لقيم معدل العائد على حقوق الملكية، بدء من 9.93% في سنة 2016 مرورا ب 5.65% في 2017 وهي تعتبر أدنى قيمة له من 2016 الى 2018، لتصل الى 6.41% في سنة 2018، نلاحظ أن البنك يمنح التصنيف 3 وفق نظام CAMELSخلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدارسة

"يقيس معدل العائد على الأصول " قدرة البنك على توظيف الأصول توظيف امثلا، أي يقيس كفاءة إدارة البنك في استخدام مجموع الأصول، فمن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تن امتلاكها خلال هذه الفترة".[1]

1. معدل العائد على الأصول للبنك **A**:

الجدول 29: معدل العائد على الأصول للبنكA

الوحدة: ألف دينار جزائري

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	26303586	32937968	40981379
إجمالي الأصول	1706566640	1922533695	2258543699
نسبة العائد على الأصول	1.54	1.71	1.81
التصنيف السنوي	2	2	2
التصنيف الكلي	2		

من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك خلال فترة من 2016 الى 2018

2. معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة

الجدول 30: معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة

البيان	2016		2017		2018		فترة الدراسة	
	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	متوسط النسبة	التصنيف الكلي
البنك A	%1.54	2	%1.71	2	%1.81	2	%1.68	2
البنكB	%1.6	2	%1.5	2	%1.9	2	%1.67	2
البنك C	%0.77	3	%0.5	3	%0.92	3	%0.73	3
البنكD	%1.11	3	%1.06	3	%1.16	3	%1.11	3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال فترة من 2016الى 2018.

[1] سمية فضيلي، علي دبي، رجع سابق ذكره، ص:455.

الشكل 3:تطور ROA للبنوك محل الدراسة من 2016 الى 2018

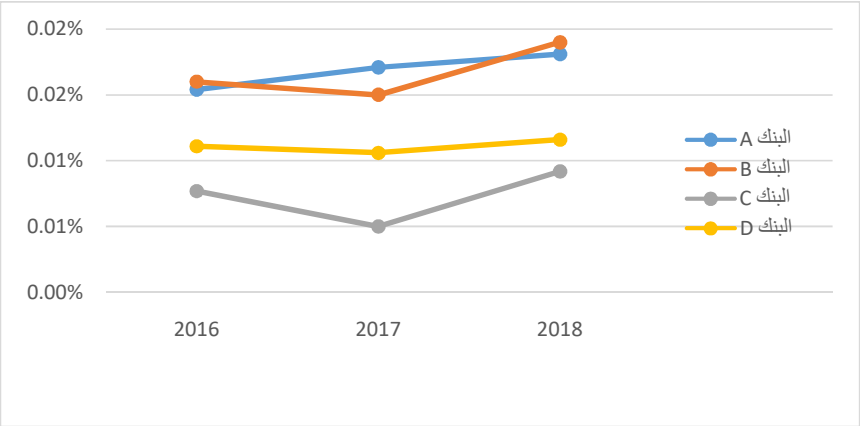

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق

من الجدول رقم و الشكل السابقيين نلاحظ:

أن معدل العائد على الأصول للبنك A في تزايد مستمر، حيث قدر سنة 2016 ب 1.54% ثم شهد ارتفاع سنة 2017 حيث بلغ 1.71%، ليصل سنة 2018 الى 1.81%، كما نلاحظ من خلال رقم..، أن كل من الدخل الصافي وإجمالي الأصول البنكية في تزايد مستمر، نلاحظ أن البنك يمنح التصنيف 2 وفق نظام CAMELS خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للبنك B، فقد قدر معدل العائد على الأصول سنة 2016 ب 1.6%، ثم انخفض سنة 2017 الى 1.5% وهذا راجع الى انخفاض في النتيجة الصافية وزيادة الأصول خلال فترة من 2016 الى 2017، ثم ارتفع سنة 2018 الى 1.9%وسبب هذا الارتفاع هو الزيادة في الدخل الصافي، نلاحظ أن البنك يمنح التصنيف 2 وفق نظام CAMELS خلال فترة الدراسة.

كما نلاحظ أنه قد قدر معدل العائد على حقوق الملكية لسنة 2016 ب0.77 % ثم انخفض سنة2017 الى 0.5% و هذا الانخفاض راجع للانخفاض في قيمة النتيجة الصافية، و شهدت معدل العائد على الأصول ارتفاع سنة 2018 حيث قدر ب0.92% و ذلك راجع للارتفاع الحاصل في النتيجة الصافية، نلاحظ أن البنك يمنح التصنيف 3 وفق نظام CAMELS خلال فترة الدراسة.

تميزت الفترة من 2016 الى 2017 بالنسبة للبنك D بانخفاض في قيمة العائد على الأصول، حيث قدر سنة2016 ب 1.11% ثم انخفض سنة2017 ليبلغ 1.06%، شهدت النتيجة الصافية شبه استقرار بينما شهدت الأصول البنكية والتي تمثل المقام ارتفاعا في قيمتها، أما بالنسبة ل سنة2018 فقد ارتفع معدل العائد على الأصول حيث قدر ب 1.16% وهذا نظرا للارتفاع الحاصل في النتيجة الصافية لسنة 2018 والزيادة في الأصول البنكية، نلاحظ أن البنك يمنح التصنيف 3 وفق نظام CAMELSخلال فترة الدراسة.

كما نلاحظ أن معدلات العائد على الأصول خلال فترة الدراسة للبنك C هي كنت الأدنى بين معدلات البنوك محل الدراسة.

الفرع الثالث: التصنيف النهائي لربحية البنوك محل الدراسة

الجدول 31: التصنيف النهائي لربحيةالبنوك محل الدراسة

البيان	التصنيف الكلي لفترة الدراسة				التصنيف الكلي لربحية
	ROE		ROA		
البنك A	%16.8	1	%1.68	2	2
البنكB	%15.73	2	%1.67	2	2
البنك C	%7.37	3	%0.73	3	3
البنكD	%7.09	3	%1.11	3	3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ربحية البنك A تقع ضمن التصنيف 2 على مدى فترة الدراسة (من 2016 الى 2018)، وحسب نظام CAMELS فان ربحية البنك A تتصف بالمواصفات التالية:

- دخل البنك كافي لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة؛
- يوجد نمو لرأس المال، ويتم توزيع أرباح بشكل معقول لكن قد توجد بعض النقائص التي لا تحتاج الى رقابة تنظيمية، وقد تكون هذه النقائص مثلا في ان تكون زيادة الأرباح ناتجة عن الأنشطة الغير عادية للبنك، مما يتوجب على إدارة البنك التدخل لتصحيح هذه الاختلالات.

ونلاحظ من خلال الجدول أيضا أن تصنيف ربحية البنك B تقع ضمن التصنيف 2، أي نفس تصنيف ربحية البنك A، وعليه يمكن القول إن ربحية البنك Bلها نفس مواصفات ربحية البنك A المذكورة سابقا وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS، أما ربحية البنك C والبنك D فإنها تقع ضمن التصنيف 3.

المطلب الثاني: تقييم السيولة البنوك محل الدراسة

من أجل تقييم سيولة البنوك محل الدراسة سنقوم من خلال هذا المطلب بالاعتماد على معامل السيولة القانونية و نسبة التوظيف، نسبة القروض الى إجمالي الأصول.

يوضح الجدول التالي المرجعية القانونية لتصنيف نسب السيولة المحددة من طرف بنك الجزائر:

الجدول 32: المرجعية القانونية لتصنيف نسب السيولة في الجزائر

التصنيف	1	2	3	4	5
معدل السيولة القانونية	أكبر من120%	بين119% و110%	بين109% و100%	بين99% و80%	أقل من 80%
نسبة التوظيف	أقل من 60%	بين60% و70%	بين71%و 75%	بين76%و80%	أكثر من 80%
نسبة القروض الى اجمالي الأصول	أقل من 25 %	بين 25% و 50%	بين 51% و 65%	بين 66% و 75 %	أكبر من 75%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سبق ذكره،ص:214.

الفرع الأول: معامل السيولة القانونية للبنوك محل الدراسة

إن قياس نسبة السيولة القانونية ومتابعة تطوراتها يمكننا من معرفة مدى قدرة البنك على مواجهة الإلتزامات في الأجل المحدد وبتكلفة معقولة.[1]

نصت المادة 03 من نظام بنك الجزائر 11-04 بأنه يجب أن تقدم في كل وقت معامل سيولة أدنى يساوي على الأقل 100%.[2]

ويحسب معامل السيولة القانونية وفق العلاقة التالية:[3]

Coefficient de Liquidité=Actifs Disponibles Réalisables à court Terme et des Engagements de Financement Reçus / Exigibilités à Court Terme et des Engagements Donnés

[1] عبد الله كمال بن مسعود، مرجع سبق ذكره،ص:214.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] نفس المرجع السابق،ص:215.

1. معامل السيولة القانونية في البنوك محل الدراسة:

الجدول 33: معامل السيولة القانونية للبنوك محل الدراسة

نسبة السيولة القانونية	2016		2017		2018		فترة الدراسة	
	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	متوسط النسبة	التصنيف الكلي
البنك A	%90	4	%100	3	%108	3	%99.33	3
البنكB	%86	4	%60	5	%98	4	%81.33	4
البنك C	%61.92	5	%42	5	%64	5	%55.97	5
البنكD	%53	5	%76	3	%104	3	%77.67	4

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة من 2016 الى 2018

الشكل التالي يوضح تطور نسبة السيولة القانونية في البنوك محل الدراسة من سنة 2016 الى سنة2018:

الشكل 13:تطور معامل السيولة القانونية للبنوك محل الدراسة من 2016 الى 2018

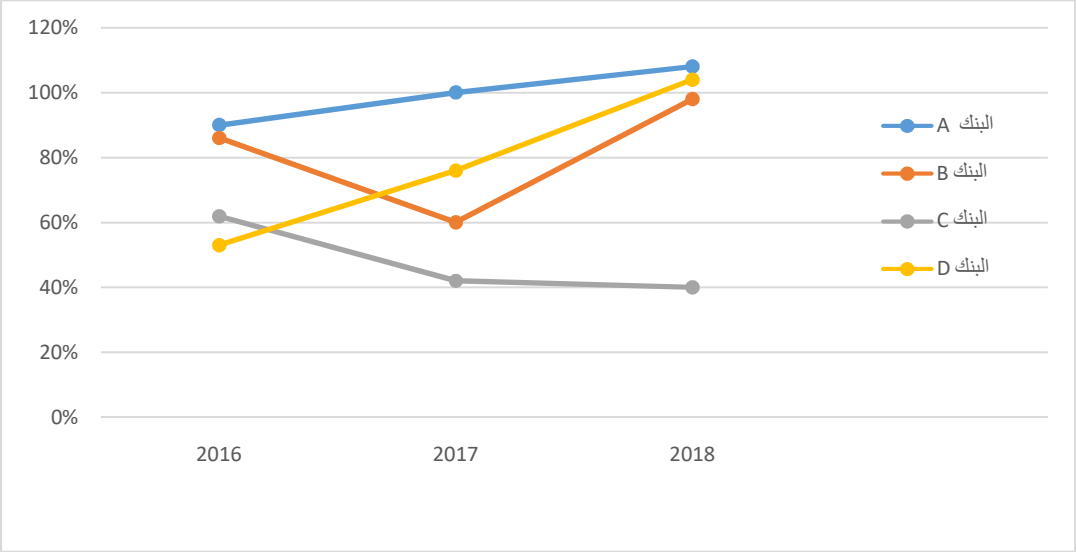

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول رقم و الشكل السابقيين نلاحظ:

أنه معامل السيولة القانونية بالنسبة للبنك A قد قدر ب 90%، ثم ارتفع سنة 2017 الى 100%، وشهدت 2018 أيضا ارتفاع في معامل السيولة القانونية حيث قدر ب 108%.

ونلاحظ أيضا أن معامل السيولة القانونية للبنك B تميز بأنه تحت الحد القانوني الذي وضعه بنك الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث في سنة 2016 قدر ب 86%، ثم شهد انخفاض سنة 2016 ليصل الى 60%، ثم ارتفع سنة 2018 الى 98%.

أما بالنسبة للبنك C فقد تميزت الفترة من 2016 الى 2017 بمعامل سيولة تحت 100% أي تحت الحد الأدنى التي وضعه بنك الجزائر، حيث أن في سنة 2016 قدر ب 61.92% ثم انخفض سنة 2017 الى 42%، ثم ارتفع سنة 2018 حيث قدر ب 64 %.

ارتفع معامل السيولة القانونية من 2016 الى 2017 حيث قدر سنة 2016 ب 124%، ثم ارتفع الى 134%وهي أعلى قيمة خلال سنة الدراسة، وفي سنة 2018 قدر ب 104%، ومن خلال ما سبق يمكن القول إنه قد تميزت فترة الدراسة أن معامل السيولة القانونية كان أكبر من الحد الأدنى الذي وضعه البنك المركزي.

الفرع الثاني: نسبة التوظيف ونسبة القروض الى الأصول للبنوك محل الدراسة

نسبة التوظيف

تعبر نسبة التوظيف عن مدى استخدام البنك للودائع لتلبية في شكل قروض تقدم للزبائن البنك وتحسب كالتالي:[1]

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}}$$

- **نسبة التوظيف للبنك A**

الجدول 50: نسبة التوظيف للبنك A

الوحدة: ألف دينار جزائري

البيان	2016	2017	2018
القروض	1280234417	1322331562	1753406554
الودائع	1483393454	1659275088	1965529479
القروض/ الودائع	%86.30	%79.69	%89.21
التصنيف السنوي	5	4	5
التصنيف الكلي	5		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك A خلال فترة من 2016 الى 2018

[1] عبد الله كمال الدين بن مسعود ، مرجع سبق ذكره.،ص:69.

- **نسبة التوظيف للبنوك محل الدراسة**

الجدول 51: نسبة التوظيف للبنوك محل الدراسة

نسبة التوظيف	2016		2017		2018		فترة الدراسة	
	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	متوسط النسبة	التصنيف الكلي
البنك A	%86.30	5	%79.69	4	%89.21	5	%85.06	5
البنكB	%158.53	5	%99.64	5	%93.87	5	%117.34	5
البنك C	%81.70	5	%83	5	%85.32	5	%83.34	5
البنكD	%90	5	%96.56	5	%98.53	5	%95.03	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة من 2016 الى 2018

يوضح الشكل تطور نسبة التوظيف للبنوك محل الدراسة خلال فترة من 2016 الى 2018:

الشكل 4: تطور نسبة التوظيف للبنوك محل الدراسة من 2016 الى 2018

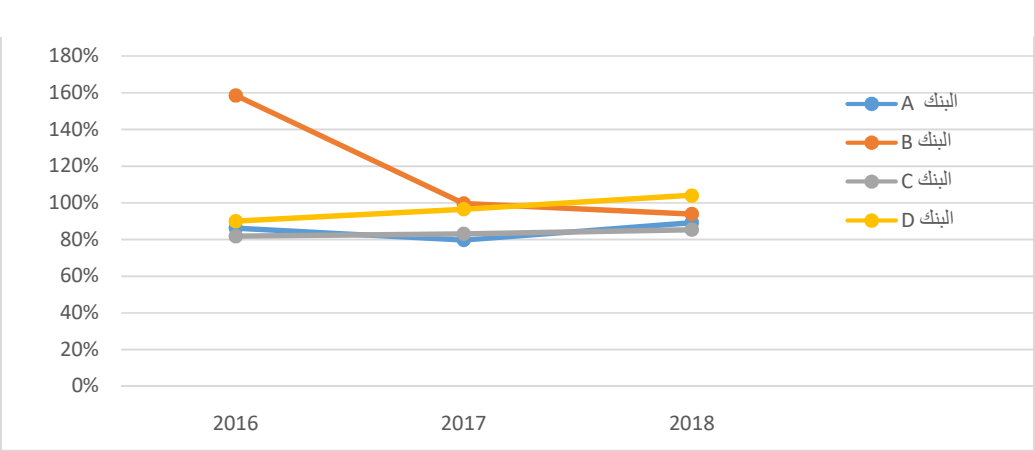

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ:

أن نسبة التوظيف للبنك A في سنة 2016 بلغت 86.30% وهذا يعني ان البنك يمنح ما نسبته 86.30% من الودائع على شكل قروض، أما في سنة 2017 فانخفضت نسبة التوظيف بالمقارنة مع السنة السابقة الى 79.69%، وسبب هذا الانخفاض هو ارتفاع الودائع بنسبة أكبر من ارتفاع القروض، أما بالنسبة لسنة 2018 قدرت ب 89.21%، نلاحظ من خلال الجدول رقم أن ارتفاع نسبة التوظيف في 2018 وهذا نظرا الى ارتفاع في قيمة القروض كان أكبر من الارتفاع في قيمة الودائع.

أما بالنسبة للبنك B، نلاحظ أن نسبة التوظيف قدرت ب 158.53%، ثم انخفضت سنة 2017 الى 99.64%، ثم انخفضت سنة 2018 الى 93.87%.

قدرت نسبة التوظيف للبنك C بنسبة 81.70% وهذا يعني أن البنك يمنح ما نسبته 81.70%من الودائع على شكل قروض، وشهدت ارتفاع متتالي لسنتين 2017 و2018، حيث قدرت سنة2017 ب 83%، ثم ارتفعت سنة 2018 الى 85.32%.

كما نلاحظ أن نسبة التوظيف للبنك D قدرت 90%في سنة 2016، ثم ارتفعت سنة 2017 الى 96.56، ثم ارتفعت سنة 2018 حيث بلغت 98.53%.

1. نسبة القروض الى الأصول:

- **نسبة القروض الى اجمالي الأصول للبنك A**

الجدول 34:نسبة القروض الى إجمالي الأصول للبنك A

الوحدة: ألف دينار جزائري

البيان	2016	2017	2018
القروض	1280234417	1322331562	1753406554
الأصول	1706566640	1922533695	2258543699
القروض/ اجمالي الأصول	%75.02	%68.78	%77.63
التصنيف السنوي	5	4	5
التصنيف الكلي	5		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك A خلال فترة من 2016 الى 2018

- **نسبة القروض الى اجمالي الأصول للبنوك محل الدراسة**

الجدول 35: نسبة القروض الى إجمالي الأصول للبنوك محل الدراسة

نسبة التوظيف	2016		2017		2018		فترة الدراسة	
	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	النسبة	التصنيف	متوسط النسبة	التصنيف الكلي
البنك A	%75.02	5	%68.78	4	%77.63	5	%73.81	5
البنكB	%129.99	5	%84.09	5	%79.65	5	%73.91	5
البنك C	%71.27	4	%71.17	4	%74.12	4	%72.18	4
البنكD	%80	5	%71.27	4	%75.21	5	%75.49	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة من 2016 الى 2018

يوضح الشكل تطور نسبة القروض الى اجمالي الأصول للبنوك محل الدراسة خلال فترة من 2016 الى 2018

الشكل 5:تطور نسبة القروض الى إجمالي الأصول للبنوك محل الدراسة من 2016 الى 2018

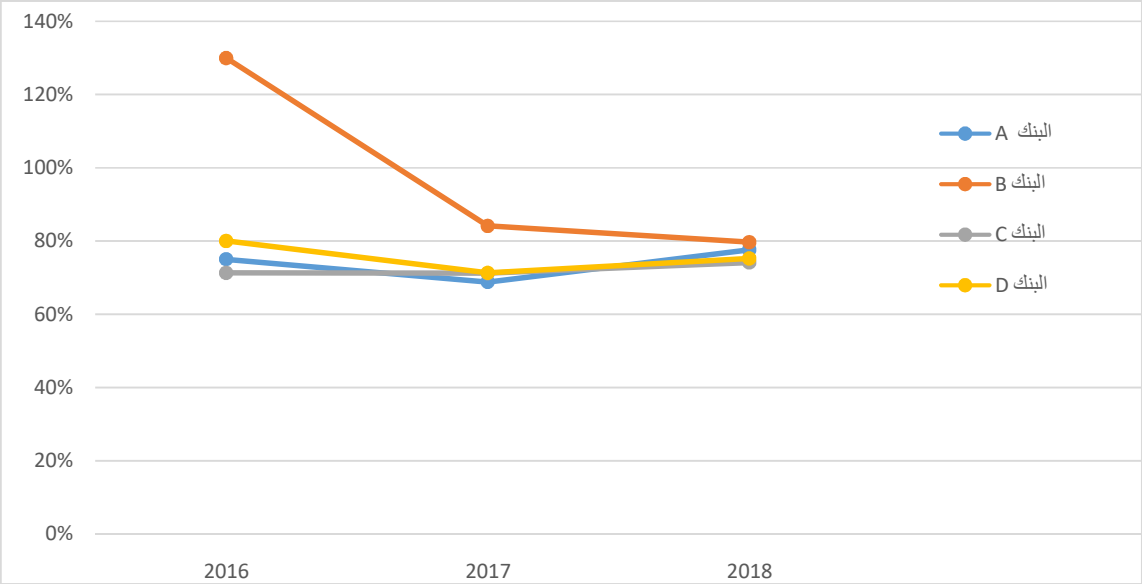

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ:

بالنسبة للبنك A وفي سنة 2016 بلغت النسبة 75.02% والتي تعني أن 75.02% من أصول البنك A ممنوحة في شكل قروض، ثم انخفضت الى 68.78% سنة 2017، وهو مؤشر جيد حيث كلما انخفضت نسبة القروض الى اجمالي الأصول كان ذلك أفضل للبنك، حيث يرجع سبب الانخفاض الى ارتفاع الأصول بنسبة أكبر من ارتفاع الأصول، وخلال سنة 2018 بلغت 77.63%، ونلاحظ ان نسبة القروض الى اجمالي الأصول قد ارتفعت مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع الى ارتفاع القروض بنسبة أكبر من ارتفاع الأصول.

أما بالنسبة للبنك B قدرت النسبة سنة 2016 ب 129.99%، ثم انخفضت الى 84.09% سنة 2017، ثم انخفضت الى 79.65%، وهذا الانخفاض خلال السنتين 2017 و2018 يعتبر مؤشرا جيد، ويرجع هذا الانخفاض الى ارتفاع الأصول بشكل مستمر خلال 2017 و2018.

قدرت نسبة القروض الى إجمالي الأصول للبنك C سنة 2016 ب 71.27%، وخلال 2017 قدرت ب 71.17% ثم انخفضت الى 71.12% سنة 2018.

أما بالنسبة للبنك D قدرت النسبة ب 80% سنة 2016، ثم شهدت انخفاضا سنة 2017 حيث بلغت 71.27% ثم انخفضت الى 75.21% سنة 2018.

الفرع الثالث: التصنيف النهائي لسيولة البنوك محل الدراسة

يوضح الجدول التالي التصنيف النهائي للبنوك محل الدراسة:

الجدول 36: التصنيف النهائي لسيولة البنوك محل الدراسة

البيان	نسب السيولة المستخدمة						التصنيف النهائي لسيولة
	معامل السيولة القانونية		نسبة التوظيف		نسبة القروض الى إجمالي الأصول		
البنك A	%99.33	3	%85.06	5	%73.81	5	4
البنكB	%81.33	4	%117.34	5	%73.91	5	5
البنك C	%55.97	5	%83.34	5	%72.18	4	5
البنكD	%77.67	4	%95.03	5	%75.49	5	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد ماسبق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تصنيف النهائي لسيولة البنك A يقع ضمن التصنيف 4 وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS، وعليه نستنتج أن البنك لديه مشاكل حادة في السيولة تتطلب إتخاذ إجراءات فورية لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية وأيضا من أجل التخطيط لاحتياجات السيولة قصيرة الأجل والغير متوقعة، أما بالنسبة للبنك B والبنك C و البنك D فإن تصنيف سيولة هذه البنوك يقع ضمن التصنيف 5 أي ضمن أسوء تصنيف وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS ، و يتطلب تدخل البنك المركزي من أجل منع انهيار كل من البنك B و البنكC و البنك D التي قد ينتج بسبب عدم مقدرة البنكين على تلبية طلب المودعين و المقرضين.

المطلب الثالث: تقييم حساسية أصول وخصوم البنوك محل الدراسة للتغير في أسعار الفائدة:

سنقتصر في عميلة تقيمنا لحساسية البنك اتجاه مخاطر السوق على قياس أحد مخاطر السوق وهي مخاطر التغيير في أسعار الفائدة من خلال تحليل الفجوة بين الأصول والخصوم الحساسة في أسعار الفائدة ،وتحسب الفجوة كما يلي:[1]

GAP=RSAs-RSLs

GAP RATIO= (RSAs/RSLs) ×100

الفرع الأول: حساب الفجوة بين الأصول والخصوم للبنك A

الجدول :37الفجوة بين الأصول و الخصوم الحساسة لتغير سعر الفائدة للبنك A

الوحدة: ألف دينار جزائري

البيان	2016	2017	2018
حقوق المؤسسات المالية	100110264	115843823	383406022
حقوق على العملاء	1180124153	1206487739	1370000532
أسهم و سندات ذات مردودية متغيرة	0	0	0
مساهمات و نشاط المحفظة	0	0	0
الأصول الحساسة لتغير في سعر الفائدة RSAs	1280234417	1322331562	1753406554
ديون بذمة المؤسسات المالية	230925166	289908589	36901279
ودائع العملاء	1214746528	1331052441	1558266474
الديون الممثلة بسند	3501973	7414981	38250826
خصوم أخرى	16699270	16384128	16532589
ديون تابعة	0	0	0
الخصوم الحساسة لتغير سعر الفائدة RSLs	1465872937	1644760139	1649951168
GAP	-185638520	-322428577	103455386
GAP %	%87,34	%80,40	%106,27

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال فترة من 2016 الى 2018

[1]أحمد نور الفرا، مرجع سبق ذكره،ص:116.

الفرع الثاني: تحليل الفجوة للبنوك محل الدراسة:

الجدول 38: قيمة و نسبة فجوة البنوك محل الدراسة

الوحدة: ألف دينار جزائري

GAP	2016		2017		2018	
	قيمة الفجوة	نسبة الفجوة	قيمة الفجوة	نسبة الفجوة	قيمة الفجوة	نسبة الفجوة
البنك A	-185638520	%87.34	-322428577	%80.40	103455386	106.27%
البنكB	-80447209	%89	1542503512	%49.19	-34611670	10.41%
البنك C	-35198031.80	%72.05	-22032041.63	%81.32	-12147081.28	1.39%
البنكD	-487395075	76.10%	-1413960023	57.38%	-1982052385	%22.87

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة

نلاحظ من خلال الجداول أعلاه أن:

أن قيمة الفجوة بالنسبة للبنك A كانت سالبة سنة 2016 وسنة 2017، أما في سنة 2018 فأصبحت موجبة بقيمة 103455386 دج وهذا يدل على أن الأصول الحساسة لسعر الفائدة كانت أكبر من الخصوم الحساسة لسعر الفائدة في سنة 2018.

أما بالنسبة للبنك B فكانت قيمة الفجوة سالبة في سنة 2016 وفي سنة 2018 وهذا يدل على أن الخصوم الحساسة لسعر الفائدة أكبر من الأصول الحساسة لسعر الفائدة، أما بالنسبة الى 2017 فكانت قيمة الفجوة موجبة.

نلاحظ أن قيمة الفجوة بالنسبة للبنك C والبنك D كانت سالبة على مدار فترة الدراسة، وهذا أن الخصوم الحساسة لسعر الفائدة كانت أكبر من الأصول الحساسة لسعر الفائدة للبنكين من 2016 الى 2017.

التصنيف النهائي للبنوك محل الدراسة وفق نظام CAMELS

بعد الدراسة المفصلة لكل عنصر من عناصر نظام CAMELS، سنقوم بتصنيف النهائي للبنوك محل الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 39: التصنيف الكلي للبنوك محل الدراسة وفق نظام CAMELS

البيان	البنك A	البنك B	البنك C	البنكD	CAMELS
رأس المال	2	2	1	1	C
جودة الأصول	2	3	2	2	A
الإدارة	/	/	/	/	M
الربحية	2	2	3	3	E
السيولة	4	5	4	4	L
الحساسية اتجاه مخاطر السوق	/	/	/	/	S
التصنيف النهائي	2.5	3	3.67	2.5	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

نلاحظ من خلال الجدول رقم أنه لم يتم تصنيف عنصر الإدارة وعنصر الحساسية اتجاه مخاطر السوق وذلك نظرا لعدم وجود مرجعية يتم الاستناد عليها لتصنيف هذين العنصرين مثل بقية العناصر.

مما سبق يمكن ترتيب البنوك محل الدراسة وفق نظام CAMELSعلى النحو التالي:

الجدول 40: ترتيب البنوك محل الدراسة وفق نظام CAMELS

رتبة البنك	البنك	التصنيف النهائي
1	البنك A	3
	البنك D	3
2	البنك B	3
3	البنك D	4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

الخلاصة

تضمن هذا الفصل دراسة تطبيقية لتقييم أداء البنوك محل الدراسة باستخدام نظام CAMELS، حيث قمنا بتقييم ملاءة رأس مال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق للبنوك محل الدراسة، واستنتجنا من خلال هذا الفصل ما يلي:

- البنوك محل الدراسة لا تستخدم نظام التقييم المصرفي CAMELS من أجل تقييم أدائها؛
- نسبة ملاءة البنوك محل الدراسة تفوق النسبة القانونية التي يحددها بنك الجزائر؛
- تصنيف جودة الأصول للبنوك C كان التصنيف رقم 3 وفق نظام التقييم المصرفي، و بقي البنوك كان تصنيف 2 ؛
- تتمتع البنوك محل الدارسة بأداء إداري جيد؛
- وضعية السيولة البنوك محل الدراسة غير جيدة؛
- يقع التصنيف الكلي للبنك D ضمن التصنيف 4 وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي، وهذا يدل أن الأداء الكلي للبنك غير جيد ويتطلب إجراء ات من أجل تحسين أداء البنك.

الخاتمة العامة

تطرقنا في هذه الدراسة الى إشكالية تتمحور حول مدى مساهمة نظام CAMELS في التقييم البنكي للبنوك التجارية من خلال تقييم أربعة بنوك تجارية عمومية في الجزائر، و هي القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، خلال فترة ثلاثة سنوات ، حيث كانت فترة الدراسة من 2016 الى 2018، و قد قمنا بمعالجة هذه الإشكالية من خلال جانبين، الجانب النظري الذي شمل الفصل الأول و الفصل الثاني، و الجانب التطبيقي الذي يتمثل في الفصل الثالث، و ذلك من خلال اتباع المنهج المناسب و أدوات و الطرق التي تتلاءم مه هذه الدراسة، و بعد الدراسة المفصلة لكل جوانب الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

النتائج المتعلقة بالجانب النظري

1. تعتبر عملية تقييم الأداء المصرفي عملية ضرورية لتحسين أداء البنوك التجارية؛
2. يشمل نظام التقييم المصرفي CAMELS معايير ومؤشرات نوعية ومالية، يتم بواسطتها تقييم أداء البنك؛
3. يعتبر نظام التقييم CAMELS من أبرز الأنظمة التي يتم الاعتماد عليها لتقييم أداء البنوك التجارية قياس وتحليل والتصنيف المكونات الستة لنظام التقييم المصرفي CAMELS؛
4. يتم التصنيف الكلي للبنك، والذي ينتج من خلال تصنيف كل معيار من معيار نظامCAMELS ، حيث يشمل التصنيف 5 أصناف، وكل درجة تصنيف تدل على وضعية معينة التي يمر بها البنك،و هذا يدفع بالبنك الى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين مستوى أدائه، و منه يمكن القول أن نظام CAMELS وسيلة فعالة للإنذار المبكر؛
5. تعتبر المعايير التي تضمنتها الدراسة من أفضل الأساليب الرقابية باعتبارها تعتمد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي؛
6. تم تطوير نظام CAMELS لتقييم أداء البنوك الإسلامية وذلك من خلال إضافة معيار السلامة الشرعية.

النتائج المتعلقة بإختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:" تلتزم البنوك محل الدراسة بنسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد من طرف بنك الجزائر" من خلال التحليل السابق لكفاية رأس مال البنوك محل الدراسة، تبين أن جميع البنوك محل الدراسة حققت خلال فترة الدراسة نسبة ملاءة تفوق 9.5% أي تفوق الحد الأدنى المحدد من طرف البنك المركزي، وعليه نقبل **الفرضية الأولى؛**

الفرضية الثانية:" تمتلك البنوك محل الدراسة أرباح كافية من أجل استقرارها" من خلال ما التحليل السابق، توصلنا الى أن تصنيف ربحية البنك A والبنك B تقع ضمن التصنيف 2 و هذا يدل على البنكين تحقق أرباح مرضية تضمن النمو و الاستقرار، أما تصنيف البنك C و البنكD يقع ضمن

التصنيف 3، و وفق أسس تصنيف الربحية حسب نظام CAMELS فإن البنكين بحاجة الى رقابة تنظيمية من أجل تحسين الأرباح الصافية، و مما سبق نستنتج أن **الفرضية الثانية**قد تحققت جزئيا.

الفرضية الثالثة: "تمتلك البنوك محل الدراسة السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها" من خلال تحليل السيولة توصلنا الى ان التصنيف الكلي لسيولة البنك B و البنك C تقع ضمن التصنيف 5 و هو اسوء تصنيف، اما تصنيف سيولة البنك A و البنك B يقع ضمن التصنيف 4،و منه نستنتج أن وضعية السيولة البنوك محل الدراسة غير جيدة، كما أن معامل السيولة القانونية من 2016 الى 2018 تحت الحد الأدنى التي وضعه بنك الجزائر، و منه يمكن القول أن سيولة البنوك محل الدراسة غير كافية لمتطالبتها،و عليه نفرض **الفرضية الثالثة**.

توصيات الدراسة

1. اعتماد البنوك التجارية في الجزائر على نظام التقييم المصرفي CAMELS؛
2. الاهتمام بتطوير أساليب الرقابة وتقييم الأداء المصرفي، وتنظيم برامج في هذا المجال لتطوير مهارات المدقين الداخليين بالمصارف؛
3. متابعة أبزر التطورات العالمية الحديثة التي تخص التحليل والتقييم المالي للبنوك والاستفادة من تجارب البنوك العالمية؛
4. الحرص على مدى التزام فروع البنوك بالنظم الاحترازية، والإجراءات التنظيمية الداخلية والخارجية.

صعوبات الدراسة

1. نقص المرجع المتعلقة بنظام CAMELS؛
2. عدم توفر البيانات والمعلومات الكافية للدراسة؛
3. عدم التعاون من قبل موظفي البنوك محل الدراسة من أجل الإجابة على الاستبيان.

افاق الدراسة

1. معيار S-CAEMLS لتقييم أداء البنوك الإسلامية.
2. أهمية أنظمة الرقابة والإنذار المبكر في تحسين مستوى الرقابية الداخلية البنكية؛
3. أثر مقررات بازل 3 على أداء البنوك.

المراجع

الكتب

1. أبو حامد رضا صاحب، **إدارة المصارف: مدخل تحليل كمي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
2. أنور سلطان محمد السعيد، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2005.
3. البكري ثامر، **قضايا معاصرة في التسويق**، دار حامد للنشر، الأردن،2014.
4. بني حمدان خالد محمد، وائل صبحي إدريس، **الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجية**، الأردن، 2007.
5. بوعبدلي أحلام، **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار جنان لنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. جلدة سامرة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة 01، الأردن، عمان،2009.
7. حسن صلاح، **تحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، القاهرة،2010.
8. حنفي عبد الغفار، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.
9. حنفي عبد الغفار، **أبو قحف عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الأردن، 1993.
10. الخطيب سمير، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف**، الإسكندرية ،2005.
11. دياب سلمان، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1996.
12. ذهبي ريمة،الاستقرار **المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003 الى 2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013.
13. الزبيدي حمزة محمود، **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق، عمان،2002.
14. السيسي صلاح الدين حسن، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
15. الشماع خليل محمد حسن، **تقرير لجنة بال فيما يتعلق بكفاية رأس المال (الملاءة المصرفية)**، اتحاد المصارف العربية، لبنان،1990.
16. الصبان محمد سمير، **نظرية المراجعة واليات التطبيق**، الدار الجامعية، مصر،2001.

17. صقر عاشور أحمد، **إدارة القوى العاملة**، بيروت، دار النهضة العربية، 1983.
18. عبد الفتاح أحمد، **مقررات لجنة بازل بخصوص كفاية رأس المال والإجراءات التنفيذية التي قام بها البنك الأردني لتنفيذ ذلك**، اتحاد المصارف العربية، لبنان ،1993.
19. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارته**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2000.
20. عثمان محمد داود، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر، السودان، الطبعة الأولى ،2013.
21. العصار رشاد، **النقود والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، عمان ،2010.
22. عوض الله زينب حسين، **اقتصاديات النقود والأموال**، دار الجامعية، مصر ،1994.
23. الفضل مؤيد عبد الحسين، **يوسف حجيم الطائي، إدارة الجودة الشاملة من المستهلك الى المستهلك**، دار الوراق لنشر، الطبعة الأولى، الأردن ،2004.
24. القباني ثناء على، **الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والإلكتروني**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2002-2003.
25. لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
26. المرسي جمال الدين محمد، **الاستراتيجية للموارد البشرية: مدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر ،2003.
27. مطر محمد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان الأساليب والأدوات والاستخدامات**، طبعة 2، دار وائل،2006.
28. المناعي جاسم، **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.
29. هاشم إسماعيل محمد، **مذكرات في البنوك والنقود**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،1967.
30. الهيتي، خالد عبد الرحيم، **إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي)**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2000.

المقالات

31. أحمد ميلي سمية، **انعكاسات اتفاقية بازلII وIII على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة الى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد 33.

32. بريش عبد القادر، سدرة أنيسة، **فرص وتحديات العمل المصرفي في ظل مستجدات مقررات بازل-دراسة حالة البنوك الجزائرية-**، المؤسسة،المجلد 06، العدد 06، الجزائر، 2017.

33. بلحرش عائشة، ابتسام عدون، **واقع افاق تطبيق مقرارت بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والمناجمنت**، المجلد 20، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2021.

34. بلقصوررقية، حنان العمراوي، **تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذجCAMELS: دراسة قياسية على المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010-2016**، المجلد 05، العدد 1، الجزائر.

35. بن سمينة عزيزة، **إدارة مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني والعشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2011.

36. بن عمر محمد البشير، نصير أحمد، **تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS: حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014-2015)**، مجلة إضافات إقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 2، سبتمبر 2017.

37. بوخلخال يوسف، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، جامعة الأغواط مجلة الباحث العدد 10 ،2012.

38. بورقبة شوقي، **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ARFBC، الجزائر، 2011.

39. بوعيشاوي يوسف، عليش فطيمة، **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 3،2،1، مجلة الدراسات الاقتصادية**، المجلد 20، العدد 01، الجزائر ،2019.

40. التجاني إلهام، محمد فوزي شعوبي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011**، مجلة أبحاث إقتصادية.

41. الداويالشيخ، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 7، 2009.

42. زرنوح أحمد، **الأداء في المنظمة**، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 1، العدد 03 ،2017.
43. سفاع علي منصور محمد، تقييم الأداء باستخدام نموذج كامل دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة عدن اليمن العدد الثاني ديسمبر 2008.
44. شرقي اسية، **مقررات لجنة بازل ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية**، مجلة إقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد 03، العدد 02، الجزائر، جوان 2019.
45. شرون رقية، محمود فوزي شعوبي، **محددات خطر السيولة في البنوك الإسلامية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018.
46. شكارة موفق عباس، **تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 18، جامعة بغداد، العراق،2012.
47. العنزي سعد واخرون، **فاعلية المنظمة في فلسفة أبرز منظري الفكر الإداري**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجل د15، العدد 53، 2009.
48. فخاري فاروق، زبيري نورة، **الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية: بإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 02، الجزائر ،2018.
49. فخاري فاروق واخرون، **تحليل إختبارت الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن الخسائر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية**،مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 04، العدد 01 ،2020.
50. فضيلي سمية، علي دبي، **أثر قائمة خارج الميزانية على ربحية البنوك الجزائرية- دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2012-2018**، مجلة ريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 02، الجزائر،2021.
51. قوال زواوية إيمان، **تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام معيارCAMELS، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018**.
52. عمار عريس، مجدوب بحويصي، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد الثالث، العدد 1، الجزائر ،2017.
53. كرومي اسبة، تقييم **أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية: دراسة تطبيقية خلال الفترة (2005-2014)**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، جوان 2016.
54. مالك رشيد أحمد، **مقارنة بين معايرين CAMEL وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005.

55. مزهودة عبد المليك، **الأداء بين الكفاءة والفعالية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001.

56. مصباح عبد الطيف، محمد عائض، **دورة الإدارة في نجاح البنوك الإسلامية اليمنية**، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، العدد 31 ،2010.

57. مقاتل حمزة، طاري عبد القادر، دور **مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تحسين نسب كفاية رأس المال البنوك الإسلامية الجزائرية-دراسة حالة بنك البركة الجزائر خلال الفترة 2008-2018**، المجلد 03، العدد 01، 2022.

58. مهري عبد الحميد، **استخدام نموذجCAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية: دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال للجزائر للفترة الممتدة بين 2011 و2014**، المجلد 2، العدد 04، جوان 2017.

59. نور ثابت محمد كاظم، **تقييم فاعلية إدارة الإئتمان المصرفي**،مجلة الأخبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 10، المجلد 5، جامعة سامراء العراق، 2013.

60. وصفي عوض عزمي، **تقييم أداء المصارف التجارية الفلسطينية مقارنة مع أداء المصارف التجارية الوافدة باستخدام البيانات المالية ومؤشرات الحصص السوقية (دراسة بنك فلسطين والبنك العربي)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 2020.

<u>المؤتمرات والملتقيات و نشرات</u>

61. **اختبارات الضغط اضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، دولة الكويت، العدد 5، ديسمبر 2010.

62. بلعجوزحسين، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة- مخاطر- تقنيات، جامعة جيجل، أيام 6 و7 جوان 2005.

63. شيبي عبد الرحيم بن بوزيان جازية تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، **مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**، جامعة بشار، الجزائر , 24-25 أفريل 2006.

64. صرار عبد الوحيد، **الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي، المؤتمر الدولي حول الأداء المميز للمنظمات الحكومية**، جامعة ورقلة ،2005، الجزائر.

65. فرج شعبان، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، ندوة حول المخاطر المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014.

66. الكراسنة إبراهيم، **أطر السياسة ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، ورقة عمل صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006.

رسائل الماجيستر والدكتوراه

67. بلهاشميالعونية، **تقييم أداء البنوك التجارية بإستخدام نموذج التقييم المصرفي: CAMELS – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة، 2015-2016.

68. بن العامر نعيمة، **البنوك التجارية وتقييم طلبات الإئتمان**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2001-2002.

69. بن مسعود عبد الله كمال، **دور استخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012 الى 2018**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية ،2021-2022.

70. بوعبدلي أحلام، **الإصلاحات البنكية وأثرها على السياسات إدارة البنوك التجارية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010.

71. الخزاعلة محمد حمدان علي، **أثر السيولة والكفاية الإدارية والملأة المالية على الربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية**، مذكرة ماجستير في التمويل المصارف، جامعة البيت كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان.

72. خضارويزعيمة،**إدارة المخاطر البنكية دراسة حالة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2009.

73. راشدي سماح راشدي، **الية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.

74. شافي نوال، **تحفيز العمال ودوره في تحسين أداء المؤسسة الصناعية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2004-2005، الجزائر.

75. شاهين علي عبد الله، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية**، الجامعة الإسلامية، غزة.

76. عاشوري صورية، **محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2007-2017)**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2020.

77. عيشي عادل، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (قياس وتقييم)**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2003 -2004، الجزائر.

78. الفرا أحمد نورالدين، **تحليل نظام التقييم الأمريكي(camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي: دراسة حالة بنك فلسطين**، مذكرة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة.

79. قاسمي اسيا، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقييم القروض في البنوك**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير غير منشورة، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.

80. لعراف زاهية ، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، 2019-2020.

81. لعراف فائزة، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، علوم تجارية فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ،2011.

82. محمد كمال مصطفى، **تحليل وتقييم الأداء البشري**، مركز الخبرات المهنية- بميك للنشر،2014، ص:21.

83. النجار حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2014.

الأنظمة والقوانين

84. المادة 01، 02 ،03، من المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، ص:554.

85. النظـام رقـم 14-01 فـي 16 فبرايـر 2014، المتضـمن نسـب المـلاءة المطبقـة علـى البنوك والمؤسسات المالية.

86. المـادة 05 مـن النظـام رقـم 14-01 فـي 16 فبرايـر 2014، المتضـمن نسـب المـلاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

87. المـادة 05 مـن النظـام رقـم 14-01 فـي 16 فبرايـر 2014، المتضـمن نسـب المـلاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

88. المادة 8 و9 و10 من النظام رقم 14-01 في 16 فبراير 2016، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك المؤسسات المالية.

المراجع بالغة الفرنسية واللغة الانجليزية

89. Arbiknalafalla Ahmed Mohamed, Predicting Banks Faillure : The Case of Banking Sector in Sudan for the Period(2002-2009), Journal of Business Studies Quarterly,Voulume 4, Number ,Sudan, 2013, p:165.

90. Brana Sophie, Cazazs Michel, Pascal kanffinann, économie mémoire et financière, 2 eme édition, Dunod, Paris, 2003, P: 114.

91. BRI, comité de Bale sur le contrôle bancaire, bale Ш, Ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité, Janvier 2013, p4 .

92. Mathé jean- Charls et Malo jean buis, l'essentiel du contrôle de gestion, 2 eme édition, édition d'organisation, paris,2000, p:106.

المواقع الالكترونية

93. badrbanque.dz
94. www.bank-of-algeria.dz
95. www.cpa-bank.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: معطيات البنك A لفترة الدراسة

البيان	2016	2017	2018
رأس المال التنظيمي	107210019	119424723	138159425
مجموع المخاطر المرجحة	824654250	852755266	987410513
حقوق الملكية	168443621	192997490	219013128
المخصصات	-19722540	-14201728	-8969192
النتيجة الصافية	26303586	32937968	40981379
إجمالي الأصول	1706566640	1922533695	2258543699
إجمالي القروض	1280234417	1322331562	1753406554
إجمالي الودائع	1483393454	1659275088	1965529479
حقوق المؤسسات المالية	100110264	115843823	383406022
حقوق على العملاء	1180124153	1206487739	1370000532
أسهم و سندات ذات مردودية متغيرة	0	0	0
مساهمات و نشاط المحفظة	0	0	0
الأصول الحساسة لتغير في سعر الفائدة	1280234417	1322331562	1753406554
ديون بذمة المؤسسات المالية	230925166	289908589	36901279
ودائع العملاء	1214746528	1331052441	1558266474
الديون الممثلة بسند	3501973	7414981	38250826
خصوم أخرى	16699270	16384128	16532589
ديون تابعة	0	0	0
الخصوم الحساسة لتغير سعر الفائدة	1465872937	1644760139	1649951168
نسبة السيولة القانونية	%90	%100	%108

الملحق رقم 02: معطيات البنك B لفترة الدراسة

البيان	2016	2017	2018
حقوق الملكية	81026293	72790865	79738899
المخصصات	21406530	19089764	17089456
النتيجة الصافية	16751026	13801710	1610150
إجمالي الأصول	846925776	902282090	1048881259
إجمالي القروض	1100924226	758714913,00	835439990,46
إجمالي الودائع	694439501	761445572	889918091,93
حقوق المؤسسات المالية	51018638	55717861	51838172
حقوق على العملاء	599905588	702997352	867874987
أسهم و سندات ذات مردودية متغيرة	0,00	0,00	0,00
مساهمات و نشاط المحفظة	0,00	0,00	0,00
ديون بذمة المؤسسات المالية	1786437	45430006	99311193
ودائع العملاء	684915563	704573420	827544115
الديون الممثلة بسند	7737441	6442146	19069521
خصوم أخرى	28531994	6406184	0,00
ديون تابعة	8400000	8400000	8400000
نسبة السيولة القانونية	86,00%	60,00%	98,00%
معامل كفاية رأس المال	14,26%	12,56%	12,43%

الملحق رقم 03: معطيات البنك C لفترة الدراسة

البيان	2016	2017
إجمالي القروض	907488959796,81	959338745851,56
إجمالي الودائع	1110761816724,31	1156917790489,18
حقوق المؤسسات المالية	819456466987,60	843385534388,74
حقوق على العملاء	825543312809,21	875000192412,82
أسهم و سندات ذات مردودية متغيرة	0,00	0,00
مساهمات و نشاط المحفظة	0,00	0,00
ديون بذمة المؤسسات المالية	72366450598,29	18216615608,07
ودائع العملاء	1076035492884,95	119715246356,68
الديون الممثلة بسند	11081266241,57	11548711319,43
خصوم أخرى	9751401647,16	142551702,13
ديون تابعة	8956066448,47	8486200000,00
نسبة السيولة القانونية	61,92%	42,00%
معامل كفاية رأس المال	27,00%	28,00%
نسبة التصنيف المرجح	24,69%	3,90%
معدل العائد على حقوق الملكية	8,39%	5,34%
معدل العائد إجمالي الأصول	0,77%	0,50%

معطيات البنك C الخاصة بسنة 2018	
نسبة السيولة القانونية	64,00%
معامل كفاية رأس المال	28,00%
نسبة التصنيف المرجح	6,64%
معدل العائد على حقوق الملكية	8,39%
معدل العائد إجمالي الأصول	0,92%
نسبة التوظيف	85,32%
نسبة القروض الى إجمالي الأصول	74,18%
قيمة الفجوة	-12 147 081,00
نسبة الفجوة	1,39%

الملحق 04 : معطيات بنك D

البيان	2016	2017	2018
حقوق الملكية	293585395	535110335	288240277
المخصصات	56431055	45735249	45566868
النتيجة الصافية	31419896	29986747	35832184
إجمالي الأصول	2843371178	2828633272	3082299350
حقوق المؤسسات المالية	166797057	277338267	407271144
حقوق على العملاء	1384312137	1622181004	180662078
أسهم و سندات ذات مردودية متغيرة	0	0	0
مساهمات و نشاط المحفظة	0	0	0
الأصول الحساسة لتغير في سعر الفائدة	1551109194	1899519271	587933222
ديون بذمة المؤسسات المالية	195741959	158992098	243452166
ودائع العملاء	1673844881	1834455739	1982925888
الديون الممثلة بسند	14245846	16428533	18527543
خصوم أخرى	140671583	1109602924	117077585
ديون تابعة	14000000	194000000	208002425
الخصوم الحساسة لتغير سعر الفائدة	2038504269	3313479294	2569985607
نسبة السيولة القانونية	76,00%	124,00%	104,00%
نسبة التوظيف	90,00%	96,59%	98,53%
نسبة القروض الى إجمالي الأصول	80,00%	71,27%	75,21%
الأموال الخاصة الصافية	316490000	530701000	559312000
مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض، المخاطر العملياتية، مخاطر السوق	1249961000	1879919000	2054783000

الملحق رقم 05: الاستبيان الموجه لموظفي البنوك محل الدراسة

استبيان موجه لعينة من موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري.

في إطار قيامنا بتحضير مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية بالمدرسة العليا للتجارة، تحت عنوان "تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نظام CAMELS"، قمنا بإعداد هذا الاستبيان بهدف تقييم مدى كفاءة إدارة البنوك محل الدراسة، نرجو منكم ملأ هذا الاستبيان الموجه لموظفي بنك القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري.

الجزء الأول: خصائص الاستبيان

1. موظفي لدى

بنك CPA	
بنك BDL	
بنك BADR	
بنك BNA	

2. الجنس

انثى	
ذكر	

3. الوظيفة الممارسة

.....

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما
تتوفر الشفافية و الإفصاح في كافة أعمال البنك					
البنك يعلن عن كافة أهدافه الاستراتيجية					
تطبق إدارة البنك الحوكمة في جميع نشاطاتها					
يتم تنظيم حوكمة البنك من طرف هيئات إتخاذ القرار و اللجان من خلال القوانين التي تخص الرقابة و الشفافية و المعلومات					
تتجاوب الإدارة من توصيات البنك المركزي و اللجنة المصرفية و مجلس النقد و القرض					

المحور الأول: الحوكة

المحور الثاني: التدقيق والمراقبة

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما
تتجاوب الإدارة بشكل كلي مع تقارير التدقيق الداخلي					
تتجاوب الإدارة بشكل كامل مع تقارير التدقيق الخارجي					
توجد ضوابط داخلية تتناسب مع طبيعة و حجم البنك					
يوجد نظام رقابة داخلي فعال					

المحور الثالث: الموارد البشرية

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما
تعتمد الإدارة على برامج تدريب فعالة					
تطبق الإدارة خطط توظيف واضحة من أجل توظيف الكفاءات المناسبة					
تقوم إدارة البنك بالتوزيع الجيد للمسؤوليات و مناصب العمل					
يعتمد البنك نظام حوافز فعال(كالمكافئات و الترقيات)					
توفر إدارة البنك دليل عمل وفق كل منصب عمل					

المحور الرابع: نظام المعلومات

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما
وصول المعلومات في الوقت المناسب					
سهولة و سرعة تنقل المعلومات داخليا و خارجيا					
توفر درجة مناسبة من دقة المعلومات دون تعقيد					
تطابق المعلومات مع احتياجات المستخدمين					

المحور الخامس: التخطيط الاستراتيجي

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما
لدى إدارة البنك أهداف قصيرة و طويلة الأجل تعمل على تحقيقها					
تقوم البنك بتحديث مخطط التنمية بشكل دوري					
توفر سياسات و إجراءات عمل في جميع مجالات العمل الرئيسة					

المحور السادس: معلومات اخرى

العبارات	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما
تتجاوب الإدارة من توصيات البنك المركزي و اللجنة المصرفية و مجلس النقد و القرض					
المعلومات التي يتم إرسالها الى هيئات الرقابة المصرفية الموثوقة					
تتقيد إدارة البنك بالقوانين و التعليمات داخل البنك					
يقدم البنك التقارير للبنك المركزي في الوقت المحدد					
البنك قادر على مراقبة بيئته الخارجية					

توصيات من أجل تحسين مستوى أداء

البنوكالتجارية.....

.....

.....

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الفهرس	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
قائمةالإختصارات	VII
الملخص	VIII
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: عموميات حول تقييم أداء البنوك التجارية	01
تمهيد	02
المبحث الأول:عموميات حول البنوك التجارية	03
المطلب الأول :ماهية البنوك التجارية	03
الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية	03
الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية و أهدافها	04
الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية	05
المطلب الثاني: مخاطر البنوك التجارية	06
الفرع الأول: تعريف المخاطر المصرفية	06
الفرع الثاني: مصادر المخاطر	06
الفرع الثالث: أنواع المخاطر	7-

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية في البنوك التجارية	08
الفرع الأول: الرقابة الداخلية	08
الفرع الثاني: مقومات و أهمية الرقابة الداخلية للبنوك التجارية	09
الفرع الثالث: مكونات الرقابة الداخلية في البنوك التجارية وفق لجنة بازل	09
المبحث الثاني: تقييم الأداء البنكي	11
المطلب الأول :ماهية الأداء ، مكوناته و أنواعه	11
الفرع الأول: مفهوم الأداء	11
الفرع الثاني: مكونات الأداء	12
الفرع الثالث: أنواع الأداء	12
المطلب الثاني: تقييم الأداء البنكي	14
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء	14
الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء	14
الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء	15
المطلب الثالث: مجالات و عناصر تقييم الأداء و مراحله	15
الفرع الأول: مجالات تقييم الأداء	15
الفرع الثاني: عناصر تقييم الأداء	16
الفرع الثالث: مراحل تقييم الأداء	17
المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء	18
المطلب الأول :التحليل المالي	18
الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي	18

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي	18
الفرع الثالث: نسب التحليل المالي	18
المطلب الثاني:: نموذج العائد على الملكية و نموذج القيمة المضافة	19
الفرع الأول: نموذج العائد على حقوق الملكية	19
الفرع الثاني: نموذج القيمة المضافةEVA	22
المطلب الثالث: نموذج إختبارات قياس الضغط	22
الفرع الأول: نموذج اختبارات قياس الضغط	22
الفرع الثاني: المقارنة المرجعية(المقياس المرجعي أو المقارن)	24
الفرع الثالث: مراحل المقارنة المرجعية في تقييم الأداء	25
خلاصة	26
الفصل الثاني: نظام التقييم المصرفي CAMELS	27
تمهيد	28
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقييم المصرفي CAMELS	29
المطلب الأول:نشأة و تطور النظام و مفهومه	29
الفرع الأول: نشأة نظام CAMELS	29
الفرع الثاني: تطور معيارCAMELS	30
الفرع الثالث: مفهوم نظام CAMELS	34
المطلب الثاني: أهمية و مميزات نظام CAMELS و انتقاداته	34
الفرع الأول: أهمية نظام CAMELS	35
الفرع الثاني: مميزاتنظام CAMELS	35

الفرع الثالث: انتقاداتنظام CAMELS	36
المطلب الثالث: كيفية استخدام نظام CAMELS	36
الفرع الأول: تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS	36
الفرع الثاني: الإجراءات الرقابية التي يجب إتخاذها بالاستناد على درجة التصنيف	37
المبحث الثاني: كفاية رأس المال و جودة الأصول و كفاءة الإدارة حسب نظام CAMELS	37
المطلب الأول:كفاية رأس المال	37
الفرع الأول: مفهوم رأس المال و مكوناته	37
الفرع الثاني: ملأة رأس المال و تطورها وفق لجنة بازل المصرفية	38
الفرع الثالث: تصنيف رأس المال وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	41
المطلب الثاني: جودة الأصول	43
الفرع الأول: النقاط الواجب مراعاتها لتقييم جودة الأصول	43
الفرع الثاني: أهم مؤشرات جودة الأصول	43
الفرع الثالث: تصنيف جودة الأصول	44
المطلب الثالث: كفاءة الإدارة	45
الفرع الأول: ماهية الإدارة	45
الفرع الثاني: مؤشرات تقييم جودة الإدارة	45
الفرع الثالث:أسس تصنيف الإدارة وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	46
المبحث الثالث: الربحية و السيولة و الحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	47
المطلب الأول :الربحية	47

الفرع الأول: مفهوم الربحية و أنواعها	47
الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الربحية	48
الفرع الثالث: أسستصنيف الربحية وفق نظام CAMELS	49
المطلب الثاني: السيولة	50
الفرع الأول: أهم المؤشرات التقليدية لتقييم السيولة	50
الفرع الثاني: أهم المؤشرات الحديثة لتقييم السيولة	51
الفرع الثالث: تصنيف السيولة وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	51
المطلب الثالث: الحساسية اتجاه مخاطر السوق	53
الفرع الأول: ماهية الحساسية اتجاه مخاطر السوق	53
الفرع الثاني: مؤشرات قياس مخاطر السوق	53
الفرع الثالث: أسس تصنيف مخاطر الحساسية لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	54
خلاصة	55
الفصل الثالث:تقييم البنوك محل الدراسة باستخدام نظام CAMELS	56
تمهيد	57
المبحث الأول: طريقة وأدوات البحث	58
المطلب الأول: مجتمع و عينة الدراسة	58
الفرع الأول: مجتمع و عينة الدراسة	58
الفرع الثاني:البنوك التجارية الموجودة في الجزائر	58
الفرع الثالث: عينة الدراسة	59
المطلب الثاني: تقديم البنوك محل الدراسة(عينة الدراسة)	59

الفرع الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري CPA	59
الفرع الثاني: تقديم بنك التنمية المحلية BDL	60
الفرع الثالث: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	60
الفرع الرابع:تقديم البنك الوطني الجزائري BNA	61
المطلب الثالث: الأدوات و معطيات و متغيرات الدراسة	61
الفرع الأول: تلخيص المعطيات المجمعة	61
الفرع الثاني: الأدوات و البرامج المستخدمة	61
الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة	62
المبحث الثاني: تقييم ملاءة ر أس المال جودة الأصول، كفاءة الإدارة للبنوك محل الدراسة	63
المطلب الأول:كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة	63
الفرع الأول: كفاية رأس المال في البنوك التجارية	63
الفرع الثاني: تحليل كفاية رأس المال للبنوك محل الدراسة	65
المطلب الثاني: جودة أصول	68
الفرع الأول: الحالات الممكنة لنسبة التصنيف المرجح	68
الفرع الثاني: نسبة التصنيف المرجح للبنك A	68
الفرع الثالث: نسبة التصنيف المرجح للبنوك محل الدراسة	69
المطلب الثالث: تقييم كفاءة إدارة البنوك محل الدراسة	71
الفرع الأول: خصائص الاستبيان	71
الفرع الثاني: تحليل نتائج الاستبيان للبنك A	74
الفرع الثالث: نتائج استبيان البنك B و البنك C و البنك D	77

المبحث الثالث: تقييم ربحية و سيولة، الحساسية البنوك محل الدراسة اتجاه مخاطر السوق	81
المطلب الأول: تقييم ربحية البنوك محل الدراسة	81
الفرع الأول: معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة	82
الفرع الثاني: معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة	83
الفرع الثالث: التصنيف النهائي لربحية البنوك محل الدراسة	85
المطلب الثاني: تقييم سيولة البنوك محل الدراسة	86
الفرع الأول: معامل السيولة القانونية للبنوك محل الدراسة	86
الفرع الثاني: نسبة التوظيف و نسبة القروض الى الأصول	88
الفرع الثالث: التصنيف النهائي لسيولة البنوك محل الدراسة	92
المطلب الثالث: تقييم حساسية أصول و خصوم البنوك محل الدراسة للتغير في أسعار الفائدة	93
الفرع الأول: حساب فجوة أصول وخصوم البنك A	93
الفرع الثاني: تحليل الفجوة للبنوك محل الدراسة	94
الخلاصة	96
الخاتمة العامة	97
المراجع	100
الملاحق	110